الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة : العلوم الإقتصادية

في تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

من طرف : حشيد صارة

بعنوان :

تأثير التكنولوجيا الماليّة على البنوك الإسلاميّة – دراسة تطبيقيّة على بنك السلام الجزائر –

نوقشت بتاريخ: ..../ ..../.... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيدة: د. بوفاتح تورية	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	رئيسة
السيدة: د. طهراوي أسماء	أستاذة التّعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفة
السيدة: د. دوش ليلى	أستاذة محاضرة ب	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية : 2024 - 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الملّخص:

تسعى هذه الدراسة، إلى إلقاء الضوء على تأثير التكنولوجيا الماليّة على أداء البنوك الإسلاميّة، من خلال دراسة تجربة بنك السلام – الجزائر كنموذج تطبيقي، و لهذا الغرض، تمّ توظيف المنهج الوصفي بالجانب النّظري للدراسة لتوضيح و معالجة المفاهيم المختلفة المتعلّقة بالبنوك الإسلاميّة و التكنولوجيا الماليّة، و المنهج التّحليلي في الجانب التّطبيقي، حيث تمّ إجراء دراسة تحليليّة على بنك السلام الجزائري، للكشف عن مساهمة عمليّات التكنولوجيا الماليّة في الإستفادة من تعزيز خدماته المصرفيّة و تطوير أدائه العامّ، عن طريق تحليل بعض مؤشرات الأداء، حيث خلصت الدراسة، أنّ إعتماد التكنولوجيا الماليّة كان له تأثير إيجابي ملموس على أداء بنك السلام الجزائري، من خلال مساهمته في تحسين جودة الخدمات، و الرّفع من كفاءته التّشغيليّة، و توسيع قاعدة المتعاملين، بالإضافة إلى دعم الأداء المالي لهذا البنك الإسلامي.

الكلمات المفتاحيّة: البنوك الإسلاميّة، التكنولوجيا الماليّة، خدمات رقميّة، بنك السلام – الجزائر

Abstract :

This study seeks to shed light on the impact of financial technology on the performance of Islamic banks, by examining the experience of Al Salam Bank – Algeria as an applied model, For this purpose, the descriptive approach was employed in the theoretical aspect of the study to clarify and address the various concepts related to Islamic banks and financial technology, and the analytical approach in the applied aspect. An analytical study was conducted on Al Salam Bank of Algeria, to reveal the contribution of financial technology operations in benefiting from enchancing its banking services and developing its overall performance, by analyzing some performance indicators. The study concluded that the adoption of financial technology had a tangible positive impact on the performance of Al Salam Bank of Algeria, through its contribution to improving the quality of services, increasing its operational efficiency, expanding the customer base, in addition to supporting the financial performance of this Islamic bank.

Keywords : Islamic banks, financial technology, digital services, Al Salam Bank – Algeria.

شكر و تقدير

الحمد لله الذّي وهبنا التّوفيق و السّداد، و أعاننا على إتمام هذا العمل.

أتقدّم بخالص الشّكر و عظيم الإمتنان، إلى الأستاذة المشرفة **د. طهراوي أسماء**، على ما قدّمته لي من توجيهات قيّمة و نصائح بنّاءة، لإتمام هذا العمل المتواضع، فجزاها الله عنّي خير الجزاء و الثّواب.

كما أتوّجه بوافر الشّكر و العرفان، للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبول قراءة هذا العمل، و كذا تفضّلهم لمناقشته و تقويمه.

و لا يفوتني أن أعبّر عن شكري، لجميع الأساتذة الكرام و الطّاقم الإداري بكليّة العلوم الإقتصاديّة، التجاريّة و علوم التّسيير، الذّين رافقونا و ساندونا طيلة مشوارنا الدّراسي.

و الحمد لله ربّ العالمين أوّلا و آخرا، و ظاهرا و باطنا، و الصّلاة و السّلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيّدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

قائمة المحتويات

الملّخص..... أ

شكر و تقدير ..... ب

قائمة المحتويات..... ج

قائمة الجداول ..... و

المقدمة العامّة..... **1**

الفصل الأوّل: الإطار النّظري حول البنوك الإسلاميّة و التكنولوجيا الماليّة..... **5**

مقدّمة الفصل:..... **6**

المبحث الأوّل: مفاهيم أساسيّة حول البنوك الإسلاميّة..... **7**

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك الإسلاميّة **7**

المطلب الثاني: خصائص و أهداف البنوك الإسلاميّة..... **11**

المطلب الثالث: موارد الأموال في البنوك الإسلاميّة..... **16**

المطلب الرابع: صيغ و أساليب التّمويل في البنوك الإسلامية **21**

المبحث الثّاني: ماهية التكنولوجيا الماليّة **25**

المطلب الأوّل: مفهوم و تطوّر التكنولوجيا الماليّة **25**

المطلب الثاني: أهميّة و خصائص التكنولوجيا الماليّة **30**

المطلب الثالث: قطاعات و تقنيّات التكنولوجيا الماليّة..... **32**

المطلب الرابع: عوائق و تحديّات التكنولوجيا الماليّة 37

المبحث الثالث: التكنولوجيا الماليّة و أثرها على البنوك الإسلاميّة 39

المطلب الأوّل: فرص تأثير التكنولوجيا الماليّة في البنوك الإسلاميّة 39

المطلب الثّاني: تحديّات البنوك الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة 40

خلاصة الفصل 43

الفصل الثّاني: الدراسات السابقة 44

مقدّمة الفصل 45

المبحث الأوّل: الدراسات السابقة 46

المطلب الأوّل: الدراسات السابقة لتأثير التكنولوجيا الماليّة على القطاع المصرفي 46

المطلب الثاني: الدراسات السابقة لتأثير التكنولوجيا الماليّة على البنوك الإسلاميّة 59

المبحث الثاني: المقارنة بين الدراسة الحاليّة و الدراسات السابقة 74

المطلب الأوّل: أوجه التّشابه و الإختلاف 74

المطلب الثّاني: ما يميّز الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة 75

خلاصة الفصل 76

الفصل الثالث: دراسة تأثير التكنولوجيا الماليّة على بنك السلام – الجزائر 77

مقدّمة الفصل 78

المبحث الأوّل: نظرة عامّة حول البنك محلّ الدراسة 79

المطلب الأوّل: نبذة تعريفيّة عن بنك السلام – الجزائر 79

المطلب الثّاني: منتجات بنك السلام – الجزائر 81

المبحث الثّاني: تطبيقات التكنولوجيا الماليّة في بنك السلام – الجزائر..... 82

المطلب الأوّل: الخدمات الرقميّة في بنك السلام – الجزائر 82

المطلب الثّاني: البطاقات البنكيّة في بنك السلام الجزائر..... 84

المطلب الثالث: تطوّر الخدمات المقدّمة من طرف بنك السلام – الجزائر 86

المبحث الثالث: تحليل أثر التكنولوجيا الماليّة على تطوّر مؤشرات أداء بنك السلام – الجزائر 88

خلاصة الفصل 96

الخاتمة العامّة..... 97

قائمة المراجع

قائمة الجداول

الجدول رقم (01): توزيع فروع بنك السلام الجزائري حسب المناطق الجغرافيّة. 80

الجدول رقم (02): خدمات "سلام مباشر" المقدّمة للمؤسّسات. 82

الجدول رقم (03): تطوّر الخدمات المقدّمة من بنك السلام – الجزائر..... 86

الجدول رقم (04): تطوّر عدد أجهزة الدّفع الإلكتروني و الصّراف الآلي خلال الفترة من 2019 إلى 2022..... 89

الجدول رقم (05): تطوّر عدد البطاقات المصرفيّة الإلكترونيّة خلال الفترة من 2018 إلى 2021 90

الجدول رقم (06): تطوّر عدد حسابات "السلام مباشر" خلال الفترة من 2018 إلى 2021..... 91

الجدول رقم (07): تطوّر مجموع أصول بنك السلام – الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022..... 91

الجدول رقم (08): تطوّر الأرباح الصافيّة لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022 92

الجدول رقم (09): تطوّر مجموع ودائع العملاء في بنك السلام الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022 93

الجدول رقم (10): تطوّر حجم تمويلات العملاء لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022..... 94

الجدول رقم (11): تطوّر عدد الموّظفين و الفروع لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة من 2008 إلى 2022..... 95

المقدمة العامّة

مقدّمة :

وسط ضوضاء التحوّلات العالميّة المتدّفقة، يشهد العالم في السّنوات الأخيرة نقلة نوعيّة فريدة يحكمها التحوّل الرّقمي في إطار ما يعرف بالثّورة الصناعيّة، حيث أصبحت التكنولوجيا الماليّة إحدى أبرز مخرجات الثّورة الرّقميّة في الإقتصاد المالي العالمي، التّي أعادت بلورة المشهد المالي التّقليدي بشكل كبير، و قد بدأت العديد من الدّول بمسايرة هذا التطوّر السريع للتكنولوجيا الماليّة، التّي تمكنّت من الهيمنة على مختلف القطاعات، و خاصّة القطاع المصرفي الذّي لم يكن عن غنى لهذا التطوّر، حيث طرح العديد من الحلول و الخدمات المصرفيّة المبتكرة.

تعدّ البنوك من أبرز مستخدمي التكنولوجيا الماليّة، حيث إعتمدت على مرّ الزّمن أشكالا مختلفة من التكنولوجيا لتزويد السّوق المصرفيّة بخدمات و منتجات جديدة، غير أنّ إعتماد البنوك التقليديّة على النّظام الرّبوي، يطرح إشكاليّة حقيقيّة لدى شريحة واسعة عند التّعامل معها، و من هنا تبرز أهميّة البنوك الإسلاميّة التّي تسعى لتقديم بدائل مصرفيّة تتماشى مع الضوابط الشّرعيّة، فهي ليست بمعزل عن هذه التطوّرات، بل أضحت مطالبة بمواكبة إبتكارات التكنولوجيا الماليّة، و هذا يتطلّب إعادة هيكلة جذريّة لأطرها الأساسيّة بما يتماشى مع هذه التطوّرات، ما يدفع البنوك الإسلاميّة إلى التّفكير بجديّة في كيفيّة مواكبة هذا التطوّر للتكيّف بسرعة و دمج الحلول الرّقميّة الرئيسيّة التّي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلاميّة دون الإخلال بمبادئها، يمكن للتكنولوجيا الماليّة أن تجعل الخدمات الماليّة أسرع و أرخص و أكثر أمانا وشفافيّة و توافرا، من ناحية أخرى، تشكّل تهديدا يجب الوقاية منه لإستقرار القطاع المالي و المصرفي و تحقيق السّلامة و النّزاهة فيه، لما لها من مزايا و فرص و تحديّات في آن واحد. يعدّ بنك السلام الجزائري من بين البنوك الإسلاميّة التّي سعت إلى تبنّي التكنولوجيا الماليّة، لمواكبة التطوّر في القطاع المصرفي مع الحرص على الإمتثال للمبادئ الإسلامية، و من هنا تطرح الإشكاليّة الرئيسيّة التّاليّة: ماهو تأثير إعتماد التكنولوجيا الماليّة على أداء بنك السلام الجزائر ؟. و من الإشكاليّة الرئيسيّة تنبثق التساؤلات الفرعيّة التاليّة:

- ماهو مفهوم كلّ من البنوك الإسلاميّة و التكنولوجيا الماليّة ؟.

– كيف كان تأثير إستخدام التكنولوجيا الماليّة على أداء بنك السلام – الجزائر ؟.

فرضيّات الدراسة: من خلال الإشكاليّة المطروحة للدراسة، يمكن صياغة الفرضيّات كما يلي:

– يؤثّر تبنّي التكنولوجيا الماليّة على كلّ من كفاءة و جودة الخدمات الماليّة و المصرفيّة المقدّمة في البنك الإسلامي، بنك السلام الجزائر.

– تساهم أدوات و تطبيقات التكنولوجيا الماليّة، في تطوير و تعميم خدمات و منتجات البنك الإسلامي، بما من شأنه أن ينعكس إيجابا على مستوى أعماله و أدائه العامّ.

أسباب إختيار الموضوع: يعود سبب إختيار الموضوع إلى ما يلي:

– قصد إثراء المعرفة الخاصّة بالعمل المالي و المصرفي الإسلامي.

– أهميّة موضوع التكنولوجيا الماليّة بالواقع المعاش.

– الإهتمام بربط هذه التكنولوجيا في البنوك الإسلاميّة.

الصعوبات العلميّة في معالجة الدراسة:

– تعدّد في المفاهيم و تشابكها، و محدوديّة في المصادر المحرّرة باللّغة العربيّة التّي تتداول الموضوع.

– صعوبة توافر بيانات محدّثة تخصّ الجانب التّطبيقي للدراسة.

أهداف الدراسة:

– تسليط الضوء على الأساس المفاهيمي للتكنولوجيا الماليّة و البنوك الإسلاميّة.

– إستكشاف أبرز الخدمات و المنتجات الرقميّة المبتكرة المعتمدة في بنك السلام – الجزائر.

– دراسة و تحليل أثر إستخدام بنك السلام – الجزائر للتكنولوجيا الماليّة على جودة خدماته و أدائه العامّ.

أهميّة الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميّة بالغة نظير إرتباطه بإحدى التوّجهات المعاصرة، ممثلّة صوب التكنولوجيا الماليّة و الدّور الكبير الذّي تلعبه في تحسين أداء البنوك الإسلاميّة، فمن خلال الإستفادة من الحلول الرقميّة و الأدوات المتنوّعة التّي توّفرها هذه التكنولوجيا، يمكن للبنوك الإسلاميّة جعل الخدمات الماليّة تحقّق مستويات عالية من الكفاءة، مع إتاحتها لشريحة كبيرة من الأفراد، بجعل الخدمات أسرع و أرخص و أكثر أمانا و شفافيّة، دون المساس بالمبادئ الإسلاميّة، فهي مطالبة بإستخدام الأدوات و الأساليب التكنولوجيّة الحديثة كآفاق واعدة لتطوير خدماتها و تعزيز أدائها العامّ.

أبعاد البحث المكانيّة و الزمانيّة:

الحدود المكانيّة: تنحصر دراسة تحليل تأثير التكنولوجيا الماليّة على أحد البنوك الإسلاميّة العاملة في الجزائر، و المتمثّل في بنك السلام – الجزائر، كنموذج تطبيقي.

الحدود الزمانيّة: تمتدّ الفترة الزمنيّة للدراسة من سنة 2016 إلى 2022.

المنهج المتبّع في الدراسة:

و للإجابة عن الإشكاليّة الرئيسيّة و الوصول إلى الأهداف المرجوّة، تمّ إتّباع المنهج الوصفي و التّحليلي، عن طريق إستعمال الأسلوب الوصفي في مناقشة و عرض مختلف المفاهيم الأساسيّة المرتبطة بكلّ من البنوك الإسلاميّة و من ثمّ التكنولوجيا الماليّة، إلى جانب توظيف الأسلوب التّحليلي في تحليل و تفسير مختلف البيانات و الإحصائيّات المتعلّقة بإستخدام التكنولوجيا الماليّة من قبل بنك السلام الجزائري.

هيكل البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسيّة لمحاولة معالجة موضوع الدراسة، حيث يتناول الفصل الأوّل الإطار النّظري المتعلّق بالبنوك الإسلاميّة و التكنولوجيا الماليّة، من خلال التعرّض للأسس المفاهيميّة لها بالإضافة إلى فرص و تحديّات هذه الأخيرة على البنوك الإسلاميّة، أمّا الفصل الثّاني فإنّه يشتمل على أبرز الدراسات السابقة التّي ناقشت الموضوع، مع مقارنتها مع الدراسة الحاليّة و تحديد ما يميّز هذه الدراسة عنها، ليتطرّق الفصل الثالث للجانب التّطبيقي لتأثير التكنولوجيا الماليّة على أداء البنوك الإسلاميّة، مع التّركيز على بنك السلام الجزائري كنموذج عملي لذلك.

الفصل الأوّل: الإطار النّظري حول البنوك الإسلاميّة و التكنولوجيا الماليّة

مقدّمة الفصل:

لقد شهد الواقع العملي للصناعة المصرفيّة ظهور البنوك الإسلاميّة من أجل تلبيّة الحاجة الملّحة للمجتمعات الإسلاميّة إلى وجود نظام مصرفي يقوم على توفير الخدمات الماليّة و المصرفيّة التّي تتوافق مع أحكام و مبادئ الشّريعة الإسلاميّة، بعيدا عن التّعاملات الربويّة، التّي تحرّمها الشّريعة، حيث تمكنّت هذه الأخيرة من تحقيق مكانة بارزة و قدرة على الصّمود و البقاء بالرّغم من الأزمات التّي هزّت الأنظمة الماليّة الإقتصاديّة.

و مع مرور الوقت، و في وسط التّحوّلات الجوهريّة المتسارعة التّي يشهدها العالم نتيجة الثّورة الرّقميّة في جميع القطاعات، بما فيه القطاع المالي و المصرفي العالمي تعدّ التكنولوجيا الماليّة من أبرز مظاهر هذا التحوّل، من خلال توفير أشكال مختلفة من الخدمات و المنتجات الماليّة الجديدة و المبتكرة، و ليست البنوك الإسلاميّة بمعزل عن هذه التطوّرات فهي مطالبة بمواكبة هذه التكنولوجيا دون المساس بمبادئها القائمة على الشّريعة الإسلاميّة، و ذلك بإستيعاب نماذج و أساليب التّعاملات الحديثة و وضعها في قالب إسلامي.

و عليه، سنحاول من خلال هذا الفصل تناول الإطار النّظري لمعالجة الجوانب المختلفة المرتبطة بالموضوع عن طريق تقسيمه إل ثلاثة مباحث أساسيّة، و هي كالآتي:

المبحث الأوّل: مفاهيم أساسيّة حول البنوك الإسلاميّة

المبحث الثّاني: ماهية التكنولوجيا الماليّة

المبحث الثالث: التكنولوجيا الماليّة و أثرها على البنوك الإسلاميّة

المبحث الأوّل: مفاهيم أساسيّة حول البنوك الإسلاميّة

لقد أحدث البنوك الإسلاميّة نجاحا كبيرا في العمل المصرفي الإسلامي، فمن خلال إلتزامها بالمبادئ الإسلاميّة، تسعى إلى تقديم بدائل ماليّة تتوافق مع إحتياجات المجتمعات الإسلاميّة، حيث تهدف إلى تقديم خدمات ماليّة و تمويليّة تتماشى مع القيم و القوانين الإسلاميّة، و في هذا الصدد، سنتطرّق خلال هذا المبحث إلى المفاهيم المتعلّقة بالبنوك الإسلاميّة، بما في ذلك خصائصها، و أهدافها، إضافة إلى موارد البنوك الإسلاميّة و أساليب التّمويل التّي تعتمدها.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك الإسلاميّة

الفرع الأوّل: نشأة البنوك الإسلاميّة

ترجع جذور الصّيرفة الإسلاميّة بمفهومها الواسع إلى الأنشطة و المعاملات الماليّة و المصرفيّة التّي كانت موجودة في عهد التّشريع الإسلامي و مرحلة إزدهار الدولة الإسلاميّة،[1] حيث تواصلت مسيرة المسلمون في ممارسة الأعمال المصرفيّة و تطويرها، بإعتمادهم على أحكام و مبادئ الشّريعة الإسلاميّة و مقاصدها، فلقد أنشأوا المدارس المصرفيّة، حيث كانت لمهنة الصيرفة أسس و قواعد يجدر بأصحاب المهنة مراعاتها، فكان عليهم فهم أحكام الصّرف، قبل أن يسمح لهم بمزاولة المهنة.[2]

لقد عرف تاريخ الدولة الإسلاميّة مرحلة من التّدهور و التّراجع الكبير و التخلّف عن ركب النّهضة و التّقدم الحضاري، حيث كان لظهور الحركة الإستعماريّة على أغلب الدّول الإسلاميّة السّبب في فقدان و طمس التّراث الثّقافي و الفكر الإسلامي و بإستبداله و محاولة تقييده بالنّظم و القوانين من وضع المستعمر الغربي،[3] ممّا أدّى إلى إنتقال البديل من

[1] محمد الطاهر الهاشمي، "المصارف الإسلاميّة و المصارف التقليديّة: الأساس الفكري و الممارسات الواقعيّة و دورها في تحقيق التنميّة الإقتصاديّة و الإجتماعيّة مع دراسة تطبيقيّة على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربيّة"، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا، الطّبعة الأولى، 2010، ص 125.

[2] أحمد شعبان محمد على، "البنوك الإسلاميّة في مواجهة الأزمات الماليّة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطّبعة الأولى، 2010، ص 62.

[3] محمد الطاهر الهاشمي، المرجع نفسه.

الأنظمة و المؤسّسات الغربيّة إلى البلاد الإسلاميّة،[1] و التّي كان من بينها التّعاملات المصرفيّة التقليديّة، حيث أبطلت المعاملات المصرفيّة الإسلاميّة،[2] و ظهرت البنوك الربويّة في البلاد العربيّة، حيث تعود إلى أكثر من قرن و نصف، عندما أنشأ البنك الأهلي المصري في مصر عام 1898م برأس مال قدره خمسمائة ألف جنيه إسترليني، و قد ترّأس هذا البنك (طلعت حرب) الذّي قام بالإستثمار في القطاع الصّناعي للنسيج و القطن، الحديد و الصلب.[3]

بعد هذه التجربة، أخذ إنتشار البنوك التقليديّة القائمة على الأعمال المصرفيّة الربويّة في جميع أرجاء العالم العربي والإسلامي، إذ شهدت توسّعا هائلا ممّا أدّى إلى تبديد الهويّة العربيّة و العقيدة الإسلاميّة، و نتيجة لإدراك و إستيعاب الغالبيّة من الفقهاء و العلماء المسلمين للواقع المفجع الذّي أصبحت تخضع له المجتمعات الإسلاميّة، ظهرت معالم الدّعوة إلى الإلمام بجانب الشّريعة الإسلاميّة في المعاملات الماليّة، و بواعث الإصلاح المصرفي المطالبة بضرورة تحويل المؤسّسات الماليّة الربويّة إلى مؤسسات إسلاميّة، أو تجسيد مؤسسات ماليّة جديدة مستندة على أسس الشّريعة الإسلاميّة، و قد تجلّى ذلك في أولى المحاولات التّي ظهرت فيها البنوك الإسلاميّة سنة 1940 عندما أنشأت ماليزيا صناديق للإدّخار تعمل على تقديم الخدمات بدون فائدة، ثمّ تبعتها تجربة باكستان سنة 1950، و التّي تستهدف عمليّة إستقبال الودائع من ملّاك الأراضي و توجيهها إلى المزارعين الفقراء لتعزيز أنشطتهم الزراعيّة دون تحصيل أيّ عائد لأصحابها، و مع ذلك، فلم تستمّر هذه التجربة لمدّة طويلة.[4]

ظهرت بعد ذلك المحاولة التّي قام بها الدّكتور أحمد النجار سنة 1963، و التّي تستهدف إنشاء بنوك الإدّخار المحليّة في مدينة –ميت غمر– التّابعة لمحافظة الدهقليّة في مصر، حيث أنّ أساس التجربة يعتمد على تقليد الفكرة المطبّقة في

[1] فادي محمد الرفاعي، "المصارف الإسلاميّة"، منشورات الحلبي الحقوقيّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الثانيّة، 2004، ص 21.

[2] محمد الطاهر الهاشمي، المرجع نفسه.

[3] محمود عبد الكريم إرشيد، "المدخل الشامل إلى معاملات و عمليّات المصارف الإسلاميّة"، دار النفائس للنّشر و التّوزيع ، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2015، ص 12.

[4] نعيمة هداجي، "البنوك الإسلاميّة في مواجهة التحديّات الدوليّة الجديدة و إتّفاقيّة بازل –دراسة تطبيقيّة على دول مجلس التعاون الخليجي بإستعمال نموذج Sherrod–"، أطروحة دكتوراه في تخصّص بنوك و تأمينات، كليّة العلوم الإقتصاديّة، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2021، ص– ص. 03 - 04.

ألمانيا لبنوك الإدّخار، و لكن مع إحداث تعديلات عليها لكي تصبح كبديل فعلّي يتّفق مع أحكام الشّريعة الإسلاميّة، غير أنّه تمّ تعليق العمل به سنة 1967 و لم يستمّر، على الرّغم من أنّ هذا المشروع قد حققّ نجاحا كبيرا خلال فترة عمله التّي دامت أربع سنوات،[1] ثمّ و في عام 1971، أعادت مصر تبنّي النّظام الإسلامي، عبر إنشائها لبنك ناصر الإجتماعي بغرض المساهمة في توسيع قاعدة التّكافل الإجتماعي.

غير أنّ البداية الفعليّة للأعمال المصرفيّة الإسلاميّة كانت في عام 1975، من خلال إنشاء بنكين إسلاميّين و هما كلّ من بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربيّة المتحدّة و البنك الإسلامي للتنميّة في المملكة العربيّة السعوديّة بجدّة، ثمّ بعد ذلك ليتوالى و بشكل متزايد نشوء العديد من البنوك الإسلاميّة و إنتشارها في مختلف أنحاء العالم.[2]

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلاميّة

لقد أصبحت البنوك الإسلاميّة جزءاً لا يتجزّأ من النّظام المصرفي، هذا بعد أن حقّقت هذه الأخيرة مكانة بارزة، ضمن واقعها العملي الذّي يقوم على تجسيد مبادئ الشّريعة الإسلاميّة في عمليّاته المصرفيّة، و قد تعدّدت تعاريف البنوك الإسلاميّة، لنذكر منها ما يلي:

- "كلمة بنك (Bank-Banque)، أصلها هو الكلمة الإيطاليّة بانكو (Banqo) و تعني مصطبة (Banc)، و كان يقصد بها في البدء المصطبة التّي يجلس عليها الصّرافون لتحويل العملة، ثمّ تطوّر المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التّي يتمّ فوقها عدّ و تبادل العملات (Comptoir)، ثمّ أصبحت في النّهاية تعني المكان الذّي توجد فيه المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنّقود."[3]

[1] محمود عبد الكريم إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] نعيمة هداجي، المرجع نفسه، ص 04.

[3] شاكر القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، الطّبعة الثانيّة، 1992، ص 04.

– يرى الدّكتور محمود عبد الكريم إرشيد، "أنّ كلمة بنك أشمل من مصرف، ذلك لأنّ الثانيّة قاصرة على الصّرف، والبنك تشمل ما يقوم به البنك من عمليّات و معاملات جرى العرف على إنصراف الذّهن إليه حال ذكره".[1]

– عرّفت إتفاقيّة إنشاء الإتّحاد الدّولي للمصارف الإسلاميّة في الفقرة الأولى من المادّة الخامسة المصارف الإسلاميّة كالآتي: "يقصد بالمصارف الإسلاميّة في هذا النّظام تلك المصارف أو المؤسّسات التّي ينصّ قانون إنشائها و نظامها الأساسي على الإلتزام بمبادئ الشّريعة الإسلاميّة، و على عدم التّعامل بالفائدة أخذا و عطاء".[2]

– قدّم الدّكتور عبد الرحمن يسري، الأستاذ في كليّة التّجارة بجامعة الإسكندرية تعريفا أشمل للمصرف الإسلامي فقال: "هو مؤسّسة مصرفيّة تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطها الإستثماري، و إدارتها لجميع أعمالها بالشّريعة الغراء و مقاصدها، و كذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليّا و خارجيّا".[3]

– يعرّف الدّكتور أحمد النجار البنوك الإسلاميّة بأنّها: "كيان و وعاء يمتزج فيه فكر إستثماري و إقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسّد الأسس الجوهريّة للإقتصاد الإسلامي و تنقل مبادئه من النظريّة إلى التّطبيق، و من التصوّر إلى الواقع المحسوس، فهو يجذب رأس المال الذّي يمكن أن يكون عاطلا ليخرج أصحابه من التّعامل به مع بيوتات يجدون في صدورهم حرجا من التّعامل بها".[4]

– كما يرى الدّكتور حسين شحاتة أنّ البنك الإسلامي هو: "منظمّة ماليّة تقوم بالمعاملات المصرفيّة و غيرها في ضوء أحكام الشّريعة الإسلاميّة بهدف المحافظة على القيم و الأخلاق الإسلاميّة و المساهمة على تحقيق أقصى عائد إجتماعي و إقتصادي لتحقيق الحياة الطيّبة الكريمة للأمّة الإسلاميّة".[5]

[1] محمود عبد الكريم إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "أساسيّات العمل المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2015، ص 234.

[3] محمد الزحيلي، "المصارف الإسلاميّة"، دار المكتبي للطّباعة و النّشر و التّوزيع، دمشق، سوريا، الطّبعة الأولى، 1998، ص 10.

[4] أحمد النجار، "البنوك الإسلاميّة و أثرها في تطوير الإقتصاد الإسلامي"، مجلّة المسلم المعاصر، مصر، العدد 24، 1980، ص 164.

[5] علي سيد إسماعيل، "مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلاميّة"، دار التّعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطّبعة الأولى، 2018، ص 23.

– و من خلال التّعاريف السّابقة، يمكن تقديم هذا التّعريف الشّامل: يعدّ البنك الإسلامي مؤسّسة ماليّة تعمل على تأديّة شتّى الأنشطة و المعاملات الماليّة و المصرفيّة من خلال الإلتزام بأحكام و مقاصد الشّريعة الإسلاميّة، حيث تقوم على مبدأ عدم التّعامل بالفائدة الربويّة، مع محاولة تحقيق مكاسب إجتماعيّة و إقتصاديّة من أعمالها، تعود بها بالنّفع على المجتمع الإسلامي.

المطلب الثاني: خصائص و أهداف البنوك الإسلاميّة

الفرع الأوّل: خصائص البنوك الإسلاميّة

ترتكز البنوك الإسلاميّة على مجموعة من الخصائص و السّمات المستمدّة من القواعد و الضوابط الشّرعيّة المبّينة في العقيدة الإسلاميّة، و التّي تجعلها في الواقع الحقيقي متميّزة في ممارسة أعمالها و نشاطاتها عن البنوك التّقليديّة، حيث تتمثّل أهّم خصائص البنوك الإسلاميّة في:[1]

– الإلتزام بأحكام الشّريعة الإسلاميّة في معاملاتها المصرفيّة، حيث يكتسب البنك الإسلامي مشروعيّته من خلال تقيّده و إلتزامه بقواعد الشّريعة الإسلاميّة، و بالتالي فإنّه يعمل على أن تكون قاعدة أعماله و أنشطته قائمة على مبدأ الحلال و تجّنب كلّ المعاملات المحرمّة، كما أنّه يحاول إيجاد البديل الشّرعي للعديد من المعاملات الغير الشّرعيّة و ذلك من أجل رفع الحرج على المسلمين، كما يهدف إلى دفع الظّلم في المعاملات الماليّة من ربا أو إحتكار أو غشّ و كل أمر يمكن أن يلحق الضرر بمصلحة الأمّة الإسلاميّة.[2]

– عدم التّعامل بالفائدة الربويّة، يشكّل معلما رئيسيّا في منهج التّمويل الإسلامي، و يعتبر أهمّ و أوّل ما يميّز و يخصّ البنوك الإسلاميّة عن نظيرتها البنوك التّقليديّة،[3] فهي لا تقوم على التّعامل بالفائدة سواء أخذًا أو بالإعطاء، أي أنّه لا

[1] نعيم نمر داوود، "البنوك الإسلاميّة نحو إقتصاد إسلامي"، دار البداية، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2012، ص- ص. 53 – 54.

[2] محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[3] شافية كتاف، "واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدوليّة و التحدّيات المستقبليّة"، مجلّة دفاتر بوادكس، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلّد 11، العدد 01، 2022، ص 170.

يمكن تجميع الموارد من المتعاملين في البنوك الإسلاميّة عن طريق إعطاء الفائدة، و أيضا لا يمكن لها الإستفادة من أخذ الفائدة من متعامليها، و ذلك عندما تقوم بتزويدهم بالموارد الماليّة التّي لديها، و هذا يعني أنّ الفائدة (الربا المحرمّة شرعا) لا يمكن إستخدامها في أيّ عمل أو نشاط تقوم به البنوك الإسلاميّة.[1]

– المشاركة في الرّبح و الخسارة، تتميّز البنوك الإسلاميّة بوجود علاقة مترابطة و مشتركة مع عملائها، تقوم على أساس تجسيد خاصيّة تحمّل المخاطر و المشاركة في تحصيل النتائج سواء كانت لتحقيق ربح أو خسارة، فهي ليست قائمة على علاقة نظام الدائنيّة و المديونيّة، على خلاف الأسلوب المتبّع في البنوك التّقليديّة، و التّي لابدّ لها من الحصول على الضمان عند تقديمها للقروض البنكيّة.[2]

– ربط التنميّة الإقتصاديّة بالتنميّة الإجتماعيّة، حيث أنّ البنوك الإسلاميّة تجمع ما بين التنميّة الإقتصاديّة و التنميّة الإجتماعيّة، و تعتبر أنّ الأساس و الدّعامة الرئيسة لتحقيق التنميّة الإقتصاديّة يكون بمراعاة الجانب الإجتماعي، أي أنّ نوعيّة إختيار الأعمال الإستثماريّة يتعلّق بضرورة و حاجة الوسط المجتمعي لهذه المشاريع في جميع القطاعات الإقتصاديّة على الصّعيد الوطني، و بذلك فإنّها تعتمد على تحقيق المنفعة الإجتماعيّة إلى جانب العائد الإقتصادي.[3]

– تخضع البنوك الإسلاميّة في جميع معاملاتها للرّقابة الشّرعيّة، كأحد أبرز السّمات التّي تميّزها عن المؤسّسات الماليّة الأخرى، حيث تخضع جميع الأنشطة و العمليّات المصرفيّة للرّقابة و المراجعة من طرف هيئة الرّقابة الشّرعيّة، للتأكدّ من توافقها مع الأحكام في الشّريعة الإسلاميّة، و يتمّ تعيينها وفقا لضوابط و شروط محدّدة.[4]

[1] فليح حسن خلف، "البنوك الإسلاميّة"، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث ، عمان، الأردن، ، الطّبعة الأولى، 2006، ص 93.

[2] مصطفى ناطق صالح مطلوب، "معوّقات عمل المصارف الإسلاميّة و سبل المعالجة لتطويرها"، مجلّة البحوث و الدّراسات الإسلاميّة، ديوان الوقف السني، بغداد، العراق، العدد 29، 2012، ص 296.

[3] صالح صالحي، نوال بن عمارة، "الصيغ التمويليّة و معالجتها المحاسبيّة بمصارف المشاركة –دراسة تطبيقيّة ببنك البركة الإسلامي–"، مجلّة الباحث، الجزائر، العدد 02، 2003، ص– ص. 51 – 52.

[4] مصطفى ناطق صالح مطلوب، "المصارف الإسلاميّة: دراسة قانونيّة في أهمّ المستجدات الحديثة"، المركز القومي للإصدارات القانونيّة، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى، 2020، ص 28.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلاميّة

إنّ البنوك الإسلاميّة تسعى لتحقيق جملة من الغايات و الأهداف المتنوّعة، تعكس إلتزامها بأداء نشاطها و تلبيّة الإحتياجات و تقديم الخدمات الماليّة و المصرفيّة بما يتوافق مع المبادئ و القيم الإسلاميّة، و من بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

الأهداف الشرعيّة:

– الإلتزام بأحكام الشّريعة الإسلاميّة في مختلف أوجه الأنشطة و العمليّات التّي تضطلع بها البنوك الإسلاميّة، مع إتّباعها لقاعدة الحلال أو الحرام في ذلك.

– تقديم البديل الإسلامي الذّي يتوافق مع التّعاملات الماليّة و المصرفيّة المعاصرة، بهدف رفع الحرج عن المسلمين و ذلك من قبل الجهات الرقابيّة الشّرعيّة في البنوك الإسلاميّة، حيث تقوم بتطوير أدوات مصرفيّة إسلاميّة و بتجديد الطّرق والأساليب الحديثة للمعاملات البنكيّة، تلبّي إحتياجات العملاء.

– يعتبر نشر الوعي و الفكر المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى تعزيز ثقة المواطنين في النّظام الإقتصادي الإسلامي، المنهج الأمثل لتحسين و تنميّة الأوضاع الإقتصاديّة و الإجتماعيّة في الدّول و المجتمعات.

– إرساء و ترسيخ مبادئ و مقاصد العقيدة الإسلاميّة في كافّة العمليّات المصرفيّة، و تثبيتها بين المتعاملين و العاملين في البنوك الإسلاميّة.[1]

[1] ميلود بن مسعودة، "معايير التمويل و الإستثمار في البنوك الإسلاميّة"، مذكرة ماجستير في تخصّص الإقتصاد الإسلامي، كليّة العلوم الإسلاميّة، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2008، ص– ص. 20 – 21.

الأهداف الماليّة:

– جذب الودائع، يعدّ هدفا هامّا للبنوك الإسلاميّة، و هو يمثّل تطبيق لقواعد الشّريعة الإسلاميّة للإستثمار بالأموال بطرق تعود بالأرباح على أفراد المجتمع الإسلامي، ذلك أنّ الودائع من المصادر الرئيسيّة للأموال في البنك الإسلامي.

– إنّ إستثمار الأموال، يعتبر القاعدة الرئيسيّة للعمل المصرفي الإسلامي، هذا لكونه مصدرا مهمّا لتحقيق المستثمرين الأرباح، و هناك مجموعة من الصّيغ الإستثماريّة المشروعة موجودة في البنوك الإسلاميّة.[1]

– تحقيق الرّبح، يعتبر الأولويّة الأكثر أهميّة للبنك الإسلامي، فبدونه لا يستطيع الإستمرار أو البقاء و تحقيق أهدافه، فهو لا يهمّ المساهمين فحسب للإحتفاظ بالأسهم، و لكنّه يهمّ أيضا المودّعين لضمان و حماية ودائعهم و توفير الخدمات المصرفيّة المناسبة لهم، و بالتّالي هو تدعيم للمجتمع، بتأمين أكبر لوجود البنك و إستمراريّة خدماته و أعماله.[2]

الأهداف الخاصّة بالمتعاملين:

– تعمل البنوك الإسلاميّة على تحسين مستوى الخدمات المقدّمة و جودتها، لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وبالتّالي الزّيادة في حجم المدّخرات، و التّي تسمح بالإستفادة من الفرص الإستثماريّة المختلفة و المتاحة.

– توفير التّمويل للمستثمرين، البنوك الإسلاميّة ملزمة بتوفير التّمويل اللاّزم للمستثمرين حاملي العجز، من خلال الأساليب التّمويليّة المتنوّعة التّي توافق قواعد المعاملات الإسلاميّة، و بالتّالي تلبيّة مختلف متطلبّات العملاء.

– يعدّ تحقيق الأمان عاملا مهمّا لكسب ثقة المودّعين، من خلال توافر السيولة النقديّة لدى البنوك الإسلاميّة أهمّ عامل للثّقة للمتعاملين معها.

[1] هوارية بن حليمة، علي بطاهر، "البنوك الإسلاميّة و علاقتها بالسوق الماليّة الإسلاميّة التجربة الماليزيّة"، مجلّة الحقوق و العلوم الإنسانيّة –دراسات إقتصاديّة جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلّد 26، العدد 01، 2012، ص 28.

[2] محمود عبد الكريم إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الأهداف الداخليّة:

– تنميّة الموارد البشريّة، يعدّ أحد العناصر الأساسيّة لتحقيق الرّبح، من خلال العنصر البشري القادر على توظيف وإستثمار الأموال، و الذّي ينبغي أن يتوّفر على الخبرة و الكفاءة المصرفيّة في العمل، و يتمّ ذلك من خلال بناء المهارات التّشغيليّة لهذه العناصر عبر التّدريب المستمرّ من أجل تحسين الأداء المصرفي.

– تحقيق معدّل النّمو، إنّ إستمرار البنوك الإسلاميّة يعتبر هدفا أساسيّا، لذلك يجب عليها أن تأخذ في الإعتبار تحقيق معدّلات نموّ تمكنّها من المنافسة و الإستمرار في السّوق المصرفيّة.

– الإنتشار جغرافيّا و إجتماعيّا، لكي تحقّق البنوك الإسلاميّة أهدافها، تحتاج إلى توسيع نطاقها و إنتشارها، لتغطيّة شرائح أكبر من المجتمع، و تقديم الخدمات المصرفيّة في الأماكن الأقرب إلى عملائها.

الأهداف الإجتماعيّة:

– البنوك الإسلاميّة تساهم في التنميّة الإجتماعيّة، و ذلك من خلال ممارستها للمهام المتعلّقة بإدارة صندوق الزّكاة، الصناديق الخيريّة و تقديم التبرّعات، و كذا المساهمة بإنشاء المشاريع الإجتماعيّة الغير ربحيّة.

– تقوم البنوك الإسلاميّة من خلال إلتزامها بأحكام العقيدة الإسلاميّة، بتحرير الجمهور من المعاملات الربويّة ومنعها التّعامل بالأنشطة غير المشروعة.

– تهدف البنوك الإسلاميّة إلى تحقيق التّكامل بين عنصر العمل و رأس المال، و هو ما يظهر من خلال إستخدام عقود المشاركة التّي تؤدّي إلى تخليص التّعاملات من الربا، و تشجيع الأطراف العاملة على المكسب الحلال.[1]

[1] هوارية بن حليمة، علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الأهداف الإبتكاريّة:

– إبتكار صيغ التّمويل، حيث تسعى البنوك الإسلاميّة إلى إيجاد صيغ تمويليّة إستثماريّة تتماشى مع مبادئ الشّريعة الإسلاميّة لتتمّكن من تقديم التّمويل اللاّزم للمشروعات المختلفة.

– تطوير في الخدمات المصرفيّة، ينبغي على البنوك الإسلاميّة أن تعمل على تطوير خدماتها، فضلا عن تحسين المنتجات الماليّة المقدّمة مع مراعاة الإمتثال للأحكام الإسلاميّة.[1]

المطلب الثالث: موارد الأموال في البنوك الإسلاميّة

تعتبر الموارد الماليّة القاعدة التّمويليّة أو مجموعة المصادر التّي تتدّفق من خلالها الموارد المختلفة للبنك الإسلامي، و التّي تدعم القدرة على تحقيق أهدافه و ممارسة مهامه و أعماله بكفاءة و بفعاليّة، و يتعيّن أن تكون هذه الموارد متوافقة مع مبادئ الشّريعة الإسلاميّة، حيث أنّ أهمّ مصادر الأموال في البنوك الإسلاميّة، يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيّين هما موارد داخليّة للأموال و أخرى خارجيّة.

الموارد الداخليّة (الذاتيّة): تتجلّى المصادر الداخليّة للأموال للبنوك الإسلاميّة في حقوق المساهمين (رأس المال، الإحتياطات، الأرباح المحتجزة) و المخصّصات.

– حقوق المساهمين:

1– رأس المال: يعدّ رأس المال الدّعامة الأساسيّة للأموال في البنك الإسلامي، فهو عبارة عن مجموع الأموال التّي يتمّ تجميعها من طرف المساهمين (أصحاب البنك) عند بداية تأسيس البنك و تشغيله ليستطيع ممارسة أعماله، حيث يلعب رأس المال دورا حيويّا، من خلال تمويل نشاطات البنك الإسلامي المصرفيّة و الإستثماريّة و في توفير السيولة اللاّزمة

[1] هوارية بن حليمة، علي بطاهر، المرجع السابق، ص 30.

لتلبيّة إحتياجات العملاء، كما يخلق حاجز الحماية و الأمان لأموال المودّعين و يعزّز عامل الثّقة لديهم، إتّجاه التقلبّات و الصدمات المحتملة.

2- الإحتياطات: تمثّل إحدى المصادر الماليّة الذاتيّة الهامّة و حقّ من حقوق المساهمين في البنك الإسلامي، تعبّر عن الأموال التي يتمّ إقتطاعها من الأرباح الصافيّة الخاصّة بالمساهمين في البنك من أجل تقويّة و تدعيم المركز و الوضعيّة الماليّة به و المحافظة على رأس المال، و من أجل تكوين إحتياطي يمكن إستخدامه في حالة الحاجة لتعويض خسائر محتملة و موازنة الأرباح و للحفاظ على إستقرار و ثبات قيمة أموال الودائع في البنك، تتسّم الإحتياطات بخاصيّة المرونة و قابليّة التّعديل، حيث تتيح إمكانيّة إضافة أو خصم المبالغ سنويّا حسب الحاجة و الظروف المحيطة، تقوم التّشريعات المصرفيّة بتنظيم هذا المصدر و تحديد إطاره و حدوده المناسبة و طرق التصرّف و المعالجة به، توجد عدة أنواع من الإحتياطات في البنوك الإسلامية أهمّها:

الإحتياط القانوني: يشكّل نسبة معيّنة من الأرباح، و الذّي تفرضه القانون و السلطات النقديّة في البلاد على البنوك بشكل عامّ و بصفة إجباريّة و عدم توزيعه.

3- الأرباح المحتجزة: و تشير إلى جزء من الأرباح الفائضة و المتبقيّة في البنك الإسلامي الناتجة عن الأداء المالي الإيجابي، و التّي يقوم بحجزها و الإحتفاظ بها كحقّ ملكيّة بعد إجراء عمليّة توزيع الأرباح على المساهمين، فبناءًا على قرار المجلس الإداري داخل البنك يقرّ بترحيلها و تأجيل تشغيلها إلى الأعوام الماليّة المقبلة فتدعى بالأرباح المرّحلة أو الغير الموّزعة، و ذلك من أجل توظيفها في توسيع أنشطة البنك الإسلامي الموافقة للعقيدة الإسلاميّة و تمويل المشاريع الإستثماريّة وغير ذلك.[1]

[1] جمال عسالي، سويسي طه عبد الرحمان، "البنوك الإسلاميّة: قراءة في المبادئ و الأسس و أساليب التّمويل"، مجلّة دفاتر إقتصاديّة، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلّد 04، العدد 01، 2013، ص- ص. 256 - 257.

– المخصّصات: و هي عبارة عن تخصيص مبالغ ماليّة مقتطعة من الإيرادات التّي يحقّقها البنك الإسلامي بصفة مصاريف، بهدف التصدّي و مقابلة المخاطر المحتملة و الأحداث الغير متوّقعة التّي قد تنشأ خلال الفترة الزمنيّة المقبلة على الرّغم من عدم معرفة مقدارها و توقيت حدوثها، فالمخصّصات لا تعدّ من حقوق الملكيّة، و تستخدم أحيانا للتّعامل مع الأضرار و الأعباء و الخسائر المرتقبة و المترتّبة على إمكانية عدم السّداد أو لخيانة الأمانة أو لإعسار بعض الشركاء في تنفيذ إلتزاماتهم، و غيرها من المشاكل الماليّة التّي قد تواجه البنك الإسلامي.

الموارد الخارجيّة: إنّ الموارد الذاتيّة للبنك الإسلامي، بغضّ النظر عن حجمها، تكون غير كافية لتغطيّة جميع إحتياجاته و نشاطاته الماليّة، لذلك يجأ البنك الإسلامي إلى المصادر التّمويليّة الخارجيّة لتعزيز قدرته على تقديم الخدمات المصرفيّة و الماليّة و تحقيق أهدافه الماليّة وفق الأحكام الشرعيّة، حيث تعتبر الودائع مصدر رئيسي للموارد الخارجيّة و وسيلة أساسيّة لجذب الأموال، و لتزويد البنك بالسيولة اللاّزمة لتمويل الإستثمارات و الأنشطة المختلفة، و عليه تتمثّل الودائع المختلفة في:[1]

– الودائع تحت الطّلب (الحسابات الجاريّة): و هي الأموال التّي يقوم المتعاملون بإيداعها في البنك الإسلامي دون قصد الإستثمار، ولكن قد يكون الهدف و الدّافع لإيداعها في هذه الحسابات حاجتهم إلى الإنتفاع بخدمة التّعامل بالشيكات أو للإستفادة من الخدمات المصرفيّة التّي يقدّمها البنك الإسلامي أو الحاجة إلى الإحتفاظ بالسيولة التّي لديهم في مكان آمن خشية السّرقة و الضياع، كما من المهمّ أن يكون لصاحب الحساب الحقّ في حريّة السّحب و الإيداع في الوقت

[1] رقية بوحيضر، "إستراتيجية البنوك الإسلاميّة في مواجهة تحديّات المنافسة"، أطروحة دكتوراه في علوم التّسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 118.

و بالمبلغ الذّي يريد، و ذلك وفقا للرصيد المتاح في حسابه،[1] مقابل تحصيل البنك الإسلامي لعمولة معيّنة تتناسب وتغطيّة التّكاليف الإداريّة و تقديم الخدمات الماليّة المختلفة.[2]

و مع ذلك، يستطيع البنك الإسلامي و بتفويض من المودّعين التصرّف في أموالهم المودوعة لديه، مع ضمان تلك الأموال، و بموجب ذلك، لا يحمل صاحب المال أيّ مسؤوليّة عن الخسائر المحتملة المتعلّقة بإستثمار البنك للأموال، وإنّما يتحمّلها البنك نفسه، و في نفس الوقت، لا يكون للمودع حقّ الإستفادة من عائد الإستثمار في هذه الودائع حيث تعود للبنك الإسلامي فقط، و ذلك عن طريق العمل بقاعدة "الخِراج بالضمان"، التّي تفرض على البنك تحمّل المخاطر المرتبطة بالإستثمارات و كسب العوائد منها.[3]

– الودائع الإدخاريّة (حسابات التّوفير): تهدف الحسابات الإدخاريّة في البنوك الإسلاميّة على تشجيع العمل الإدّخاري خاصّة، بالإضافة إلى تعزيز و تنميّة الوعي المالي لدى الأفراد، تتميّز هذه الودائع بأنّها تختلف عن نظيرتها في البنوك التّقليديّة، بحيث لا يحصل أصحابها على فائدة محدّدة بنسبة مسبقة، فبدلاً من ذلك، يشاركون في جزء من الأرباح التّي تحقّق من إستثمار الأموال المودعة، كما يتيح البنك لأصحاب حسابات الإدّخار الحصول على دفتر خاصّ لتسجيل عمليّات السّحب أو الإيداع، ممّا يسهم في تتبّع و إدارة الحساب بشكل فعّال،[4] و توجد هذه الودائع على شكلين:

1– في حالة عدم تفويض المودع للبنك الإسلامي بالإستثمار في الوديعة، فإنّها تأخذ صورة الودائع الجاريّة، حيث يكون له الحقّ في سحبها كلّها أو جزء منها في الوقت الذّي يشاء، و لا يتلّقى العميل أيّ مقابل مالي أو أرباح محدّدة مسبقا، و يتحمّل البنك مسؤوليّة حفظ هذه الودائع و إعادتها بالكامل.

[1] ناصر الغريب، "أصول المصرفية الإسلاميّة و قضايا التشغيل"، دار أبوللو للطّباعة و النّشر و التّوزيع، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى، 1996، ص– ص. 67 – 68.

[2] محمد جعفر، حكيم براضية، "دور التّصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلاميّة"، دار اليازوري العلميّة للنّشر و التّوزيع، عمان، الطّبعة الأولى، 2016، ص 76.

[3] أحمد شعبان محمد على، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[4] جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 258.

2- في حالة تفويض المودع للبنك الإسلامي الإستثمار في الوديعة، يمنحه البنك الخيار في إمكانيّة إستثمار الوديعة كاملة أو مجرّد جزء منها، و في كلتا الحالتين، يكون للعميل الحقّ في الحصول على الأرباح على أساس نسبة مشاركة الوديعة، فكما ينطوي الإستثمار على فرصة الرّبح فإنّه يتضمّن و يتحمّل أيضا الخسارة لصاحب الوديعة، بشرط عدم وجود أيّ تقصير أو إهمال من طرف البنك في أداء مهامه، أي بناءًا على النتائج المحقّقة من الإستثمار و إستنادًا إلى مبدأ "الغُنم بالغُرم"، كما يجب القيام بإشعار إدارة البنك للسّحب من الجزء المستثمر من الوديعة.[1]

- الودائع الإستثماريّة: تعتبر أحد أهمّ مصادر التّمويل الخارجي في البنوك الإسلاميّة، تشتمل هذه الودائع على الأموال التّي يقوم أصحابها بإيداعها في البنوك الإسلاميّة بهدف تحقيق عوائد ماليّة، و ذلك من خلال تخويل البنك الإسلامي بإستثمارها في مشاريع متوافقة مع الشّريعة الإسلاميّة، لتأخذ بذلك شكل عقد للمضاربة بين المودع (صاحب المال) والبنك الإسلامي (المضارب)، كما أنّها تخضع للقاعدة الفقهيّة "الغُنم بالغُرم"، فبموجب تحقيق أرباح من نتائج الإستثمار، يجري توزيع هذه الأرباح بين الطّرفين وفقا للنّسبة المتّفق عليها مسبقا،[2] و في حالة حدوث خسارة، فيتحمّل صاحب المال تلك الخسارة، بينما يفقد البنك العائد الذّي يحقّقه كمضارب بالأموال، بمقتضى عدم تقصيره أو تقاعسه في العمل،[3] حيث يمكن تقسيم حسابات الإستثمار إلى نوعين:

1- حسابات الإستثمار العامّ: و تضمّ الودائع التّي يستقبلها البنك الإسلامي من مودعيها بدون تحديد قيود أو شروط تتعلّق بكيفيّة توظيفها أو المجال الذّي ستستثمر فيه أو الفترة الزمنيّة المستغرقة، تعرف هذه الودائع بإسم "الودائع

[1] فؤاد بن حدو، "مدى مساهمة البنوك الإسلاميّة في حلّ أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة الماليّة العالميّة"، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال تخصّص ماليّة، كليّة العلوم الإقتصاديّة، علوم التّسيير و العلوم التّجاريّة، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 78.

[2] محمد طه عبد العظيم، "الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلاميّة و التقليديّة في ضوء قرارات بازل III"، دار التّعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطّبعة الأولى، 2020، ص 68.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 205.

الإستثماريّة المطلقة"، و تتبّع مبدأ العقد المعروف بالمضاربة المطلقة، حيث يقوم البنك بإستثمار الأموال في مختلف المشروعات و الفرص التّي يراها مناسبة.

2- حسابات الإستثمار المخصّص: و هو عبارة عن إتّفاق محدّد بين البنك الإسلامي و صاحب الوديعة، يتّم في هذا النّوع من الإستثمار الإتّفاق على توجيه الودائع الماليّة التّي يقوم المودع بإيداعها و تقييدها بمشروع معيّن أو هدف محدّد يرغب في إستثمار أمواله فيها، حيث يقوم بتحديد شروط العقد المتعلّقة بالإستثمار، و ذلك ما يعرف بالمضاربة المقيّدة.[1]

المطلب الرابع: صيغ و أساليب التّمويل في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلاميّة على مجموعة من أشكال و صيغ العقود التّمويليّة التّي تتّفق مع الشّريعة الإسلاميّة، و المرتبطة بالمعاملات الماليّة، و عليه يمكن إيراد بعضها كالتّالي:

أوّلا: أساليب التّمويل القائمة على المشاركة في البنوك الإسلاميّة.

- التّمويل بالمضاربة

- تعريف المضاربة: هي صيغة مصرفيّة أساسيّة في البنوك الإسلاميّة، تمثّل عقد بين طرفين، و تقوم على أن يدفع فيها أحدهما المال للطرف الآخر ليتّجر و يعمل به، مقابل قدر محدّد و مشاع من الأرباح، فيكون المال من طرف جانب ويدعى برب المال، بينما يأخذ الطرف الآخر ناحية العمل، و الذّي يشار إليه بالمضارب، و تحديد الرّبح يكون بناء على ما يتّم الإتّفاق عليه، لأن يشارك المضارب في الرّبح فقط، دون المشاركة في الخسارة، لأنّه تكفيه خسارة جهده في العمل الذّي قدّمه، بحكم عدم تواجد أيّ تقصير أو مخالفة للشّروط التّي حدّدها صاحب المال.[2]

[1] رقية بوحيضر، مرجع سبق ذكره، ص- ص. 121 - 122.

[2] ناصر الغريب، مرجع سبق ذكره، ص 149.

- التّمويل بالمشاركة

– تعريف المشاركة: هي إتّفاق بين طرفين، أو أكثر للمشاركة في رأس المال من أجل القيام بأنشطة و أعمال محدّدة، بهدف تحقيق الرّبح، و الذّي يكون مشترك بين الأطراف المساهمة،[1] تعتبر صيغة المشاركة من النّشاطات المصرفيّة المهمّة في البنك الإسلامي، بحيث أنّه يقوم بتقديم التّمويل، الذّي يضاف إلى الأموال الخاصّة بالعميل، لإضفاء صفة المشاركة في رأس المال، ليتوّلى بذلك العميل إدارة النّشاط أو العمل بمهارته و خبرته، و يتوافق كلّ من الطّرفين على توزيع النتائج، سواء كانت ربح أو خسارة، فيكون للعميل من الرّبح نسبة متفّق عليها مقابل مجهوده و نشاطه، و يتّم تقاسم الباقي حسب نسب مشاركتهما في رأس المال، بينما في الخسارة، يتحمّل كلا الجانبين أيّ خسارة، و هذا بقدر المشاركة في رأس المال.[2]

- التّمويل بالمزارعة

– تعريف المزارعة: هو عقد يرتبط بالزرع و ببعض ما يخرج منه بشروط، بحيث ينطوي الإتّفاق على أن يدفع عنصر الأرض إلى طرف آخر يستخدمها في نشاط الزراعة، فيتّم معاملته ببعض ما يخرج، أي بحصّة و أجل معلومين، و بالتّالي فهي صورة من أشكال المشاركة التّي تجمع بين المالك للأرض و الشخص العامل الذّي يستثمر الأرض في الزراعة، بينما النّاتج يكون مشتركا، وفق حصص معلومة لكلّ منهم و لمدّة محدّدة، يمكن لصاحب الأرض توفير البذور و جانب العمل و الجهد يبذله المزارع، كما يمكن للمالك تقديم الأرض فقط و تكون البذور و أيضا العمل من طرف المزارع.[3]

[1] جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] عمار زيتوني، مراد خروبي، "المعاملات الماليّة في البنوك: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلاميّة والبنوك التجاريّة"، مجلّة الإحياء، جامعة باتنة، الجزائر، المجلّد 09، العدد01، 2007، ص 239.

[3] محمد محمود العلجوني، "البنوك الإسلاميّة: أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفيّة"، دار المسيرة للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2008، ص- ص. 273 – 274.

- التّمويل بالمساقاة

– تعريف المساقاة: هو عقد يلتزم فيه القيام بأعمال الإصلاح، الرّعاية، السّقي و القطف لثمار الشجرة بجزء ممّا يخرج من ثمرها، بحيث يشكّل إتّفاق شراكة بين المالك للشجرة و الشخص العامل الذّي يؤدّي هذه الخدمة لفترة معلومة، مقابل نصيب شائع من ناتج الغلّة.[1]

ثانيا: أساليب التّمويل القائمة على البيوع و الإجارة في البنوك الإسلاميّة.

- التّمويل بالمرابحة

– تعريف المرابحة: هو عقد يخوّل للبنك الإسلامي من خلاله أن يبيع نوعا معيّنا و معلوما من الموجودات، بسعر محدّد التّكلفة مع إضافة هامش الرّبح المتفّق عليه، حيث تستخدم هذه الصيغة في البنوك الإسلاميّة لتلبيّة متطلبّات وإحتياجات التّمويل، مثل الموّاد الخامّ، الآلات و المعدّات و غيرها، فمن المهمّ أن تكون هذه الموجودات تحت ملكيّتها قبل أن يتّم بيعها بناء على عقد المرابحة.[2]

ليتبيّن ضرورة توافر أمرين أسّاسين هما:

بيان التّكلفة لكلا الطّرفين، أي الثّمن الذّي يقابل شراء السلعة، مع إضافة كلّ التّكاليف و المصروفات المترتّبة عليها حتّى تاريخ البيع.

إضافة هامش ربح معلوم، و تمّ الإتّفاق عليه إلى السلعة.[3]

[1] محمد محمود العلجوني، المرجع السابق، ص 278.

[2] إبراهيم الكراسنة، "البنوك الإسلاميّة: الإطار المفاهيمي و التحديّات"، معهد السياسات الإقتصاديّة، صندوق النّقد العربي أبوظبي، الإمارات العربيّة المتحدّة، رقم 24، 2013، ص 08.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 294.

- التّمويل بالسَّلَم:

– تعريف السَّلَم: و هو تقديم أموال نقديّة معلومة و معجّلة، في مقابل تسليم سلعة معيّنة و موصوفة مؤجلّة الإستلام إلى أجل محدّد، حيث يتّم بيع آجل بعاجل، فيقوم المشتري (البنك الإسلامي) بتسديد ثمن السلعة إلى البائع، و الذّي يتقيّد بدوره بتسليم السلعة بالكميّة و المواصفات المحدّدة، و ذلك خلال إطار زمني معيّن، فالآجل هو السلعة، في حين أنّ العاجل يشكّل الثّمن الذّي يدفع مسبقا.[1]

- التّمويل بالإستصناع

– تعريف الإستصناع: هو عقد يجمع بين طرفين، أحدهما يشغل دور الصانع (البائع)، الذّي و بموجب هذا الإتّفاق يقوم بصناعة شيء أو حاجة من نوع و طبيعة خاصّة و محدّدة، بإستعماله الموّاد اللاّزمة، من أجل بيعه للطّرف المستصنع (المشتري)، وفقا لطلب منه، و بذلك يتفّق الطّرفان على مبلغ معيّن و معلوم بينهما، يمكن دفعه على الفور أو تأجيله، كما و قد يتّم السّداد على دفعات.[2]

- التّمويل بالإجارة:

– تعريف الإجارة: و هو عقد إيجار بين طرفين، يكون فيه الطّرف الأوّل البنك (المؤجّر)، و هو الذّي يمتلك الأصل، حيث يقوم بتأجيره للطّرف الثّاني (المستأجر) للإستفادة من الأصل خلال فترة محدّدة و مقابل أجر معيّن متّفق

[1] الطاهر قانة، "المصارف الإسلاميّة و دورها في رفع الكفاءة الإنتاجيّة للملكيّة الوقفيّة"، دار الخليج للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2018، ص 94.

[2] محمود حسين الوادي، حسين سمحان، "المصارف الإسلاميّة – الأسس النظريّة و التطبيقات العمليّة"، دار المسيرة للنّشر و التّوزيع، عمان، 2007، ص 101.

عليه، و تنقسم أشكالها بحسب ما يغدو عليه الأصل عند إنقضاء العقد إلى إجارة تشغيليّة يبقى فيه الأصل ملكا للمؤجّر، و إلى إجارة منتهية بالتّمليك ينتهي و يؤول فيها الأصل لملك المستأجر.[1]

المبحث الثّاني: ماهية التكنولوجيا الماليّة

التكنولوجيا الماليّة شكلّت تحوّلا مركزيّا هامّا ناتج عن التقدّم التّكنولوجي المتسارع، حيث قد أثبتت فعاليّتها في مجالات مختلفة، و أحدثت تغيّيرات جوهريّة في القطاع المصرفي من خلال طرح العديد من الحلول الماليّة المبتكرة، و من خلال هذا السّياق، سيأخذ هذا المبحث بمختلف الجوانب التّي تشمل التّكنولوجيا الماليّة، من حيث خصائصها، قطاعاتها، تقنياتها المستخدمة و أبرز التّحديّات التّي تواجهها في الواقع العملي.

المطلب الأوّل: مفهوم و تطوّر التكنولوجيا الماليّة

الفرع الأوّل: مفهوم التكنولوجيا الماليّة

إنّ التكنولوجيا الماليّة يعبّر عنها بإختصار بالمصطلح الإنجليزي (فينتك) Fintech، و هو مشتّق من كلمتين (Financial) و تعني الماليّة، و الثانيّة هي (Techonology) و تعني التكنولوجيا،[2] لقد تمّ إستخدام مصطلح التكنولوجيا الماليّة (Fintech) لأول مرّة في عام 1972 من قبل أبراهام بيتينجر (Abraham Bettinger)، نائب رئيس شركة هانوفر تراست (Manufactures Hanover Trust)، و هو بنك أمريكي معروف، حيث و في مقالة قصيرة، ذكر أنّه، من بين أمور أخرى، أنّ قسم البحوث التشغيليّة بالبنك قام بتطوير أكثر من 100 نموذج مستخدم في ذلك الوقت في الأنشطة المصرفيّة، و قد تمّ وضع حوالي 40 نموذجا جانبا و أطلق عليه إسم (Fintech)، و أوضح كذلك أنّ كلمة Fintech هي "إختصار يشير إلى التكنولوجيا الماليّة التّي تجمع بين الخبرة المصرفيّة و تقنيّات

[1] د. محمد بن بوزيان، نجيم بن منصور، "تجربة البنوك الإسلاميّة في الجزائر و موقعها في المنظومة المصرفيّة الإسلاميّة العالميّة"، مجلّة الإقتصاد و التّنمية، جامعة المدية – الجزائر، المجلّد 03، العدد 01، 2015، ص 90.

[2] Patrycja Ratecka, "FinTech—definition, taxonomy and historical approach", The Malopolska School of Economics in Tarnów Research Papers Collection, Warszawa, Poland, Volume 45, Issue 01, 2020, p 54.

علوم الإدارة الحديثة و أجهزة الكمبيوتر"،[1] كما يمكن إرجاع أصل مصطلح (Fintech) إلى بداية التّسعينات، حيث إستعملت بداية كمرجع إلى "إتّحاد تكنولوجيا الخدمات الماليّة" (Financial Services Technology Consortium)، و هو مشروع بدأته سيتي كورب (Citicorp) (لاحقا، أصبحت تسمّى سيتي غروب نتيجة الإندماج بين Citicorp و Travellers Group) من أجل دعم جهود التّعاون التّكنولوجي.[2]

هناك العديد من المحاولات المتعلّقة بإعطاء تعريف للتكنولوجيا الماليّة من قبل الأكاديميّين و الهيئات الدوليّة، و هذا نظرا للتطوّر الدائم و السّريع الذّي تشهده الصناعة الماليّة، نذكر بعضها كالآتي :

- عرّف Schueffel Patrick التكنولوجيا الماليّة في مقاله بمجلّة Innovation Management أنّها: "صناعة ماليّة جديدة تطبّق التكنولوجيا لتحسين الأنشطة الماليّة". و هذا إعتمادًا على القاسم المشترك بعد إجراء تحليل لأكثر من 200 دراسة علميّة على مدار الأربعين سنة الماضيّة.[3]

- "و وفقا لمجلس الإستقرار المالي (FSB) تشير التكنولوجيا الماليّة إلى الإبتكارات الماليّة التّي تستخدم التكنولوجيا، و التّي يمكنها إستحداث نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليّات أو منتجات جديدة، ذات تأثير كبير على الأسواق الماليّة و المؤسسات، و على تقديم الخدمات الماليّة".[4]

- "و يعرّف البنك الدّولي (WBG) التكنولوجيا الماليّة على أنّها: مجمل التّطوّرات التّكنولوجيّة التّي لها القدرة على تحويل طرق تقديم الخدمات الماليّة، و تعزيز تطوير نماذج الأعمال و التّطبيقات و مختلف العمليّات و المنتجات الجديدة".[5]

[1] Jan Monkiewicz, Lech Gasiorkiewicz, "Digital Finance and The Future of The Global Financial System: Disruption and Innovation in Financial Services", by Routledge an imprint of the Taylor & Francis Group, New York, 2022, p 03.
[2] Imad A. Moosa, "FINTECH: A Revolution or a Transitory Hype ?", Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2022, p 03.
[3] Patrick Schueffel, "Taming the Beast: A Sceintific Definition of Fintech", Journal of Innovation Management, University of Economics, Fribourg, Switzerland, JIM 4, 04, Décembre 2016, p 45.
[4] Mohamed Kharroubi, Asma Bouzaghou, "The Development of Financial Technology and Its Impact on Financial Inclusion (Case Study: Algeria)", Beam Journal of Economic Studies, Algeria, Volume 09, Issue 01, 2024, p 476.
[5] جلال رفين، زوليخة بختي، "واقع التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليليّة للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023"، مجلّة التّمويل والإستثمار و التنميّة المستدامة، الجزائر، المجلّد 09، العدد 02، 2024، ص 534.

– "حسب معهد البحوث الرقميّة في العاصمة البولنديّة دبلن فإنّ التكنولوجيا الماليّة هي: عبارة عن الإختراعات والإبتكارات التكنولوجيّة الحديثة في مجال قطاع الماليّة، و تشمل هذه الإختراعات مجموعة البرامج الرقميّة التّي تستخدم في العمليّات الماليّة للبنوك، و التّي من ضمنها المعاملات مع الزبائن و الخدمات الماليّة مثل تحويل الأموال و تبديل العملات و حسابات نسب الفائدة و معرفة الأرباح المتوّقعة للإستثمارات و غير ذلك من العمليّات المصرفيّة".[1]

– كما تعرّفها لجنة بازل للرقابة المصرفيّة على أنّها:" أيّ تكنولوجيا أو إبتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال، أو عمليّة، أو منتج جديد له تأثير على الأسواق و المؤسسات الماليّة".[2]

– "حسب تقرير التكنولوجيا الماليّة الصادر عن مختبر ومضة و شركة بيفرت تصف التكنولوجيا الماليّة على أنّها تلك المنتجات و الخدمات التّي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعيّة الخدمات الماليّة التقليديّة، تتميّز هذه التكنولوجيا بأنّها أسرع و أرخص و أسهل و يمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها".[3]

من خلال التّعريفات السّابقة، يمكن تعريف التكنولوجيا الماليّة على أنّها عبارة عن مجال يهتمّ بإستخدام و توجيه ما أسفرت عليه إبتكارات و أساليب التكنولوجيا الحديثة من أجل تطوير و تحسين عمليّات تقديم الخدمات و المنتجات الماليّة، سواء من خلال تطبيقات رقميّة أو نماذج أعمال جديدة، أو بواسطة حلول تقنيّة تبسّط التّعاملات، فهي تتيح وصولا أوسع و أكثر سهولة للمستخدمين، مع الحفاظ على فعاليّة الأداء و تخفيض التّكاليف.

الفرع الثاني: مراحل تطوّر التكنولوجيا الماليّة

[1] Anissa Ameziane, "Applications of Financial Technology in the Context of the Islamic Financial Industry", Laboratory of Globalization and Economic Policies, University of El Oued, Algeria, Volume 10, Issue 01, 2025, p 1108.

[2] فاطمة عبد الله محمد عطية، "التكنولوجيا الماليّة و دعم القدرة التنافسية للمصارف الإسلاميّة: دراسة تطبيقيّة لبنك فيصل الإسلامي 2005 – 2019"، مجلّة الدّراسات التجاريّة المعاصرة، كليّة التّجارة، جامعة كفر الشيخ – مصر، المجلّد 07، العدد 12، 2021، ص 372.

[3] وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، "دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع و التحديّات"، مجلّة الإقتصاد الجديد، الجزائر، المجلّد 12، العدد 04، 2021، ص 543.

إنّ التكنولوجيا الماليّة أصبحت من المجالات و المحاور الرئيسيّة في السّنوات الأخيرة، على إعتبار بأنّها ليست بالظاهرة الحديثة، حيث قد شهدت خلفيّة تاريخيّة طويلة من التطوّرات و التحوّلات الجوهريّة على مستوى الصناعة الماليّة والمصرفيّة العالميّة، و ذلك في سبيل دفع عجلة التقدّم التكنولوجي للجانب العملي المتعلّق بالقطاع المالي، أين يمكن تلخيص رحلة التطوّر في المراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى: Fintech 1.0 (1866-1967): عملت هذه المرحلة على إنشاء البنيّة القاعديّة الأساسيّة للمعاملات الماليّة، حيث أنّه و خلال هذه الفترة، ظهرت إبتكارات و تقنيّات جديدة كان لها صدى و تأثير كبير على تاريخ الإقتصاد العالمي، بداية بإستخدام التّلغراف سنة 1838، و تركيب أوّل كابل تلغرافي عابر للمحيط الأطلسي في عام 1866، كرابطة حيويّة فعّالة لنقل و تحويل المعلومات و جعل التبادل التّجاري على نطاق واسع، بعدها عرف عام 1950، إصدار أوّل بطاقة إئتمان من قبل شركة "Diners Club"، حيث مثّلت هذه الخطوة نقطة تحوّل مهمّة في مجال التّمويل و التّجارة، ثمّ و في عام 1966، تمّ إنشاء نظام شبكة التلكس العالميّة الذّي أستعمل لتبادل الرّسائل و البيانات بشكل سريع و آمن، بما في ذلك، تسوية الصفقات التّجاريّة و كذا التّحويلات الماليّة، كما قام بنك باركليز في بريطانيا بتثبيت أوّل جهاز صرّاف آلي (ATM) في عام 1967، كوسيلة للعملاء لسحب النّقود و إجراء العمليّات الماليّة بطريقة آليّة و مستقلّة.

المرحلة الثانيّة: Fintech 2.0 (1967-2008): تميّزت هذه المرحلة التاريخيّة بترسيخ دور التكنولوجيا كعامل رئيسي في تطوير المنتجات المصرفيّة و تحسين جودة العمليّات الماليّة بشكل كبير، ممّا ساهم في إحداث نقلة نوعيّة نحو التّمويل الرّقمي و تحقيق تغييرات جذريّة في صناعة الخدمات الماليّة على الصّعيد العالمي، و قد بدأ هذا التوّجه بتأسيس نظام المدفوعات بين البنوك لغرفة المقاصة (CHIPS)، في عام 1970، لنقل و تسريع عمليّة تسوية أوامر الدفع بالدولار الأمريكي لبعض أكبر البنوك و أكثرها نشاطا في العالم، ثمّ في عام 1971، تأسّست NASDAQ -

[1] Richard Bates, "Banking on the future: an exploration of Fintech and the consumer interest", A report undertaken for Consumers International, USA, July 2017, p 05.

الرابطة الوطنيّة لتجار الأوراق الماليّة المسعر آليا- و هي منصّة أصبحت وجهة تستعمل للتّداول الإلكتروني في الأوراق الماليّة تقع في الولايات المتحدّة، و بعد ذلك كان تأسيس جمعيّة الإتّصالات الماليّة العالميّة بين البنوك (SWIFT)، في عام 1973، لتسهيل توصيل و ربط المعاملات الماليّة العابرة للحدود، كما أنّ أوّل منصّة مصرفيّة عبر الإنترنت تمّ تقديمها في بريطانيا عام 1983، من قبل بنك إسكتلندا لعملاء جمعيّة Nottingham Building (NBS) Society، أطلق عليها "Homelink" و لتصبح أوّل نظام مصرفي عبر الإنترنت لإرسال التّحويلات و دفع الفواتير، و في عام 1995، إستخدم بنك ويلز فارغو (Wells Fargo) شبكة الويب العالميّة لتقديم خدمة التحقّق من الحساب عبر الإنترنت،[1] كما أنّه و خلال فترة التّسعينات، ظهرت البنوك عبر الإنترنت و المعروفة أيضا بـ"البنوك الإفتراضيّة"، و التّي تقدّم خدماتها دون الحاجة إلى هياكل تحتيّة مصرفيّة تقليديّة، و قد كان بنك Security First Network (SFNB) واحد من أوائل البنوك المباشرة في الولايات المتحدة، الذّي أطلق في أكتوبر 1995، وسنة 1997 كان البنك الإفتراضي (ING Direct) أحد أوائل و أنجح المتّبنين في كندا،[2] و بذلك فقد أدّت ثورة شبكة الإنترنت خلال هذه المرحلة إلى تسريع إنتشار التكنولوجيا في التّمويل، ممّا أحدث تطوّر في التّمويل الإلكتروني و بالتّالي تغيير في وجه الخدمات الماليّة، كما أنّ نموّ قاعدة مستخدمي الهواتف الذكيّة ساهم في تسهيل نموّ التّمويل عبر الهاتف المحمول، مثل الدّفع عبر الهاتف المحمول و الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول.[3]

المرحلة الثالثة: Fintech 3.0 (2008-إلى الوقت الحاضر): ظهرت كإستجابة قويّة و تفاعل مع التحدّيات الناشئة عن الأزمة الماليّة العالميّة في عام 2008، لتصبح بذلك من أكثر المجالات نشاطا و حيويّة في الإبتكار المالي، حيث عرفت التكنولوجيا الماليّة خلال هذه المرحلة ثورة علميّة في صناعة الخدمات الماليّة بأكملها، بإستخدام تقنيّات و حلول مبتكرة و متقدّمة مثل البيانات الضخمة، الذّكاء الإصطناعي و المستشارون الآليّين، بهدف تقديم منتجات و خدمات

[1] Hazim Mohamed, Hassnian Ali, "Blockchain, Fintech, and Islamic Finance: Building the Future in the New Islamic Digital Economy", by Walter de Gruyter Inc., Boston, Berlin, (December 2018), p (17 - 18 - 19).
[2] Direct Bank, In Wikipédia, Date viewed: 13-09-24, Website link: https://en.wikipedia.org/wiki/Direct_bank#History.
[3] Grace Fraser,"Fintech: A Field Day of Arbitrage Gone Awry", Legislation and Policy Breif, Washington College of Law, Volume 11, Issue 01, Article 04, 2022, p 29.

جديدة و حديثة أكثر جودة و فعاليّة لتحسين تجربة العملاء، خفض التكاليف و توفير المرونة، و في النّهاية محاولة تشكيل توّجه مالي عالمي جديد مدعوم بالتكنولوجيا الماليّة.[1]

المطلب الثاني: أهميّة و خصائص التكنولوجيا الماليّة

الفرع الأوّل: أهميّة التكنولوجيا الماليّة

تحظى التكنولوجيا الماليّة بأهميّة كبيرة و متزايدة في الوقت الحالي، كونها أصبحت واحدة من الوسائط الرئيسيّة لخدمة المستهلكين، حيث يمكننا تلخيص أهميّتها في النّقاط الآتية:

- تغطّي التكنولوجيا الماليّة مجموعة من الخدمات الماليّة مثل، الدّفع عبر الهاتف المحمول، التّمويل الجماعي، و كذلك التّحويلات الماليّة الدوليّة.

- العمل على تحسين جودة و نوعيّة الخدمات الماليّة المقدّمة للعملاء، و الوصول إليها بطريقة مرنة و متاحة في أيّ وقت و مكان.

- تساهم التكنولوجيا الماليّة في تحقيق ميزة تنافسيّة بين مختلف المؤسّسات الماليّة و المصرفيّة، بحيث أنّها تعتمد بشكل أساسي على تقدّمها في مجال التكنولوجيا لتزيد من قدرتها في المنافسة على الصّعيد المحلّي و الدّولي.[2]

- إنّ رقمنة العمليّات الماليّة و إستخدام التكنولوجيا، يعزّز من المصداقيّة و الشفافيّة.

- توسيع آفاق و فرص الإبداع و الحلول الإبتكاريّة في المجال المالي، و القيام بتنميّة المعاملات الإقتصاديّة.[3]

---

[1] Hazim Mohamed, Hassnian Ali, Op. Cit , p 22.

[2] مصطفى سلام عبد الرضا، كريم محمد حيدر، سنان عبد الله حرجان، "التكنولوجيا الماليّة و دورها في تحقيق التنميّة المستدامة: دراسة إستطلاعيّة لعيّنة من موّظفي مصرفي بغداد التجاري و التجارة العراقي"، مجلّة أربيل للعلوم الإنسانيّة و الإجتماعيّة، جامعة جيهان، العراق، المجلّد 04، العدد 02، 2020، ص 129.

[3] عبد الغالي مولودي، فتيحة علالي، "الإبتكار في التكنولوجيا الماليّة كآليّة للرقمنة و مساهمتها في الحدّ من إستخدام الورق و المحافظة على البيئة"، مجلّة الإقتصاد و البيئة، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، المجلّد 03، العدد 02، 2020، ص 15.

– تعزيز الشّمول المالي من خلال توفير منتجات و خدمات و حلول ماليّة جديدة و مبتكرة أكثر سرعة و بتكلفة منخفضة، بما يتوافق لإحتواء و تغطيّة الإحتياجات المختلفة للعملاء في إطار توسيع قاعدة القطاع المالي.[1]

– إنّ التكنولوجيا الماليّة تمثّل عاملا مهمّا لتدعيم الناتج المحلّي الإجمالي للإقتصاد، حيث يعزّز تطوّرها و إستخدامها الواسع من قدرة الأفراد و الشّركات على الوصول إلى مجموعة متنوّعة من الأدوات الماليّة كالتّسهيلات الإئتمانيّة.[2]

– تيسير أنشطة التّجارة الخارجيّة و تحويلات العاملين في الخارج، من خلال تقديم آليات و أساليب تتميّز بالكفاءة والفعاليّة للمدفوعات الماليّة العابرة للحدود.

– يعتبر إستخدام أنظمة الدّفع الإلكترونيّة من أهمّ العوامل التّي تؤثر على كفاءة عمليّات الحكومة، و هو ما يستوجب القيام بمزيد من الإصلاحات لسدّ الفجوات التنظيميّة و تبنّي الإجراءات اللاّزمة لمعالجة التحديّات من أجل سلامة وأمان العمليّات الماليّة الإلكترونيّة و حماية المستخدمين.[3]

الفرع الثاني: خصائص التكنولوجيا الماليّة

التكنولوجيا الماليّة تتميّز بمجموعة من السّمات و الخصائص، تعبّر عن التحوّل الكبير في قطاع الخدمات الماليّة منها:

– تعمل التكنولوجيا الماليّة بشكل مستمرّ على تعزيز إمكانيّات الوصول إلى جميع شرائح المستخدمين لضبط و توجيه أمورهم الماليّة بمرونة و أمان، و من أجل تحقيق هذا الهدف، تقوم بإعادة تصميم منتجاتها الماليّة لتناسب إحتياجات

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، "التّقنيّات الماليّة و تطبيقاتها في الصناعة الماليّة الإسلاميّة"، صندوق النّقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربيّة المتحدّة، 2019، ص 36.

[2] د. ناصر صلاح الدين غربي، "دراسة أثر تعميم إستخدام التكنولوجيا الماليّة على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائريّة"، مجلّة العلوم الإقتصاديّة والتّسيير و العلوم التجاريّة، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، المجلّد 15، العدد 01، 2022، ص 96.

[3] مليكة بن عقلمة، يوسف سائحي، "دور التكنولوجيا الماليّة في دعم قطاع الخدمات الماليّة و المصرفيّة"، مجلّة الإجتهاد للدراسات القانونيّة والإقتصاديّة، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، المجلّد 07، العدد 03، 2018، ص 93.

وظروف العملاء ذوي الدّخل المحدود، على إعتبار أنّ هذا التوّجه يتناقض مع الخدمات الماليّة التّقليديّة التّي كانت تقتصر على فئات معينّة فقط.

– توّفر التكنولوجيا الماليّة مجموعة متنوّعة من الخيارات و العروض مقابل الخدمات الماليّة و ذلك لتناسب إمكانيّات العمل ممّا يعزّز القدرة على التكيّف و تحمّل التّكاليف.

– تساهم التّحليلات و الدّراسات القويّة للتكنولوجيا الماليّة بحركتها و سرعتها الفائقة إتمام المعاملات خلال وقت مختصر لفائدة المستخدمين نتيجة الإستعانة بتقنيّات كالبيانات الضخمة و الخوارزميّات تجعلها أكثر سلاسة و فاعليّة.

– تستطيع آليّة البيانات و الهواتف المحمولة، هذه الأساليب التّحسين من المنتجات و الخدمات الماليّة المقدّمة للمتعاملين و تلبيّة الإحتياجات بتوفير واجهات مستخدم سهلة و فعالّة، تتيح لهم إستغلال الفرص المتاحة و أيضا إتّخاذ القرارات المستنيرة.[1]

المطلب الثالث: قطاعات و تقنيّات التكنولوجيا الماليّة

الفرع الأوّل: قطاعات التكنولوجيا الماليّة

تشمل التكنولوجيا الماليّة مجموعة من القطاعات و المجالات التّي تدمج فيما بين التكنولوجيا و الخدمات الماليّة من أجل تحسينها و تحويلها، حيث تمتدّ هذه القطاعات لتشمل ما يلي:

قطاع المدفوعات: يعتبر من القطاعات الرئيسيّة في مجال التكنولوجيا الماليّة و الأكثر إنتشارا و إستخداما، و يرتبط ذلك بأنّ العديد من أنشطتنا كأفراد و مستهلكين تتعلّق بعمليّات الدّفع، حيث يرتكز هذا القطاع بشكل أساسي على توفير و تحسين خدمات الدّفع و التّحويلات الماليّة بإستخدام التكنولوجيا الحديثة، فمن خلال ذلك، يمكن للأفراد إجراء

[1] صليحة فلاق، سامية شارفي، "دور صناعة التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي –تجربة مملكة البحرين–"، مجلّة العلوم الإجتماعيّة والإنسانيّة، جامعة باتنة 01، الجزائر، المجلّد 21، العدد 01، 2020، ص 302.

عمليّات الدّفع و الشّراء عبر الإنترنت أو تطبيقات الهواتف المحمولة، و على ذلك فإنّ أنظمة الدّفع تعتمد على مجموعة من القواعد و الإجراءات المنظمّة التّي تدعم عمليّات تحويل الأموال بين الأشخاص و الشّركات و المؤسّسات الماليّة، حيث تهدف هذه النّظم إلى تسهيل و تسريع عمليّات الدّفع و التّحويل المالي عبر الوسائل المختلفة، ممّا يسهم في تحسين تجربة المستخدم و زيادة الكفاءة في العمليّات الماليّة.[1]

قطاع الإقراض و جمع رأس المال: لقد أتاحت التقنيّات الحديثة و الإبتكارات الرقميّة إمكانيّات جديدة أمام الفاعلين غير التّقليديّين في القطاع المالي، من خلال تطوير نماذج تمويليّة بديلة عبر المنصّات الإلكترونيّة، ممّا أحدث تحوّلا في مجال الإقتراض و الإستثمار،[2] فمن أهمّ الأنشطة القائمة على هذه الأنظمة نذكر ما يلي:

- الإقراض من نظير إلى نظير (P2P): و هي منصّة إلكترونيّة متخصّصة تتيح للأفراد و الشّركات الحصول على البيانات و المعلومات من أجل ربط الرّاغبين في القرض مباشرة مع المقرضين الذّين يمكنهم تقديم القروض، دون الحاجة إلى وسيط تقليدي.

- التّمويل الجماعي: يعبّر التّمويل الجماعي عن منصّات إلكترونيّة تهدف إلى تجميع الأموال من عدد كبير من الأفراد المستثمرين للمشاركة في تمويل و دعم مشروع معيّن، حيث يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته الخاصّة و توضيح أهدافه مع تحديد التّكلفة الماليّة للمشروع، و بعد أن يصل إلى الهدف المحدّد له خلال فترة زمنيّة معيّنة يمكنه أن يستخدم هذه الأموال المجمّعة من المساهمات لتمويل مشروعه.[3]

[1] Sofie Blakstad, Robert Allen, "Fintech Revolution: Universal Inclusion in the New Financial Ecosystem", by Springer International Publishing, Cham, Switzerland, February 2018.

[2] تقرير ومضة و بيرفورت، "التكنولوجيا الماليّة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا –توّجهات قطاع الخدمات الماليّة–"، مختبر ومضة للأبحاث، 2017، ص 43.

[3] وسام بن فضة، حكيم بن حسان، "واقع إستخدام التكنولوجيا الماليّة في الوطن العربي"، مجلّة العلوم الإداريّة و الماليّة، جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس، الجزائر، المجلّد 04، العدد 03، 2020، ص 115.

قطاع التّأمين: يشمل تكنولوجيا التّأمين (Insurtech)، كنموذج قائم يعتمد على إستخدام التكنولوجيا و الإبتكار كعناصر أساسيّة تهدف إلى إعادة صياغة أساليب و عمليّات التّأمين التّقليديّة لجعلها في أعلى مستويات الكفاءة والفعاليّة، حيث يتضمّن التحوّل التّكنولوجي في هذا القطاع تدعيم عمليّات التّسعير و التّحليل و المعالجة و التّسويات بتقنيّات حديثة مثل، الذّكاء الإصطناعي و تحليل البيانات الضخمة، ممّا يؤدّي إلى تحقيق تطوير و تغيير جذري في مختلف جوانب صناعة التّأمين، بما في ذلك تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم منتجات و خدمات تأمين أكثر تطوّر و تبسيط للعمليّات الإداريّة، و زيادة الشفافيّة و الثّقة في صناعة التّأمين.[1]

التّحويل الدّولي للأموال: طوّرت التكنولوجيا الماليّة هذه الخدمة الدوليّة، حيث أصبحت تتميّز بسرعة عمليّات التّحويل، و تخفيض التّكاليف المتعلّقة بها، ممّا جعلها أكثر سهولة بإستعمال الإنترنت و الهاتف المحمول.[2]

قطاع إدارة الثروات: تمثّل خدمة إدارة الثّروات جزءًا مهمّا من مجال التكنولوجيا الماليّة، تسعى إلى تلبيّة إحتياجات المستثمرين بالإضافة إلى تحسين و تيسير إدارة و إستثمار الموارد الماليّة للأفراد و أصحاب الأعمال، على أساس تقديم مجموعة من الخدمات المتقدّمة التّي تستند إلى تحليل البيانات و الخوارزميّات لمساعدة العملاء على إتّخاذ قرارات إستثماريّة متوافقة مع أهدافهم الماليّة و تحسين أدائهم الإستثماري، تتضمّن هذه الخدمة التّخطيط المالي الشّامل، و إدارة المحافظ الإستثماريّة و تقديم إستشارات ماليّة مبتكرة، حيث يمكن لخدمات إدارة الثّروات توفير تجربة مستخدم أكثر سهولة وشفافيّة من خلال المنصّات الرقميّة التّي تمّكن من متابعة أداء المحافظ و إجراء العمليّات الماليّة، و الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء.[3]

[1] صبرينة شراقة، "تكنولوجيا التأمين: إتّجاه جديد لصناعة تأمين متطوّرة و متحوّلة تكنولوجيا –دراسة حالة الشركة الأمريكيّة Lemonade–" مجلّة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة فرحات عبّاس– سطيف 1، الجزائر، المجلّد 12، العدد 02، 2021، ص 20.

[2] سعيدة نيس، "التكنولوجيا الماليّة فرصة لتطوير الخدمات الماليّة"، مجلّة البحوث الإقتصاديّة المتقدّمة، جامعة حمه لخضر – الوادي، الجزائر، المجلّد 07، العدد 02، 2022، ص 232.

[3] زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، "مفاهيم أساسيّة حول التكنولوجيا الماليّة"، مجلّة الإجتهاد للدراسات القانونيّة و الإقتصاديّة، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، المجلّد 09، العدد 01، 2019، ص 409.

سلسلة البلوكات (Blochchain): تعتبر قاعدة بيانات و معلومات ضخمة تسجّل حركة المعاملات، تتميّز بالقدرة على إدارة مجموعة متزايدة بإستمرار من السّجلات المعروفة بإسم "الكتل"، في هذه القاعدة، يتمّ تنظيم البيانات في شكل كتل أو سجّلات، كلّ كتلة تحتوي على مجموعة من المعاملات أو البيانات، التّي تمّ تسجيلها بتسلسل زمني و رابط إلى الكتلة السّابقة، هذه الإرتباطات الزمنيّة بين الكتل تشكّل سلسلة مستمرّة من السّجلات التّي يتّم الإحتفاظ بها و تخزينها مع عدم إمكانيّة التّعديل، بالإضافة إلى ذلك، فهي تحتوي على تقنيّات تشفير متقدمّة لحماية البيانات وضمان أمانها ممّا يجعل من الصّعب إختراقها أو سرقتها، و بإعتبار ذلك، فإنّ سلسلة الكتل قد أحدثت ثورة رقميّة في مجموعة متنوّعة من الصّناعات بسبب قدرتها على تحقيق الشفافيّة و الأمان و الثّقة في تخزين و نقل البيانات و القيام بالمعاملات دون الحاجة إلى وسطاء مركزيّين.[1]

الفرع الثاني: التقنيّات المستخدمة في التكنولوجيا الماليّة

لقد تمّ تطوير العديد من التقنيّات الحديثة و الإبتكارات التكنولوجيّة التّي أحدثت تحوّلا كبيرا في مجال التكنولوجيا الماليّة، و قد أثرّت بشكل كبير على تغيير طريقة تنفيذ العمليّات الماليّة و تحسينها نذكر من أهمّها:

- العملات المشفرّة (Cryptocurrencies): و هي عبارة عن وحدات و قيم رقميّة غير مركزيّة يتّم إصدارها، تداولها بإستخدام تقنيّات قواعد البيانات الموّزعة مثل تقنيّة سلسلة الكتل (البلوكتشين) و تمثيلها بعملات مشفرّة، من أجل التّداول الآمن و المباشر في المعاملات بين الأطراف المتعدّدة دون الحاجة إلى وجود وسطاء ماليّين أو سلطات مركزيّة، و مع ذلك، يمكن إستخدام هذه الوحدات الرقميّة كوسيلة آمنة لتمثيل أصول أو حقوق متنوّعة و برمجتها للنّقل الآلي بين الأفراد عند تحقيق شروط محدّدة بدون الحاجة إلى ضامن، و هو ما يعرف بالعقود الذكيّة.[2]

[1] زبير عياش، فطيمة الزهراء فنازي، إيمان مطلاوي، "دراسة تحليليّة لواقع التكنولوجيا الماليّة في البنوك الإسلاميّة العربيّة –تطبيقات البلوكتشين نموذجا–"، مجلّة إقتصاد المال و الأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، الجزائر، المجلّد 05، العدد 01، 2020، ص 313.

[2] معتز أبو جيب، أشرف هاشم، "أنواع العملات الرقميّة المشفرّة"، بحث مقدّم لندوة العملات الإلكترونيّة، مجمّع الفقه الإسلامي الدّولي، الأكاديميّة العالميّة للبحوث الشرعيّة في الماليّة الإسلاميّة، السعوديّة، (9-11 سبتمبر 2019)، ص 05.

- الذّكاء الإصطناعي (Artificial Intelligence): يمكن تعريف الذّكاء الإصطناعي على أنّه: "أجهزة وأنظمة كمبيوتر مصمّمة للعمل بطريقة يمكن إعتبارها ذكيّة، و يتضمّن الأنماط التّكنولوجيّة التّي تحاكي الأداء البشري من خلال التعلّم و التوّصل إلى إستنتاجاتها الخاصّة، عبر فهم المحتويات المعقدّة، و الإنخراط في حوارات مع الإنسان، و تعزيز الأداء المعرفي البشري، بل إستبدال البشر في تنفيذ المهام الروتينيّة و غير الروتينيّة على حدّ سواء"،[1] فمن خلال ذلك الذّكاء الإصطناعي هو مجال في علوم الكمبيوتر و عمليّة تهدف إلى تطوير أنظمة و برمجيات لمحاكاة القدرات الذهنيّة البشريّة بإستخدام أجهزة الكمبيوتر، و يتعلّق بمحاولة تقليد القدرة على التّفكير و إتّخاذ القرارات لدى البشر، حيث لابدّ أن يتوّفر في نظام الكمبيوتر الذّي يعتبر ذكاء إصطناعي القدرة على التعلّم و جمع البيانات و تحليلها و إتّخاذ القرارات بناء على هذا التّحليل بشكل يقترب إلى حدّ كبير لنمط تفكير البشر.[2]

- الحوسبة السحابيّة (Cloud Computing): هي تقنيّة تستخدم لتوفير و توريد خدمات تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات عبر الإنترنت، حيث يمكن للمستخدمين الوصول إلى مجموعة متنوّعة من الموارد الحاسوبيّة المشتركة و المتاحة بسهولة عند الطلب،[3] بواسطة البنيّة التحتيّة السحابيّة، تشمل هذه الموارد وحدة تخزين البيانات، و عمليّة إجراء النسخ الإحتياطيّة و المزامنة الآليّة، و قدرات معالجة و جدولة الوظائف و المهام المختلفة، بالإضافة إلى الوصول للبريد الإلكتروني و الطباعة عن بعد و غيرها من الخدمات الأخرى من خلال الواجهات البرمجيّة البسيطة، ممّا يساعد على توفير الوقت و تحسين الأداء و زيادة الكفاءة و الثّقة في المعاملات.[4]

[1] إتّحاد المصارف العربيّة، "التكنولوجيا الماليّة و الذكاء الإصطناعي في القطاع المالي و المصرفي"، إدارة البحوث و الدراسات، 2018، ص 02.

[2] إيهاب خليفة، "مجتمع ما بعد المعلومات –تأثير الثورة الصناعيّة الرابعة على الأمن القومي–"، العربيّ للنّشر و التّوزيع، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى، 2019، ص 40.

[3] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، "تحليل واقع التكنولوجيا الماليّة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: قراءة للتحديّات والإمكانيّات"، مجلّة البحوث في العلوم الماليّة و المحاسبة، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر، المجلّد 06، العدد 01، 2021، ص 407.

[4] أياد عماد علي، "الحوسبة السحابيّة"، البنك المركزي العراقي، دائرة تقنيّة المعلومات و الإتّصالات، العراق، 2014، ص 02.

- البيانات الضخمة (Big Data): و تشير إلى مجموعة ضخمة من البيانات التّي يمكن تحليلها بإستخدام وسائل حسابيّة لإكتشاف الأنماط و الإتّجاهات، تتميّز هذه التقنيّة بقدرتها على تزويد المستخدمين بمعلومات دقيقة في وقت مناسب من بين كتلة و كميّات كبيرة من البيانات المعقدّة التّي تقاس بالتيرابايت أو البيتابايت و تعادل مليارات مع تريليونات من السجّلات المرتبطة بملايين الأشخاص، كما أنّ جمع البيانات يتّم من مصادر متعدّدة عبر الإنترنت، وسائط التواصل الاجتماعي، مراكز إتصال العملاء، حيث تتسّم بحجمها الكبير، و سرعتها، و التنوّع في شكلها.[1]

- أنترنت الأشياء (Internet of Things): و هي تقنيّة تشير إلى العلاقة التّي تجمع مجموعة متنوّعة من الأجهزة و الأدوات المتصّلة بشبكة الإنترنت، و التّي يمكن لها إلتقاط البيانات و إرسالها و إستقبالها، مثل أجهزة الإنذار، أنظمة التحكّم في درجات الحرارة، و أجهزة الصرّاف الآلي، و حتّى الأجهزة المنزليّة و غيرها الكثير، حيث تتجاوز قيمة إنترنت الأشياء دور جمع البيانات و المعلومات المتاحة في العالم، من خلال تحسين إستخدامها و جعلها أكثر ذكاء بفضل البنيّة التحتيّة الأساسيّة و إستجابة لإحتياجات المستخدمين لتطوير أجهزة ذكيّة و حلول مبتكرة.[2]

المطلب الرابع: عوائق و تحديّات التكنولوجيا الماليّة

الفرع الأوّل: تحديّات التكنولوجيا الماليّة

تعتبر التكنولوجيا الماليّة هي صناعة حديثة لها أثر كبير في تحسين أداء القطاع المالي و تبسيط إدارة الأمور الماليّة، إلاّ أنّها تنطوي أيضا على مجموعة من التحديّات المتعدّدة و العقبات التّي يجب مراعاتها، نذكر منها ما يلي:

- عدم القدرة على تحقيق الحماية الكافيّة للمستخدمين من خلال ضمان أمن بياناتهم و الحفاظ عليها، يجعلهم يفقدون الثّقة في إستخدام التكنولوجيا الماليّة.

[1] سارة بوزيد، "دور التكنولوجيا الماليّة في إبتكار الحلول للمنتجات الإسلاميّة -دراسة حالة منصّة إشهاد لمعهد البنك الإسلامي للتنمية"، مجلّة العلوم الإنسانيّة لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلّد 09، العدد 01، 2022، ص 555.

[2] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، المرجع نفسه.

– نقص المعرفة اللاّزمة لإستخدام التّحليل المالي و الإئتماني من أجل الحصول على التّمويل للمشروعات أو لتقديم القروض و بالتّالي زيادة في المخاطر الماليّة.

– ضعف البنوك المركزيّة و الجهات التنظيميّة في القدرة على متابعة و رصد الحلول و التطوّرات التكنولوجيّة الماليّة الرّقميّة في الوقت الحالي، ممّا يزيد من التّحديّات المرتبطة بالتّنظيم و الرّقابة و الإشراف.

– إستخدام العملات و العمليّات الرّقميّة و التّشفير في القيام ببعض الأنشطة و الممارسات الغير القانونيّة، مثل غسيل الأموال و تمويل الإرهاب، ممّا يشكّل تحديّا للحدّ من الجريمة و تتبّعها.

– يلقى مجال التكنولوجيا الماليّة صعوبة و تحدّي كبير في محاولة إقناع و توعيّة العملاء بأهميّة الحاجة إلى بناء الثّقة في أمان و موثوقيّة التّعاملات الماليّة.[1]

– يواجه القطاع التّكنولوجي عوائق قد تكون مرتبطة بنقص في المهارات العمليّة لدى القوى العاملة، بالإضافة إلى ضعف أو تدهور في البنيّة التّحتيّة الرّقميّة لتكنولوجيا المعلومات و الإتّصالات، ممّا ينعكس بصفة سلبيّة على إستيعاب و إتاحة خدمات التكنولوجيا الماليّة بشكل فعّال.[2]

– التعرّض للتّهديد الإحتيالي و خطر الهجمات الإلكترونيّة الذّي يمكن أن يسفر عن إضطرابات و تعطيل في عمليّات التّشغيل، خسائر ماليّة، مخاطر نظاميّة، بالإضافة إلى التّأثير السّلبي على السّمعة، حيث يشكّل هذا التّحدّي إشكاليّة تستوجب تعزيز إطارات الأمن المعلوماتي.[3]

[1] اعمر بن موسى، أحمد علماوي، "التكنولوجيا الماليّة كمدخل لتطوير الخدمة المصرفيّة الإلكترونيّة في البنوك العموميّة –دراسة تجربة الإمارات المتحدّة–"، مجلّة البحوث الإقتصاديّة و الماليّة، جامعة غرداية، الجزائر، المجلّد 07، العدد 02، 2020، ص– ص. 185– 186.

[2] محمد جاسم محمد، "دور التكنولوجيا الماليّة في تحقيق الشمول المالي –دراسة في مجموعة من الدول العربيّة للمدّة (2014–2018)–"، مجلّة الإقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، كليّة الإدارة و الأعمال، العدد 44، 2020، ص 198.

[3] سعيدة حرفوش، "التكنولوجيا الماليّة صناعة واعدة في الوطن العربي"، مجلّة آفاق علميّة، الجزائر، المجلّد 11، العدد 03، 2019، ص 741.

المبحث الثالث: التكنولوجيا الماليّة و أثرها على البنوك الإسلاميّة

بالتّزامن مع التطوّر المتواصل في مجال التكنولوجيا الماليّة، أصبح من الطّبيعي ظهور منتجات و خدمات جديدة لمواكبة هذا التطوّر الهائل و المستمرّ في إحتياجات و رغبات العملاء، حيث إستفادت البنوك الإسلاميّة أيضا من هذه التكنولوجيا، ممّا أتاح العديد من المزايا و الإجراءات التّي تؤثّر على إعتماد الخدمات المصرفيّة المتوافقة مع الشّريعة الإسلاميّة، إلاّ أنّها قد تشكلّ بعض التحديّات المحتملة للبنوك الإسلاميّة، و فيما يلي سيتناول المبحث، أبرز هذه الفرص و التحديّات.

المطلب الأوّل: فرص تأثير التكنولوجيا الماليّة في البنوك الإسلاميّة

يتمتّع تبنّي التكنولوجيا الماليّة القدرة على إحداث تحوّل واسع داخل البنوك الإسلاميّة، من خلال توفير فرص جديدة للإبتكار و الكفاءة و الشّمول المالي، لتشمل ما يلي:

– من أهمّ آثار التكنولوجيا الماليّة على البنوك الإسلاميّة تسريع الخدمات المصرفيّة، وجعلها أكثر سهولة، فبفضل إبتكارات التكنولوجيا الماليّة مثل تطبيقات الخدمات المصرفيّة بإستعمال الهاتف المحمول، يمكن للعملاء الوصول إلى حساباتهم المصرفيّة، و دفع الفواتير، و تحويل الأموال، و إستلام المدفوعات في ثوان.

– المساعدة في تقديم الخدمات الماليّة بأقلّ تكلفة، و هذا هو دافع البنوك الإسلاميّة للتحوّل إلى الرقميّة في تعاملاتها.

– سهولة كسب ثقة العملاء بفضل سهولة إستخدام التكنولوجيا الماليّة بالبنوك الإسلاميّة و الوصول إليها، بالإضافة إلى شفافيّتها.

– توفير و عرض مجموعة واسعة و متنوّعة من المنتجات و الخدمات الماليّة المتقدّمة و المبتكرة في البنوك الإسلاميّة للعملاء و المؤسّسات.

– تعزيز الشّمول المالي للبنوك الإسلاميّة، من خلال إتاحة الخدمات المصرفيّة في أيّ مكان، و في أيّ وقت، و بأقلّ التّكاليف، و في أقصر وقت ممكن، بما يتوافق مع رغبات العملاء، و متاحة لغالبيّة النّاس، دون تمييز بين الطبقات المعيشيّة أو الظّروف الإجتماعيّة أو الإقتصاديّة الأخرى.

– يُساعد على تحسين تجربة العملاء من خلال توفير خدمات و حلول مخصّصة أكثر، نظرًا لإختلاف إحتياجاتهم وتفضيلاتهم.

– كما أدّت التكنولوجيا الماليّة إلى زيادة المنافسة في قطاع الخدمات المصرفيّة، حيث أصبحت البنوك الإسلاميّة قادرة على تقديم و خدمات و منتجات و حلول مبتكرة لا تستطيع البنوك التّقليديّة تقديمها.

– يمكن للمصارف الإسلاميّة تحقيق نموّ أكبر إذا إعتمدت على تقديم الخدمات الرّقميّة، حيث توجد تفضيلات واضحة لدى العملاء لإجراء خدماتهم المصرفيّة عبر المنصّات الرّقميّة، و لذلك أصبح إعتماد البنوك الإسلاميّة على التكنولوجيا الماليّة ضرورة لا خيارا للإستحواذ على أكبر حصّة سوقيّة و التفوّق على البنوك التّقليديّة.[1]

– يساهم تأثير إبتكارات التكنولوجيا الماليّة في حماية العملاء عن طريق أنظمة الأمان، من مخاطر الغشّ، و حماية سريّة و خصوصيّة بيانات العملاء.[2]

المطلب الثّاني: تحديّات البنوك الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة

يواجه تبنّي التكنولوجيا الماليّة و تطوير الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة المتوافقة مع الشّريعة الإسلاميّة في البنوك الإسلاميّة العديد من التحديّات أو الآثار السلبيّة، حيث توّضح السطور التاليّة بعض هذه العقبات التّي تقابلها:

[1] Adila Khanoussa, Lahcene Fodil, "The role of financial technology in developing Islamic banking -The experience of Al Salam Bank of Algeria-", The journal of Economics and Finance, Algeria, Volume 10, Issue 02, 2024, p (247 – 248 – 249).

[2] محمد موسى علي شحاتة، "نموذج محاسبي مقترح للقياس و الإفصاح عن معلومات إبتكارات التكنولوجيا الماليّة كمرتكز لتعزيز الشمول المالي و أثره على معدّلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقيّة"، مجلّة البحوث المحاسبيّة، كليّة التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر، المجلّد 09، العدد 01، 2019، ص 621.

– يجب أن تواكب التكنولوجيا الماليّة في البنوك الإسلاميّة التطوّرات المتسارعة التّي يشهدها مجال التّمويل التّقليدي.

– ترتفع مستويات المخاطر نتيجة لزيادة الشفافيّة و الوضوح، و بالتّالي فإنّ تطبيق التكنولوجيا يعرّض البنوك لمخاطر عديدة و متنوّعة.

– نقص الكوادر البشريّة المؤهلة و المدربّة في مجال التكنولوجيا الماليّة في البنوك الإسلاميّة.[1]

– مخاوف تتعلّق بأمن البيانات و الخصوصيّة، نظرا لحساسيّة المعاملات الماليّة، يعدّ ضمان البيانات الشخصيّة و الماليّة للمستخدمين أمرا بالغ الأهميّة، و تعدّ تدابير أمن البيانات القويّة ضروريّة لبناء ثقة المستهلكين في خدمات التكنولوجيا الماليّة للبنوك الإسلاميّة.

– محدوديّة الوعي العامّ بالعمليّات الماليّة الإسلاميّة، على الرّغم من الجهود المبذولة لتعزيز الوعي، لا تزال شريحة من المجتمع غير ملمّة بالخدمات الماليّة الإسلاميّة، حيث يشكلّ هذا النقص في الفهم تحديّا أمام التكنولوجيا الماليّة في البنوك الإسلاميّة لتحقيق إنتشار واسع في السّوق.

– كما يمكن أن تعيق التغيّيرات المتكرّرة أو عدم الإستقرار في الأطر التّنظيميّة الإبتكار و النموّ في صناعة التكنولوجيا الماليّة بالبنوك الإسلاميّة.

– إرتفاع تكاليف التّطوير التّكنولوجي، حيث يتطلّب التقدّم السّريع للتكنولوجيا الماليّة إستثمارات ضخمة، لا سيما في بناء بنيّة تحتيّة متينة لدعم خدمات ماليّة إسلاميّة آمنة و مبتكرة.

[1] Adila Khanoussa, Lahcene Fodil, Idem, p 249.

– الحاجة إلى رأس مال كبير لدعم النموّ، يتطلّب توسيع عمليّات التكنولوجيا الماليّة في البنوك الإسلاميّة الوصول إلى تمويل واسع النّطاق لتعزيز التكنولوجيا، و توسيع نطاق العمليّات، و الحفاظ على القدرة التّنافسيّة في المشهد المالي المتطوّر.[1]

[1] Anissa Ameziane, Op. Cit, p 1118.

خلاصة الفصل

يتبيّن من خلال محتوى هذا الفصل، أنّ البنوك الإسلاميّة قد تميّزت في العمل المصرفي، بفضل إعتمادها على الضوابط الشّرعيّة في تنفيذ و إدارة جميع عمليّاتها الماليّة، حيث تقوم على خاصيّة أساسيّة تتمثّل في عدم التّعامل بالفائدة الربويّة، كما تعتمد البنوك الإسلاميّة على تدّفق مصادر تمويليّة متنوّعة لتغطيّة مختلف الإحتياجات، و أيضا تتبنّى صيغ تمويل شرعيّة مختلفة مثل، المضاربة، المشاركة، المرابحة و التّمويل بالإيجار، إضافة إلى أنّها تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف و الغايات التّي تعكس إلتزامها بأداء أعمالها، و مع تزايد الطّلب على الخدمات الماليّة و المصرفيّة، و تحوّل سلوك العملاء نحو الرّقمنة، أصبح إستخدام التكنولوجيا الماليّة أمرا في غاية الأهميّة داخل القطاع البنكي، بما في ذلك البنوك الإسلاميّة، حيث ساهمت الخصائص المميّزة للتكنولوجيا الماليّة بتوفير مزايا و فرص ذات أهميّة بالغة تكمن في تحسين الخدمات، طرح منتجات جديدة آمنة، مبتكرة و متفوّقة في الجودة، تسهيل المعاملات، تعزيز القدرات التّنافسيّة، الوصول إلى شرائح متعددّة، ممّا يساهم بدوره في تعزيز الشّمول المالي، حيث تستعمل هذه التكنولوجيا الماليّة تقنيّات حديثة مثل، الذّكاء الإصطناعي، الحوسبة السحابيّة، من أجل أن تشمل تطبيقاتها مجموعة من القطاعات كالمدفوعات، تحويلات الأموال، و على الرّغم من التحديّات المرتبطة بتطبيقها، تظلّ التكنولوجيا الماليّة المحرّك الرّئيسي للتحوّل نحو نظام مالي إسلامي أكثر شمولا و كفاءة، مع ضمان الإمتثال لمبادئ العقيدة الإسلاميّة.

الفصل الثّاني: الدراسات السابقة

مقدّمة الفصل

تعتبر الدراسات السابقة جانبا أساسيّا في أيّ دراسة علميّة، حيث توّفر للباحث الإحاطة بمختلف الجهود العلميّة المطروحة في المجال ذاته، فمن خلالها يمكننا فهم العديد من الرؤى البحثيّة، مع إدراك المناهج و الأدوات المعتمدة من طرف الباحثين، إضافة إلى النتائج التّي خلصت إليها.

و منه في هذا الفصل، سنتناول بعض أهمّ الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، مع التّركيز على أهمّ نقاط التّشابه و الإختلاف بينها، حيث يمكن تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأوّل: الدراسات السابقة

المبحث الثّاني: المقارنة بين الدراسة الحاليّة و الدراسات السابقة

المبحث الأوّل: الدراسات السابقة

سنتطرّق خلال هذا المبحث، إلى مجموعة من الدراسات العربيّة و الأجنبيّة التّي عالجت موضوع الدراسة، حيث سيتمّ عرض دراسات ترتبط بتأثير التكنولوجيا الماليّة ناحية القطاع المصرفي بصفة عامّة، و على البنوك الإسلاميّة بصفة خاصّة.

المطلب الأوّل: الدراسات السابقة لتأثير التكنولوجيا الماليّة على القطاع المصرفي

الفرع الأوّل: الدراسات العربيّة

- دراسة إبتهاج إسماعيل يعقوب، فيحاء عبد الله يعقوب، زينب جمعة مطر، سنة (2021)، بعنوان "التكنولوجيا الماليّة كأحد إستراتيجيّات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد– 19: دراسة إستطلاعيّة"، و قد تمّت معالجة مشكلة البحث بتساؤلات بحثيّة أبرزها: "هل تعدّ التكنولوجيا الماليّة إستراتيجيّة لتعافي القطاع المصرفي ما بعد جائحة كوفيد– 19 ؟."

لقد درست هذه الورقة البحثيّة، تبنّي واحدة من أهمّ إستراتيجيّات التّعافي من آثار الأزمة الصحيّة لفيروس كوفيد– 19، التّي أثرّت بشكل شامل على الإقتصاد العالمي و قطاعاته المختلفة، بما في ذلك الصناعة المصرفيّة، و المتمثّلة في التكنولوجيا الماليّة القائمة على التحوّل الرّقمي، و تحقيق الإستدامة الماليّة في ظلّ الرّكود و التّراجع الذّي يواجه القطاع المصرفي جراء التّداعيّات السلبيّة لهذه الجائحة، حيث تمّ إستخدام الإستبانة كأداة بحثيّة لإستطلاع آراء العاملين داخل القطاع المصرفي حول إستعداد البنيّة التحتيّة و النّظام المصرفي لإعتماد التكنولوجيا الماليّة في البيئة العراقيّة، و دورها كوسيلة للتّعافي من تأثيرات جائحة كوفيد– 19، حيث إرتبطت هذه الدراسة بعرض بعض المفاهيم، و المتمثّلة في تعريف التكنولوجيا الماليّة، و بيان رؤية الباحثين لها بإعتبارها التحوّل الفكري و المهني نحو الإبتكار المالي، من خلال التوّجه إلى حلول ماليّة مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا، بالإضافة إلى إستعراض بعض أهمّ المزايا و المنافع التّي توّفرها هذه التكنولوجيا، مع التّركيز على مراحل التطوّر التّاريخي للتقدّم التّكنولوجي من أجل تبنّي التكنولوجيا في صناعة

الخدمات الماليّة، كما قد قدمّت الدراسة نظرة على التحديّات الجديدة التّي تعرّض إليها قطاع الخدمات المصرفيّة العالمي و أيضا الضغوط الهائلة نتيجة جائحة كوفيد- 19، و التّي أدّت إلى فرض تدابير صارمة على التّعاملات الماليّة، ففي ظلّ الظروف الإستثنائيّة، فإنّ هذا الوباء يعتبر بمثابة تحدّ أمام الإستقرار المالي، حيث تسعى البنوك المركزيّة بجدّ للحفاظ على تحقيق التوازن في إطار جهودها لتدعيم الإستقرار المالي، كما تعمل على إتّخاذ كافّة الإجراءات الضروريّة لحماية القطاع المالي، كما أنّ صندوق النقد الدّولي وضع مجموعة من المبادئ الأساسيّة كإستراتيجيّة لدعم التّعافي في القطاع المصرفي، ليتّم بيان واقع مواكبة البيئة العراقيّة للتكنولوجيا الماليّة و الإستفادة من إبتكاراتها، من جانب آخر، تمّت عمليّة إجراء إختبار لآراء العاملين بالقطاع المصرفي الخاصّ لمحافظة بغداد لعيّنة، حيث وزّعت إستمارة الإستبانة على 150 عامل، مع إستعادة 125 إستمارة، و خضوع 90 منها للتّحليل الإحصائي، بهدف معرفة إمكانيّة مساهمة التكنولوجيا الماليّة في دعم تعافي القطاع المصرفي العراقي من آثار جائحة كوفيد- 19، و بذلك خلصت الدراسة إلى أنّ التكنولوجيا الماليّة عامل يدعم تعافي القطاع المصرفي من الأزمات الماليّة، لاسيما في الجوائح مثل جائحة كوفيد، حيث يعمل التحوّل الرّقمي في القطاع المصرفي العراقي، بإعتماد التكنولوجيا الماليّة على تحسين تكامل المعاملات المصرفيّة و تقديم خدمات ذات جودة أعلى، بالإضافة إلى أنّ البيئة العراقيّة تمتلك بنى تحتيّة و قدرات بشريّة و ماديّة، تمكنّها من تبنّي التكنولوجيا الماليّة، كما أنّ هذه التكنولوجيا قد ساهمت في دعم تعافي المصارف من آثار الجائحة، بما يتماشى مع الخطط الإستراتيجيّة الموضوعة من طرف البنك الدّولي.[1]

- دراسة وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، سنة (2021)، بعنوان: "دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع و التحديّات"، ناقشت الإشكاليّة التاليّة: "ماهي دوافع و تحديّات التكنولوجيا

[1] إبتهاج إسماعيل يعقوب، فيحاء عبد الله يعقوب، زينب جمعة مطر، "التكنولوجيا الماليّة كأحد إستراتيجيّات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد- 19: دراسة إستطلاعيّة"، مجلّة دراسات محاسبيّة و ماليّة، المؤتمر العلمي الدّولي الثّاني و الوطني الرابع، حول الرّيادة و الإبداع في بناء السياسات الماليّة و المحاسبيّة في الوحدات الإقتصاديّة، 2021.

الماليّة كآليّة لتعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، بجعله أكثر تطوّرا و فعاليّة لتلبيّة الإحتياجات الماليّة للنموّ المستدام ؟."

تمحوّرت هذه الدراسة، حول الكشف عن الدّور الذّي تلعبه التكنولوجيا الماليّة في تحسين أداء القطاع المصرفي في الجزائر، من خلال تحديد الدّوافع و التحديّات من تبنّي هذه التقنيّات الماليّة الرقميّة على مستوى هذا القطاع، بالإعتماد على الطريقة الوصفيّة و التحليليّة كنهج مناسب في هذه الدراسة، حيث يستند الموضوع إلى تعريف التكنولوجيا الماليّة في شكل عامّ، بإعتبارها مجموعة المنتجات و الخدمات الماليّة القائمة على التكنولوجيا و التّي تتميّز بالسهولة، الفعاليّة، الشفافيّة في الإستخدام، مع هدف جذب أكبر عدد من العملاء، بالإضافة إلى عرض البعض من التقنيّات الرقميّة الحديثة التّي تساهم في الرّفع من كفاءة الأنشطة و الخدمات الماليّة، مثل البيانات الضخمة، الذّكاء الإصطناعي، الحوسبة السحابيّة، و القيام بتصنيفها إلى خمسة قطاعات رئيسيّة ممثّلة في المدفوعات الرقميّة، خدمات منصّات التّمويل الجماعي، خدمات التّأمين، إدارة الثّروات و خدمة التّنظيم و إدارة المخاطر، لتليها بعد ذلك عمليّة محاولة تحليل و تقييم واقع أداء القطاع المصرفي الجزائري، من خلال مراجعة بعض مؤشرات الوساطة المصرفيّة كتطوّر حجم الودائع، عدد الحسابات المفتوحة و أجهزة الصرّاف الآلي، و كذلك مؤشرات السّلامة الماليّة لتقييم القدرات التّشغيليّة للبنوك و كفاءتها، و مدى القدرة على مقابلة إلتزامات السّيولة و كفاية رأس المال، و تحقيق المستوى المناسب لكلّ منها، بالإضافة إلى تضمين الشّمول المالي الذّي يسعى لتعميم الخدمات الماليّة و المصرفيّة على جميع فئات المجتمع بأقّل تكلفة و أعلى جودة، لهذا الغرض، تمّ الإعتماد على أهمّ مؤشرات الشّمول المالي داخل القطاع المصرفي بالجزائر، لبيان مستويات الإنتفاع من الخدمات المصرفيّة لمختلف فئات المجتمع، و أيضا فإنّ التكنولوجيا الماليّة توّفر العديد من الفرص و المنافع للعملاء، البنوك، و الإقتصاد ككّل، حيث يؤدّي تبنّيها في القطاع المصرفي إلى إحداث تغيير في الجانب العملي للخدمات الماليّة و المصرفيّة و في توصيلها للعملاء، و بالتالي التّأثير على أداء البنوك، كما أنّها تنطوي على مجموعة من العوائق والتحديّات المرتبطة بها، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أنّ مؤشرات الوساطة و السّلامة المصرفيّة قد أظهرت تحسّنا تدريجيّ في

حجم الودائع و منح القروض...و مع ذلك، فإنّ إرتفاع نسبة القروض غير المنتجة و ضعف مستوى السّيولة، يكشف عن محدوديّة خبرة البنوك الجزائريّة في إدارة مخاطر الإئتمان و السّيولة، كما تشير مؤشرات الشّمول المالي إلى تدّني كبير في تعميم الخدمات و المنتجات المصرفيّة، ممّا يعكس ضعف أداء القطاع المصرفي من ناحية توسيع نطاق الشّمول المالي، لتشتمل بذلك الدوافع الرئيسيّة لإعتماد القطاع المصرفي الجزائري على التكنولوجيا الماليّة في قدرتها على تحقيق أكبر للشّمول المالي، و تكلفة أقلّ في تقديم الخدمات، نقل المعرفة و كسب مستويات أعلى من الشفافيّة، بالإضافة إلى تحسين جمع بيانات المخاطر، ممّا يساهم في تطوير أداء القطاع و جعله أكثر قدرة على مواكبة تطوّرات الصناعة المصرفيّة، كما أنّه يواجه عدّة تحديّات، من أبرزها البنيّة التّحتيّة الرقميّة الضعيفة و إستمرار تفضيل النّقد، إلى جانب محدوديّة الأطر التّنظيميّة التّي تحكم و تحمي المعاملات الإلكترونيّة، و هو ما يستوجب ضرورة تبنّي إستراتيجيّة شاملة لإدراك النواقص، و دعم التّحوّل نحو الإقتصاد الرّقمي.[1]

- دراسة ربيعة بن زيد، آمنة قاجة، لمياء عماني، سنة (2022)، "أثر تطبيق التكنولوجيا الماليّة على ربحيّة القطاع المصرفي بالجزائر: دراسة تحليليّة و إحصائيّة قياسيّة للفترة (2010–ماي 2022)"، طرحت الإشكاليّة التاليّة: "ما أثر تطبيق خدمات التكنولوجيا الماليّة على ربحيّة القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة ؟."

تسعى هذه الدراسة، إلى إظهار واقع و تأثير خدمات التكنولوجيا الماليّة على ربحيّة القطاع المصرفي في الجزائر، عن طريق الجمع، بين الأسلوب التّحليلي في دراسة إحصائيّة للتّعبير عن مدى تبنّي تكنولوجيا الخدمات الماليّة في الجزائر خلال الفترة (2016- إلى غاية ماي 2022)، و أيضا السعي للقيام بدراسة إحصائيّة قياسيّة تهدف إلى إختبار تأثير تطبيق التكنولوجيا الماليّة لعدد أجهزة الصرّاف الآلي و عدد البطاقات البنكيّة الصادرة، على ربحيّة القطاع البنكي الجزائري مقاسة ببيانات سنويّة، لنسبة العائد على حقوق الملكيّة، بإستخدام نموذج الإنحدار الخطّي المتعدّد خلال الفترة من

[1] وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، "دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع و التحديّات"، مجلّة الإقتصاد الجديد، الجزائر، المجلّد 12، العدد 04، 2021.

2010 إلى 2019، فمن خلال توضيح مفهوم التكنولوجيا الماليّة، و بيان توّجه البنوك العاملة بالجزائر ناحية هذه التقنيّات الماليّة المبتكرة لتحقيق جملة من الأهداف، و على الرّغم من أنّ توّفر المنتجات و الخدمات التكنولوجيّة الماليّة لا يزال محدودا، أو على الأقّل في مراحله الأولى، فقد تمّت دراسة التّحليل الإحصائي لحال واقع خدمات التكنولوجيا الماليّة في الجزائر، و قد كان أساسها قطاع حلول الدّفع المتعلّق بتسريع و تسهيل عمليّات الشراء و خدمات دفع الفواتير و المشتريّات عبر الهاتف المحمول و الإنترنت، حيث تمّ تصنيفه إلى ثلاث أنواع رئيسيّة من الخدمات تشمل، خدمة الدّفع عبر الإنترنت، خدمة السّحب عبر الجهاز النّقدي و خدمة الدّفع عبر محطّة الدّفع الإلكتروني (TPE)، في المقابل، إستعمل المنهج الإحصائي و القياسي على عيّنة الدراسة المتمثلّة في كامل القطاع المصرفي في الجزائر، لدراسة أثر التكنولوجيا الماليّة لمجموع أجهزة الصرّافات (ATM)، لكلّ مئة ألف بالغ، و عدد البطاقات الإلكترونيّة للدّفع ما بين البنوك (CIB) المصدرة، كمتغيّرين مستقليّن، على ربحيّة القطاع و ذلك من خلال، نسبة العائد على حقوق الملكيّة (ROE)، كمتغيّر تابع، عبر فترة الدراسة، و من أهمّ ما توّصلت إليه الدراسة، أنّ جائحة كورونا قد أحدثت قفزة نوعيّة في حجم تعاملات التكنولوجيا الماليّة المتوّفرة في الجزائر، نتيجة تغيّر سلوك المواطنين، و تفضيل إستعمالهم لأدوات الدّفع الإلكتروني المتاحة، و مع ذلك، فإنّ هذا النموّ لا يزال دون مستوى الإنتشار المسّجل في الدّول الأكثر تقدّما، و محدودا مقارنة مع متطلبّات السّوق الفعليّة، كما تنحصر خدمات التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي على خدمات قطاع حلول الدّفع، حيث تتركّز أساسا على السّحب و الدّفع الإلكتروني، تسديد الفواتير و المشتريّات، إضافة إلى تحويل المدفوعات على المستوى المحلّي، و أيضا تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائيّة، للتكنولوجيا الماليّة الممثلّة بعدد أجهزة الصّراف الآلي لكلّ مئة ألف بالغ و عدد البطاقات البنكيّة المصدرة، على ربحيّة القطاع المصرفي الجزائري، و قياس هذا الأثر بالمعدّل على العائد لحقوق الملكيّة خلال مدّة الدراسة.[1]

[1] ربيعة بن زيد، آمنة قاجة، لمياء عماني، "أثر تطبيق التكنولوجيا الماليّة على ربحيّة القطاع المصرفي بالجزائر: دراسة تحليليّة و إحصائيّة قياسيّة للفترة (2010–ماي 2022)"، مجلّة إقتصاد المال و الأعمال، الجزائر، المجلّد 06، العدد 04، 2022.

- دراسة عمر عبو، آمنة خلج، فاطمة زهراء قدور، سنة (2023)، بعنوان "دور التكنولوجيا الماليّة في تطوير منظومة الشّمول المالي بالقطاع المصرفي في الدّول العربيّة"، و قد عالجت الإشكاليّة التاليّة: "كيف يمكن أن تساهم التكنولوجيا الماليّة في تطوير منظومة الشّمول المالي بالقطاع المصرفي في الدّول العربيّة ؟."

هدفت هذه الدراسة، إلى بيان أهميّة و مساهمة التكنولوجيا الماليّة في دعم نطاق الشّمول المالي داخل القطاع المصرفي في البلدان العربيّة، عن طريق الإعتماد على المنهج الإستنباطي بواسطة أدوات الوصف و التّحليل، بداية فقد تناولت الدراسة بعض المفاهيم الأساسيّة المتعلّقة بالموضوع، من خلال تعريف التكنولوجيا الماليّة و بيان أهميّتها و هذا بإعتبار أنّها تقوم على إستخدام التقنيّات الماليّة الحديثة لتحسين جودة الخدمات الماليّة و المصرفيّة، من أجل تقديمها بطريقة أسهل و أسرع، و بتكلفة منخفضة ليستطيع أكبر عدد ممكن من الأفراد و المؤسسات الوصول إليها، في حين أنّ النّظام المصرفي قد يواجه آثار سلبيّة لهذه التكنولوجيا، من جهة أخرى، لقد تناول الموضوع تطوّر فكرة و مفهوم الشّمول المالي و القائمة بحدّ ذاتها على قدرة النّظام المالي في تخطّي عوامل الإستبعاد المالي لتوفير الخدمات و المنتجات الماليّة بشكل أوسع، حيث ستتمّكن التكنولوجيا الماليّة من توسيع أعمال مؤسسات التّمويل و البنوك لإيصالها إلى الآخرين بأساليب مبتكرة تشمل الهويّة الرقميّة، المدفوعات الرقميّة و الخدمات الماليّة على الهواتف المحمولة، ليتمّ بذلك عرض بعض مؤشرات الشّمول المالي الرّقمي بالنّسبة للدّول العربيّة و لمناطق مختلفة من العالم، و الممثلّة في قياس نسبة المدفوعات الرقميّة، نسبة الإدّخار و الإقتراض بواسطة الحساب المصرفي على الهواتف المحمولة، نسبة إستعمال شبكة الإنترنت أو الهاتف المحمول لبلوغ الحساب المصرفي، بالإضافة إلى إستخدام الهاتف المحمول أو شبكة الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء، و كذلك نسبة الحاصلين على بطاقة الإئتمان أو بطاقة الخصم، حيث تمّ التوّصل من خلال هذه الدراسة إلى، أنّ الشّمول المالي يشير إلى قدرة النّظام المالي على تجاوز عوامل الإستبعاد المالي عبر تقديم خدمات ماليّة و مصرفيّة، يمكن الوصول إليها بسهولة و بتكلفة منخفضة و جودة عاليّة، كما أنّ التكنولوجيا الماليّة تساهم في تعزيز الشّمول المالي عبر تحسين أنظمة الدّفع الرّقمي، أنظمة الهويّة الرقميّة، و توسيع نطاق الخدمات المصرفيّة المعتمدة على الهواتف المحمولة، فالبنوك تستفيد

من هذه التكنولوجيا لتحسين الخدمات التقليديّة و تقديمها بشكل كفؤ و أكثر مرونة، كما أنّه سجّلت مؤشرات الشّمول المالي الرّقمي في الدّول العربيّة مستويات منخفضة مقارنة بالصّعيد العالمي، و أيضا قد تباينت على مستوى الدّول العربيّة، حيث شهدت تحسّنا ملحوظا، لاسيما في دول الخليج العربي، لجاهزيّة البنيّة التقنيّة المتقدّمة و تكنولوجيا المعلومات و الإتّصال في هذه الدّول.[1]

- دراسة جلال رفين، زوليخة بختي، سنة (2024)، تحت عنوان "واقع التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليليّة للفترة الممتدّة من 2016 إلى 2023"، و قد تطرّقت إلى الإشكاليّة التاليّة " ماهو واقع إعتماد القطاع المصرفي الجزائري على التكنولوجيا الماليّة في تقديم الخدمات الماليّة ؟."

كشفت هذه الدراسة، عن مدى إعتماد القطاع المصرفي بالجزائر على التقنيّات المبتكرة المرتبطة بالتكنولوجيا الماليّة من أجل تقديم الخدمات الماليّة، و ذلك من خلال تخصيص المنهج الوصفي و التّحليل لدراسة مختلف مؤشرات إعتماد التقنيّات الحديثة ضمن السّاحة المصرفيّة الجزائريّة الممتدّة من 2016 إلى 2023، الأمر الذّي مكّن من التطرّق إلى مختلف زوايا الموضوع، المتعلّق بالتعرّف على مفهوم التكنولوجيا الماليّة بوصفها مجموعة التقنيّات الحديثة التّي تمّ دمجها داخل المجال المالي، و أدّت إلى إحداث تغييرات في أساليب تصميم و تقديم الخدمات الماليّة، إضافة إلى أبرز الخصائص المحدّدة لها، و حصر بعض أهمّ التقنيّات الماليّة التّي كان تأثير كبير على المشهد المصرفي و المالي، وصولا إلى تناول آليات تنظيم التكنولوجيا الماليّة و تحليل مؤشراتها داخل القطاع المصرفي الجزائري، فهي بمثابة أحد التحديّات البارزة التّي واجهتها الجزائر في إطار سعيها لتطوير و عصرنة نظامها المالي و المصرفي، تماشيا مع المتطلبّات و المعايير الدوليّة في هذا المجال، إذ تمّ تسخير العديد من الإمكانات لبناء منظومة متكاملة للتكنولوجيا الماليّة، تحقّق تطلعّات المهتمّين بهذا القطاع، بإعتماد خارطة طريق شاملة تهدف إلى تطبيق التحوّل الرّقمي في القطاع المالي، و توفير الحلول الماليّة المبتكرة و المستدامة،

[1] عمر عبو، آمنة خلج، فاطمة زهراء قدور، "دور التكنولوجيا الماليّة في تطوير منظومة الشّمول المالي بالقطاع المصرفي في الدّول العربيّة"، مجلّة شعاع للدراسات الإقتصاديّة، الجزائر، المجلّد 07، العدد 01، 2023.

مع وجود عدّة فاعلين أساسيّين في قطاعات مختلفة، مع بيان تطبيقات التكنولوجيا الماليّة في الجهاز المصرفي الجزائري، ثمّ تمّت عمليّة تحليل المؤشرات المرتبطة بالتكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدّة من 2016 إلى 2023، و بإعتبار أنّه يعتمد بصورة كبيرة على تكنولوجيا أنظمة الدّفع الإلكترونيّة، تمّ التّركيز على دراسة و تحليل مؤشرات محدّدة، من مؤشر نشاط الدّفع بالإنترنت، مؤشر السّحب من الموّزعات الآليّة، مؤشر الدّفع عبر أجهزة الدّفع الإلكتروني، مؤشر الدّفع بواسطة الهاتف المحمول، لتعكس درجة تبّني التكنولوجيا الماليّة داخل القطاع المصرفي، حيث أظهرت النتائج أنّ منظومة التكنولوجيا الماليّة في الجزائر قد حاولت بجديّة في السّنوات الفائتة تبنّي تقنيّات تكنولوجيّة مبتكرة بالقطاع المالي، تمّ من خلالها إعتماد أنظمة الدّفع الإلكتروني كنموذج رئيسي، كما أنّ الجزائر لا تزال بحاجة إلى بذل جهود خاصّة تتعلّق بالبّنى التحتيّة التّكنولوجيّة و بالمنظومة التّشريعيّة و القانونيّة التّي تضبط نشاط التكنولوجيا الماليّة، حيث أصبح من الضروريّ على المؤسّسات الماليّة و البنوك مواكبة هذه التطوّرات الحديثة، خاصّة في ظلّ التّنافس الشديد الذّي يشهده القطاع المصرفي، فالجزائر بكوادرها البشريّة و الماليّة، الماديّة قادرة على تبنّي التكنولوجيا الماليّة داخل قطاعها المالي، ممّا يمكّن من تقديم خدمات ماليّة مبتكرة لمختلف العملاء و تعزيز الشّمول المالي.[1]

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبيّة

- **دراسة أبرار عباس، روزينا شاهين، سنة (2021)، بعنوان** " Role of Financial Technologie in The Banking Sector of Saudi Arabia".

تلقي هذه الدراسة الضوء، على دور التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي بالمملكة العربيّة السعوديّة، من خلال إستخدام أساليب البحث الكميّ و الإعتماد على طريقة الإستبيان كوسيلة لجمع البيانات، في هذا السياق، فقد أوضحت الدراسة أنّ هناك إستخداما واسعا لمجال التكنولوجيا الماليّة في الوقت الحالي، حيث يتطلّب تطبيقها توّفر بنيّة تحتيّة ذات

[1] جلال رفين، زوليخة بختي، "واقع التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليليّة للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023"، مجلّة التّمويل و الإستثمار و التنميّة المستدامة، الجزائر، المجلّد 09، العدد 02، 2024.

تطبيقات متقدّمة و وظائف متطوّرة في مثل المعاملات الماليّة و إدارة المخاطر الماليّة، كما أنّ التكنولوجيا الماليّة قد ساهمت في المرحلة الجديدة من القطاع المصرفي العالمي، و جلبت العديد من التّحسينات، من خلال تحديث التقنيّات المستخدمة في المعاملات الماليّة، حيث أتاحت حلّ القضايا و العقبات التّي يواجهها العملاء عادّة في معاملاتهم اليوميّة، كما أدّى النموّ السريع للتكنولوجيا الماليّة إلى تغيير مشهد الأعمال في الصناعة، ممّا جعلها محطّ إهتمام عالمي، لذلك تحاول العديد من البنوك أن تكون مبدعة قدر الإمكان من أجل جذب العملاء، و من المعروف أنّ البنوك تلعب دورا مهمّا في أداء المعاملات الماليّة في المملكة العربيّة السعوديّة و بالتّالي إنشاء الخدمات المصرفيّة و تطويرها المستمرّ بمساعدة التكنولوجيا يعدّ أمرا في غاية الأهميّة بالنسبة لها، و ما تشمله منتجات التّكنولوجيا الماليّة المستخدمة أجهزة الصرّاف الآلي و بطاقات الإئتمان و الخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت و الهاتف النّقال، لذلك تسعى هذه الورقة إلى الكشف عن دور التكنولوجيا الماليّة داخل القطاع المصرفي في المملكة العربيّة السعوديّة، حيث تمّ تطبيق النهج الكمّي في هذه الدراسة، بواسطة إستبيان بحجم عيّنة لـ 62 عميل من عملاء الصناعة المصرفيّة في مدينة جدّة، بالسعوديّة، و تضمنّت البيانات الأوليّة للبحث دراسة إستقصائيّة من خلال نموذج جوجل، و تمّ تقييم الإحصاءات بإستخدام التّحليل الإحصائي، من أجل توليد نتائج التكنولوجيا الماليّة في الصناعة المصرفيّة بالمملكة العربيّة السعوديّة، لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ التكنولوجيا الماليّة لها دور إيجابي في القطاع المصرفي في المملكة العربيّة السعوديّة، و إدراك المستهلكين أنّ التحوّل الرّقمي قد جلب للصناعة المصرفيّة نماذج أعمال جديدة و مفاهيم تطوير و مجالات للتّحسين، من الخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت إلى المعاملات الماليّة و بالتالي، فقد إعتمدت البنوك في المملكة بالفعل على الحلول المصرفيّة كإستراتيجيّة لتلبيّة سلوكيّات المستهلكين المتغيّرة بإستمرار، خاصّة مع تطبيق التكنولوجيا الماليّة.[1]

[1] Abrar Abbas, Rozina Shaheen, "Role of Financial Technologie in The Banking Sector of Saudi Arabia", Palarch's Journal of Archaeology, Egypt, Volume 18, Issue 13, 2021.

- **دراسة ليلى عبد الرحيم، فتيحة بلجيلالي، سنة (2022)، بعنوان** " The Reality of financial inclusion in the arab countries and the role of financial technologie in promoting it (country experiences)".

تقوم هذه الدراسة، على بيان أهميّة الشّمول المالي في تعزيز النموّ الإقتصادي و إستقرار النّظام المالي، و الوقوف على واقع الشّمول المالي في مجموعة من الدّول العربيّة، مع التّركيز على الدّور المحوري الذّي تلعبه التكنولوجيا الماليّة في تقديم العديد من الخدمات الماليّة، و هذا بالإعتماد على المنهج الوصفي و التّحليلي للدراسة، حيث تمّ إستخدام عدد من النماذج لتوضيح تطوّر مؤشرات الشّمول المالي و تقنيّات التكنولوجيا الماليّة المستخدمة في الدّول العربيّة، بدأت الدراسة بفهم بعض الجوانب المتعلّقة بالشّمول المالي، الذّي يتيح للعملاء إمكانيّة الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الماليّة و إلى أكثر من مقدّم أو مانح للخدمات المتعدّدة، ممّا يضمن مجموعة متنوّعة من الخيارات التّنافسيّة، كما تناولت بعض أهمّ أسباب التوّجه و الإهتمام بعمليّة الشّمول المالي، بالإضافة إلى الأهداف المستمّدة منها و الآخذة في النموّ نظرا للإهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشّمول المالي، ليتمّ من خلال هذه الدراسة، محاولة التعرّف على واقع عمليّة تطوّر الشّمول المالي في الدّول العربيّة، في جوانب متنوّعة بما في ذلك، ملكيّة الحسابات المصرفيّة، عمليّات الإقتراض من المؤسسات الماليّة أو عن طريق بطاقات الإئتمان، و أيضا توفير التّمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوّسطة في المنطقة، كما قد توّجهت الدّول العربيّة في السنوات الأخيرة إلى تبنّي إستراتيجيّات التحوّل الرّقمي وفق رؤى شاملة تتضمّن من بين أهدافها إتاحة الخدمات الماليّة إلكترونيّا، و تشجيع دور التكنولوجيا الماليّة، ولكنّه رغم الجهود المبذولة فهي تواجه العديد من التحديّات، بما في ذلك الحاجة إلى التّطوير التّشريعي، إنخفاض مستويات التّعليم المالي، و المخاطر التّي تهدّد الفضاء الإلكتروني، كما تقنيّات التكنولوجيا الماليّة لتشمل الحوسبة السحابيّة، المحافظ الرقميّة، التّمويل الجماعي، العملات الرقميّة، تحويل الأموال، و غيرها، إحصائيّات تظهر تجارب عالميّة في تأثير التكنولوجيا الماليّة على تعزيز الشّمول المالي، حيث توصّلت نتائج الدراسة إلى ضرورة إعتماد الدّول العربيّة على إستراتيجيّة شاملة تهدف إلى

الإعتماد على المدفوعات الرقميّة و التكنولوجيا الماليّة كأداة رئيسيّة لتعزيز الشّمول المالي و التحوّل إلى الإقتصاد غير النّقدي، و ذلك من خلال تحديث البنيّة التحتيّة للإتّصالات، و تحسين جودة الخدمات الماليّة المقدّمة، تحديث النّظام المالي، و إعداد قوانين لتطوير المعاملات الماليّة غير النقديّة بالإضافة إلى إقرار الأطر التّنظيميّة لتحقيق التّكامل بين تكنولوجيا المعلومات و الإتّصالات و القطاع المالي.[1]

- **دراسة محمد المشهداني، حسن أحمد المشهداني، سنة (2023)، بعنوان** " The Impact of Financial Technologie on Banking Performance: A study Foreign Banks in UAE".

ترتكز هذه الدراسة، على تحديد الأثر و إختبار العلاقة بين التكنولوجيا الماليّة و الأداء المصرفي في دولة الإمارات العربيّة المتحدّة، من خلال الإعتماد على المنهج الكمّي في البحث، و إعتبار أنّ المجتمع يمثّل 19 بنك أجنبي في القطاع المصرفي الموجود حاليا بدولة الإمارات العربيّة، تشير الدراسة إلى تعريف التكنولوجيا الماليّة كخدمة ماليّة أو إدارة ماليّة تعتمد على التكنولوجيا، تهدف إلى توفير الإبتكار في الخدمات الماليّة، و تشمل التّطبيقات الماليّة و البرامج الإلكترونيّة، لتقديم منتجات و خدمات ماليّة جديدة تؤدّي إلى تعزيز الجوانب الأمنيّة، خفض النفقات، وأيضا تحسين الشّمول المالي ممّا يساهم في تحفيز النموّ الإقتصادي و التنميّة الماليّة، فقد إعتبرت هذه التكنولوجيا بمثابة نقطة تحوّل في القطاع المالي، كما تتناول الدراسة بعضا من أسباب اللّجوء إلي التكنولوجيا الماليّة كتوفير الحلول الماليّة المبتكرة، و المنتجات الماليّة التّي يديرها البنك، مثل التّحويلات الماليّة و بطاقات الإئتمان، بالإضافة إلى ذلك فهي تخلق بدائل مهمّة و وجهات رقميّة سهلة الإستخدام، و كذلك يتبيّن أنّ لتقنيّات التكنولوجيا الماليّة و بعد إنتشار جائحة كورونا أشكال متعدّدة و متجدّدة و أنّها قد دخلت حياة الأفراد بشكل أسرع، ممّا أدّى بهذا إلى زيادة الطلب على الخدمات الرقميّة، كما أنّ للتكنولوجيا الماليّة العديد من المخاطر و النواقص المرتبطة بها، ليكون الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة تأثير التكنولوجيا

[1] Leila Abderrahim, Fatiha Beldjilali, "The Reality of financial inclusion in the arab countries and the role of financial technologie in promoting it (country experiences)", Journal of Research in Financial and Accounting Sciences, Algeria, Volume 07, Issue 01, 2022.

الماليّة على الأداء المصرفي في دولة الإمارات العربيّة، من خلال إتّباعه لجمع البيانات الكميّة في الدراسة التّي تمّ إجراءها على 19 بنكا، حيث يعتبر الأداء المصرفي هو المتغيّر التابع (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكيّة)، بينما تعرف العوامل المؤثرة على التكنولوجيا الماليّة بالمتغيّرات المستقلّة، حيث قد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابيّة بين التكنولوجيا الماليّة و عائد الأصول، من ناحية أخرى، كانت التكنولوجيا الماليّة ذات دلالة إحصائيّة إيجابيّة أيضا فيما يتعلّق بعائد حقوق الملكيّة، إذ تشير هذه النتيجة إلى أنّ التكنولوجيا الماليّة ذات تأثير إيجابي على الأداء المصرفي للبنوك الأجنبيّة في دولة الإمارات العربيّة المتحدّة، كما وجدت الدراسة أنّه مع إزدياد كميّة الخدمات الماليّة الإلكترونيّة المقدّمة للعملاء، تتحسّن جودة و أداء البنك.[1]

- **دراسة سمرا عمران، وهيبة دامين، سنة (2023)، بعنوان** " Fintech adoption in the Algerian Banking Sector: Reality and Challenges".

لقد أظهرت هذه الدراسة، تقييما للواقع الرّاهن من تبنّي التكنولوجيا الماليّة داخل القطاع المصرفي الجزائري، إضافة إلى مختلف الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة و المنتجات التّي توّفرها البنوك الجزائريّة، كما تمّ تحديد التّحديّات التّي تعرقل نموّها، حيث أجريت الدراسة بالإعتماد على المنهج التّحليلي و الوصفي للبيانات و الإحصاءات المتاحة، و في هذا السّياق، قدّمت الدراسة توضيحا لمفهوم التّكنولوجيا الماليّة بإعتبار أنّها تشير إلى الأفكار المبتكرة التّي تحسّن عمليّات الخدمات الماليّة من خلال إقتراح حلول تكنولوجيّة تتناسب مع ظروف العمل المختلفة، ثمّ تناولت المراحل الرئيسيّة من تطوّرها، و أبرز التّقنيّات المستخدمة في هذا المجال، بالإضافة إلى تناول منعكس التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي، بحيث أنّ التّكنولوجيا قد أحدثت تغييرا جذريّا في تقديم الخدمات المستخدمة للعملاء من خلال إستعمال القنوات الإلكترونيّة في إجراء مختلف المعاملات المصرفيّة، ليتوّضح أنّ القطاع المصرفي الجزائري قد شهد أيضا التّحوّل من خلال تبنّي التّقنيات

[1] Mohammed Almashhadani, Hasan Ahmed Almashhadani, "The Impact of Financial Technologie on Banking Performance: A study Foreign Banks in UAE", International Journal of Scientific and Management Research, Volume 06, Issue 01, 2023.

الرّقميّة، و قد نتج هذا التحوّل إستجابة لتغيّر إحتياجات و توّقعات العملاء، و لهذا جاءت هذه الدراسة، من أجل عرض واقع الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة الحاليّة في الجزائر، و أيضا الخدمات الّقميّة الجديدة التي باتت البنوك الجزائرية تقدّمها، فالجزائر قد أبدت إهتماما كبيرا بتطوير الرّقمنة في جميع المجالات، بما في ذلك القطاع المالي و المصرفي و يشمل ذلك البطاقات المصرفيّة الإلكترونيّة، أجهزة الصّراف الآلي، الخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت، و الهاتف المحمول، و العديد من التّطبيقات و الخدمات الإلكترونيّة في مجال الدّفع الإلكتروني، مع تبيان بعض العقبات التّي تواجه تبنّي التكنولوجيا الماليّة في الجزائر، حيث توّصلت نتائج الدراسة إلى أنّ الجزائر خطت خطوات لتعزيز إبتكارات التكنولوجيا الماليّة، و مع ذلك لا تزال هناك العديد من التّحديّات التّي يتعيّن معالجتها، بما في ذلك تعزيز الإعتماد على الخدمات المصرفيّة، تشجيع التّجارة الإلكترونيّة، و تحسين البنيّة التّحتيّة الرّقميّة و الوصول إلى الخدمات الرّقميّة، كما لا تزال الخدمات المصرفيّة التّقليديّة تهيمن على القطاع المصرفي الجزائري، و النّظام المصرفي في البلاد ما زال يعتمد على المعاملات الورقيّة، أيضا يظلّ العديد من المواطنين غير مرتاحين للخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت و الهاتف المحمول، كما و قد أكدّت الأزمة الصحيّة أهميّة التّحوّل الرّقمي في القطاع المصرفي، ممّا أتاح للبنوك فرصة تسريع تحوّلها الرّقمي.[1]

- **دراسة محمد خروبي، أسماء بوزاغو، سنة (2024)**، " The development of Financial Technologie and Its Impact on Financial Inclusion (Case Study: Algeria)".

عملت هذه الورقة العلميّة، على إبراز دور و مساهمة تطوير التكنولوجيا الماليّة في تحقيق الشّمول المالي بالقطاع المصرفي الجزائري، عن طريق إتّباع كلّ من المنهج الوصفي و التّحليلي في الدراسة، في إطار ذلك، لقد شمل الموضوع المراحل العديدة التّي مرّ بها تطوّر التكنولوجيا الماليّة، إضافة إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا الماليّة الهادفة لجذب العملاء من خلال توفير منتجات و خدمات تتميّز بسهولة الإستخدام، و الفعاليّة و بالشفافيّة، و بيان أهميّتها البالغة، كذلك

[1] Samra Amrane, Ouahiba Damene, "Fintech adoption in the Algerian Banking Sector: Reality and Challenges", Journal of Economic Integration, Algeria, Volume 11, Issue 05 ,2023.

تمّ تعريف الشّمول المالي و توضيح أهميّته الكبيرة، كما تناولت الدراسة أيضا توّجهات البنوك الجزائريّة نحو رقمنة القطاع المصرفي لتطوير المعاملات المصرفيّة، مع التّركيز على واقع التكنولوجيا الماليّة في الجزائر، و في سياق هذه الدراسة، تمّ إستعراض العلاقة بين التكنولوجيا الماليّة و تعزيز الشّمول المالي، مع دراسة حالة المعاملات الإلكترونيّة في الجزائر حتّى سنة 2021، حيث قد أظهرت النتائج أنّ، الجزائر شهدت تطوّرا ملحوظا في إستخدامات التّكنولوجيا الماليّة، و يعود ذلك إلى الإهتمام الكبير الذّي أولته السّلطات لهذا الجانب، و أهميّته في تحديث القطاع المالي، كما يهدف الشّمول المالي إلى نشر الخدمات و ضمان وصولها إلى جميع شرائح المجتمع بجودة عاليّة و تكاليف منخفضة، إضافة إلى أنّ التكنولوجيا الماليّة تعتبر كلّ إختراع و إبتكار يعتمد على التطوّر التّكنولوجي لتطوير القطاع المصرفي، من خلال تقديم خدمات تتميّز بإنخفاض التّكلفة، السهولة و السّرعة.[1]

المطلب الثاني: الدراسات السابقة لتأثير التكنولوجيا الماليّة على البنوك الإسلاميّة

الفرع الأوّل: الدراسات العربيّة

- دراسة فاطمة عبد الله محمد عطية، سنة (2021)، بعنوان " التكنولوجيا الماليّة و دعم القدرة التنافسيّة للمصارف الإسلاميّة: دراسة تطبيقيّة لبنك فيصل الإسلامي (2005 – 2019)"، و قد تطرّقت إلى الإشكاليّة التاليّة: " ماهو أثر التكنولوجيا الماليّة على البنوك الإسلاميّة في ظلّ التنافسيّة العالميّة ؟."

تهدف هذه الورقة البحثيّة، إلى دراسة تأثير تطبيق أساليب التكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة على قدرتها التّنافسيّة و هذا في ظلّ ما تشهده الساحة العالميّة من تصاعد للمنافسة و توّسع نطاقها لتتجاوز الحدود و تصبح ذات طابع عالمي، تستند هذه الدراسة على المنهجين الإستنباطي و الإستقرائي عن طريق الإعتماد على بيانات كميّة نصف سنويّة لبنك فيصل الإسلامي خلال الفترة 2005 إلى 2019، أخذ الموضوع عدّة مفاهيم مرتبطة بالتكنولوجيا الماليّة، فهي

[1] Mohamed Kharroubi, Asma Bouzaghou, " The development of Financial Technologie and Its Impact on Financial Inclusion (Case Study: Algeria)", Beam Journal of Economic Studies, Algeria, Volume 09, Issue 01, 2024.

أيّ إبتكار تكنولوجي يتّم إستخدامه في تحسين الخدمات الماليّة، هذه التكنولوجيا تلقى إقبالا واسعا نظرا لأعمالها المستجدّة التّي تتميّز بالقدرة على تطوير أنماط أعمال متنوّعة و تقديم الحلول المبتكرة للعديد من المشاكل المتعلّقة بالخدمات الماليّة كالعملات الرقميّة، المدفوعات عن بعد، المنصّات الرقميّة و غيرها، إنّ إستخدام التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي يساهم في توفير الخدمات الماليّة بأساليب أكثر سهولة و فعاليّة و بأقلّ تكلفة، ممّا يؤدّي إلى تحسين الأداء و تطويره، بالإضافة إلى الوصول لشرائح أوسع من العملاء، ممّا يعزّز الربحيّة و يزيد من القدرة التّنافسيّة، ثمّ تناولت هذه الدراسة تعريف المصارف الإسلاميّة و أبرز مميّزاتها، و التّي جاءت لتلبيّة إحتياجات المجتمع الإسلامي من خلال تقديم خدمات و صيغ معاملات مصرفيّة خالية من الربا، كما تمّ تناول مفهوم الميزة التّنافسيّة و التّي تكتسي أهميّة كبيرة لما توّفره للمؤسسة من تفوّق نوعيّ و كميّ على منافسيها، ممّا ينعكس إيجابا على الأداء و لضمان تدعيم هذه الميزة، من الضروريّ توّفر مجموعة من المتطلبّات اللاّزمة، ثمّ تمّ التطرّق إلى موضوع الإبتكار و مفهومه، بالإضافة إلى إرتباطه بنجاح و إستمراريّة البنوك الإسلاميّة، مع التّركيز على الجوانب المتعلّقة بالتكنولوجيا الماليّة و صورها التّي يمكن للبنوك الإسلاميّة الإستفادة منها في تطوير خدماتها و تعزيز قدرتها التّنافسيّة، من ناحية أخرى، سيتمّ قياس و تحليل أثر التكنولوجيا الماليّة على تنافسيّة بنك فيصل الإسلامي، بإستعمال برنامج Eviews 11 للفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2019، إذ يعتمد النموذج القياسي المستخدم في الدراسة على أسلوب التّكامل المشترك لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين تطوّر التكنولوجيا الماليّة و تأثيرها على تنافسيّة البنك الإسلامي، و قد تمّ بناء النموذج بإستخدام معادلة إنحدار خطّي متعدّد، حيث يمثّل مؤشر الربحيّة المتغيّر التابع الذّي يعكس التّنافسيّة، أمّا بالنسبة للمتغيّرات المستقلّة فقد تمّ الإستعانة بمجموعة من المؤشرات الدّالة عليها و هي: عدد نقاط البيع التابعة للبنك، عدد أجهزة الصّراف الآلي، الدخل من الخدمات المصرفيّة، عدد فروع البنك، ودائع العملاء، حيث لقد تبيّن من خلال هذه الدراسة وجود علاقة طرديّة بين التكنولوجيا الماليّة و تنافسيّة البنك الإسلامي، فقد تمّ التوّصل إلى أنّ تنافسيّة البنك ترتفع مع إرتفاع نسبة الربحيّة، و التّي تعكس بدورها زيادة في توظيف التكنولوجيا الماليّة داخل البنك، ممّا يؤدّي بدوره إلى تحسين أداء البنك،

خفض التّكاليف، و جذب المزيد من العملاء، و أيضا تعدّ الإبتكارات الماليّة المتوافقة مع الشريعة الإسلاميّة مقصدا شرعيّا، يهدف إلى تيسير المعاملات بين النّاس و تسهيل الخدمات، إلى جانب تعزيز نموّ الماليّة الإسلاميّة و ريادتها فضلا عن مساهمتها في تطوير الصناعة المصرفيّة الإسلاميّة في العالم، كما أنّ أهميّة الميزة التّنافسيّة تكمن في قدرتها على منح البنك تفوّقا نوعيّا و كميّا على منافسيه، ممّا يعزّز من كفاءته و أدائه، كما تساهم هذه الميزة في الحفاظ على العملاء و تطوير أساليب التعامل معهم.[1]

- دراسة سارة جناد، فضيلة بلقاسمي، سنة (2023)، بعنوان " نحو تفعيل دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول المالي و تسهيل الوصول إلى الخدمات الماليّة الإسلاميّة –دراسة حالة بنك البركة و مصرف الراجحي السعودي– "، تمحوّرت حول الإشكاليّة الرئيسيّة التاليّة و هي: "كيف ساهمت التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول المالي و تسهيل الوصول إلى الخدمات الماليّة الإسلاميّة ؟."

لقد سعت هذه الورقة العلميّة، إلى إستكشاف الدّور الذّي تؤدّيه التكنولوجيا الماليّة في دعم الشّمول المالي و تيسير الوصول للخدمات المصرفيّة الإسلاميّة، من خلال إنتهاج ما يعرف بالأسلوب الوصفي و التّحليلي كوسيلة لجمع البيانات و المعلومات و تنظيمها بطريقة منهجيّة، لتحقيق الغرض الأساسي من الدراسة، من خلال هذا المسار، فقد أورد في البحث التّعريف بالتكنولوجيا الماليّة و أيضا قدرتها على بلوغ أهداف واسعة، كتنويع الأنشطة الإقتصاديّة، الإستقرار المالي، إلى جانب تحسين الخدمات الماليّة، و إبراز بعض أهمّ خصائصها، كما ألقى الضوء على بعض الفرص و المزايا التّي تتيحها التكنولوجيا الماليّة، تماشيا مع ذلك، تمّ تعريف عمليّة الشّمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى مجموعة من الخدمات الماليّة، مع التّأكيد على أهميّته البالغة في النواحي الإجتماعيّة و الإقتصاديّة و الإستراتيجيّة للدّول، و بيان جملة من الأهداف يسعى تحقيقها، إلى جانب إظهار العلاقة بين الدّور الكبير للتكنولوجيا الماليّة في مواجهة

[1] فاطمة عبد الله محمد عطية، "التكنولوجيا الماليّة و دعم القدرة التنافسية للمصارف الإسلاميّة: دراسة تطبيقيّة لبنك فيصل الإسلامي 2005 - 2019"، مجلّة الدّراسات التجاريّة المعاصرة، كليّة التّجارة، جامعة كفر الشيخ – مصر، المجلّد 07، العدد 12، 2021.

التحديّات الأساسيّة التّي تعيق تعزيز الشّمول المالي، و ذلك عبر ما تتيحه من الحلول الإبتكاريّة التّي تسهّل الوصول لمختلف الخدمات الماليّة، كما تمّ التعرّف على مفهوم المصارف الإسلاميّة و بإلتزامها بمبادئ الشّريعة الإسلاميّة، مع حرصها على عدم التّعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا، مع تسليط الضوء على الخدمات المصرفيّة التّي توّفرها هذه المصارف بواسطة البنيّة التحتيّة الرقميّة، و بالتالي فإنّ هذه الدراسة، قد حاولت إبراز أهميّة التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشّمول المالي و تيسير الوصول للخدمات الماليّة الإسلاميّة، لذلك تمّ الإعتماد على إجراء مقابلة في شكل إستبيان كوسيلة لجمع البيانات، حيث أجريت على عيّنة مكوّنة من 60 فردا من متعاملي بنك البركة الجزائري، كما تمّت الإشارة إلى تجربة بنك الراجحي السعودي خلال الفترة بين عامي 2020 – 2021، حيث أفادت النتائج بأنّ المدفوعات الرقميّة تساهم في إجراء تحويلات الأموال، و دفع الفواتير و تنفيد عمليّات ماليّة مختلفة للمستهلكين، ممّا يقلّل من الحاجة إلى الإتّصال المادّي، أيضا يسعى الشّمول المالي إلى توفير الخدمات ماليّة بطريقة سهلة و ميسّرة من حيث التّكلفة، و ذلك بالإستفادة من التكنولوجيا الحديثة، فإعتماد التكنولوجيا الماليّة كان له تأثير إيجابي في مصرف الراجحي خاصّة في مواجهة الأزمات، بخلق بيئة تواصل إفتراضيّة تغطّي مختلف التعاملات الماليّة، ممّا ينعكس بشكل مباشر على الإستقرار المالي للمصرف، كما ساهمت ثقافة التكنولوجيا الماليّة و نشرها في المصارف الإسلاميّة ببنك البركة الجزائري و مصرف الراجحي السعودي، في تعزيز و تسهيل وصول الأفراد إلى خدمات ماليّة مختلفة.[1]

– دراسة كوثر طلحي، نهاد زوادي، سنة (2023)، بعنوان " دور إبتكارات التكنولوجيا الماليّة في تطوير الخدمات الماليّة الإسلاميّة –بيت التمويل الكويتي نموذجا–"، و طرحت الإشكاليّة التاليّة: " ما دور إبتكارات التكنولوجيا الماليّة في تطوير الخدمات الماليّة للبنوك الإسلاميّة ؟، و كيف ساهمت هذه التكنولوجيا في تحسين الخدمات الماليّة المقدّمة من بيت التمويل الكويتي ؟."

[1] سارة جناد، فضيلة بلقاسمي، " نحو تفعيل دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول المالي و تسهيل الوصول إلى الخدمات الماليّة الإسلاميّة –دراسة حالة بنك البركة و مصرف الراجحي السعودي–"، أبحاث الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظلّ التحوّل الرّقمي و الإدارة الإلكترونيّة في المؤسّسات الجزائريّة رهانات و تحديّات – تقييم الواقع و إستشراف الواقع، الجزائر، 2023.

يهدف هذا البحث، إلى توضيح مدى الإسهام الذّي تحقّقه إبتكارات التكنولوجيا الماليّة في تطوير و تحسين الخدمات الماليّة داخل البنوك الإسلاميّة، مع بيان أثر تبنّي هذه الإبتكارات على الخدمات الماليّة الإسلاميّة المقدّمة من بنك بيت التمويل الكويتي، و ذلك بالإستناد على المنهجين الوصفي و التّحليلي، حيث تمّ التطرّق في البحث، إلى الإحاطة بمفهوم مصطلح التكنولوجيا الماليّة الذّي يقوم على دمج الجانبين التّكنولوجي و المالي، لينتج عنه مجال يهتمّ بالمعاملات الماليّة من خلال توظيف و إستغلال مختلف الإبتكارات التّي أفرزت عليها التكنولوجيا، إضافة إلى إستعراض الأطوار الثلاثة الرئيسيّة التّي إجتازتها هذه التكنولوجيا خلال تطوّرها، فضلا أنّها تسعى إلى إدراك العديد من الأهداف المختلفة، كما تكتسب أهميّة بالغة لكونها أحد القنوات الأساسيّة لخدمة المستفيدين، بما توّفره من منتجات و خدمات ماليّة حديثة، فهي توّفر مجموعة متنوّعة من الخدمات الماليّة، مدّعمة بأدوات التكنولوجيا الماليّة الحديثة، كما يعدّ التقدّم التّكنولوجي و تفضيل العملاء لإستعمال القنوات الرقميّة قد ساهم في تسهيل تبنّي نماذج أعمال جديدة قائمة على إبتكارات التكنولوجيا الماليّة، كذلك فقد تناول البحث موضوع الصيرفة الإسلاميّة أحد أنماط الصيرفة التّي ترتكز في المقام الأوّل على الإلتزام بتعاليم الشّريعة الإسلاميّة، خصوصا ما يُعنى بالمعاملات الماليّة، و في هذا السياق، قد جرى التّعريف بالبنك الإسلامي بوصفه مؤسّسة ماليّة تعمل وفق هذه القواعد الشرعيّة، فهو يتميّز بطبيعة و أهداف و مقاصد تجعله يختلف عن المصارف التقليديّة، و أيضا بعدّة خصائص يتّصفها، تندرج صيغ التّمويل التّي تمنحها المصارف الإسلاميّة إلى فئتين رئيسيّتين فتمثّل صيغ العائد الثابت و المشاركة في الربح و الخسارة، حيث يخضع وجودها إلى عدّة ضوابط و أسس شرعيّة تحكم الصيرفة الإسلاميّة، و التّي يجب الإلتزام بها لتفادي الوقوع في الشبهات أو المخالفات الشرعيّة، حيث تشكّل هذه القواعد جوهر قيام التعاملات الماليّة في الإقتصاد الإسلامي، كما يشير مفهوم مصطلح التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة إلى كافّة إبتكارات و منتجات التكنولوجيا الماليّة التّي تتّفق مع الشّريعة، و يتمّ توظيفها في تقديم الخدمات الماليّة الإسلاميّة، مع إيضاح الإختلاف بين التكنولوجيا الماليّة و التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، و الإشارة إلى أنّ المصارف الإسلاميّة تعتمد نمطين في توّجهها لهذه التكنولوجيا، إضافة إلى ذكر أبرز خدماتها المقدّمة ضمن نطاق التكنولوجيا

الماليّة الإسلاميّة، لتشهد بذلك صناعة الماليّة الإسلاميّة تطوّرات ملحوظة على الصعيد العالمي، في ظلّ ميدان التكنولوجيا الماليّة، ممّا ساهم في تطوير الخدمات الماليّة الإسلاميّة، و تقديم المصارف الإسلاميّة لمجموعة من الميزات لعملائها، ليتناول الجانب الموالي للبحث التعرّض و الحديث عن دور إبتكارات التكنولوجيا الماليّة في تطوير الخدمات الماليّة المقدّمة من جهة بيت التمويل الكويتي، حيث تمّ التّعريف بالبنك موضوع الدراسة و عرض الخدمات الماليّة التّي يوّفرها و إستراتيجيّته المعتمدة لتبنّي التكنولوجيا الماليّة ضمن مسار التحوّل الرقمي "بيتك" بداية من سنة 2014، إضافة إلى مجموع من الخدمات الماليّة الإسلاميّة و الحلول الرقميّة المبتكرة و الإنجازات التّي حصدها بيت التمويل الكويتي في إطار تطبيق التكنولوجيا الماليّة، و بذلك من خلال البحث جرى الوصول إلى النتائج الموالية، أنّ التكنولوجيا الماليّة تعتمد على الأجهزة المتطوّرة و شبكة الإنترنت، ممّا يستوجب بنى تحتيّة متكاملة قبل الشروع في إتّباع أيّ إستراتيجيّة تهدف إلى تبنّي هذه التكنولوجيا، كما أنّ إبتكارات التكنولوجيا الماليّة تتماشى مع الضوابط الصيرفيّة الإسلاميّة، ممّا يسمح للبنوك الإسلاميّة من الإستفادة و موافقة التطوّرات العالميّة الجارية، أيضا فقد قام بيت التمويل الكويتي بإعتماد إستراتيجيّة قائمة على ثلاثة ركائز أساسيّة لتبنّي التكنولوجيا الماليّة تمتدّ من 2014 إلى 2018، مكنّته من إطلاق أوّل بنك رقمي له، حيث إستطاع البنك الإستفادة من إبتكارات التكنولوجيا الماليّة في تحسين خدماته و إطلاق خدمات رقميّة جديدة، ممّا أتاح تعزيز مؤشراته الماليّة بصفة عامّة، و الرقميّة على الخصوص، فلقد كان تبنّي التكنولوجيا الماليّة الأثر الإيجابي على تأديّة بيت التمويل الكويتي، فبالرّغم من تداعيّات الأزمة الصحيّة العالميّة (كوفيد-19)، نجح في تطوير أعماله و حصد عددا من الجوائز العالميّة.[1]

- دراسة فؤاد عثامنية، أمينة عثامنية، ياسمينة عمامرة، سنة (2024)، بعنوان " دور التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في تعزيز الخدمات المصرفيّة: دراسة حالة عيّنة من متعاملي القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري"، و قد تمحوّرت

[1] كوثر طلحي، نهاد زوادي، " دور إبتكارات التكنولوجيا الماليّة في تطوير الخدمات الماليّة الإسلاميّة -بيت التمويل الكويتي نموذجا-"، مجلّة دراسات في الماليّة الإسلاميّة و التنميّة، الجزائر، العدد 07، 2023.

حول إشكاليّة: " هل يوجد أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائيّة للتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في تعزيز الخدمات المصرفيّة المقدّمة من القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري ؟."

ركزّت الدراسة على تحديد علاقة و دور التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في تعزيز الخدمات المصرفيّة المقدّمة ضمن القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر، حيث تمّ الأخذ بالمنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، و على المنهج التّحليلي في الجانب العملي عن طريق الإستعانة ببرنامج (SPSS.29)، لقد تعرّض البحث للإلمام بتعريف البنوك الإسلاميّة موضّحا بأنّها مؤسّسات ماليّة تلتزم بتطبيق أحكام الشّريعة الإسلاميّة في جميع معاملاتها، مع إستعراض أبرز الخدمات المصرفيّة التّي تقدّمها هذه البنوك، كما تطرّق إلى مفهوم التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، مع التّركيز على الخصائص الرئيسيّة التّي تتميّز بها التكنولوجيا الماليّة المدمجة في البنك الإسلامي، بالإضافة إلى ذلك، تمّ ذكر أبرز الخدمات و التقنيّات المتنوّعة التّي تقدّمها التكنولوجيا الماليّة، و التّي يمكن للبنوك الإسلاميّة دمجها و الإستفادة منها لتعزيز خدماتها و توسيع نطاق عمليّاتها، ثمّ تمّت توسعة إطار البحث ليشمل إجراء دراسة على عيّنة عشوائيّة مؤلّفة من 152 متعاملا من القطاع المصرفي الجزائري موّزعين بين بنكي البركة و السلام الجزائري إضافة إلى شبابيك الصيرفة الإسلاميّة في البنوك التّقليديّة، و لتحقيق ذلك، فقد تمّ جمع البيانات من خلال إستمارة إستبيان إلكترونيّة، و هذا بهدف دراسة و إستكشاف العلاقة المحتملة بين المتغيّر المستقلّ و هو التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، و بين الخدمات المصرفيّة داخل القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري بوصفها المتغيّر التابع و تأثيرها، من خلال دراسة الحالة، أظهرت النتائج وجود أثر ملموس و علاقة و إرتباط طردي قويّ بين التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة و دورها في تعزيز و دعم الخدمات المصرفيّة التّي يقدّمها القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري، أيضا فقد أصبح إدماج التكنولوجيا الماليّة في النّظام المصرفي الإسلامي في الجزائر ضرورة

حتميّة لتحسين الخدمات المصرفيّة، حيث أنّها تشكّل أساس التحوّل الرّقمي في المجال المصرفي، لذا يستلزم الإعتماد عليها و توظيف تقنيّاتها للإستفادة منها.[1]

- دراسة خديجة خرافي، المرسي السيّد حجازي، سنة (2024)، بعنوان " أثر التكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة –دراسة حالة بنك البركة بالجزائر–"، حيث طرحت الإشكال التّالي: " ماهو أثر التكنولوجيا الماليّة على خدمات بنك البركة الإسلامي بالجزائر ؟."

لقد تناولت الورقة البحثيّة دراسة موضوع تأثير التكنولوجيا الماليّة على الخدمات المقدّمة من بنك البركة الإسلامي في الجزائر، من خلال تبّني كلّ من الأسلوبين الوصفي و التّحليلي لمعالجة السياق العامّ للموضوع، فقد حاولت هذه الدراسة في البادئ توضيح مفهوم التكنولوجيا الماليّة و تقديم تعريف شامل لها، بوصفها عمليّة تحويل العمليّات المصرفيّة من صورتها التّقليديّة الورقيّة إلى صيغة رقميّة عبر توظيف التكنولوجيا، بتصميم و تطوير أنظمة، و أدوات، و عمليّات مبتكرة، و هذا كتطبيق عمليّ للمعارف العلميّة و الهندسيّة، بالإضافة إلى إستظهار أحد أهمّ تقنيّات التكنولوجيا الماليّة و أكثرها تأثيرا في هذا المجال، كما تناولت الدراسة مفهوم المصارف الإسلاميّة بإعتبارها مؤسّسات ماليّة تزاول نشاطها وفقا لأحكام الشّريعة الإسلاميّة في كافّة ما تقدّمه من منتجات و خدمات ماليّة كما أنّها تلتزم بها أيضا في جميع معاملاتها من خلال توفير مجموعة متنوّعة من الخيارات التّي تراعي بها الضوابط الشرعيّة لعملائها و إحتياجاتهم التّمويليّة، و مع ذلك، فإنّ هذه المصارف تواجه عديد التحديّات الصّعبة، كما تكمن فيها خصائص عدّة تميّزها بشدّة عن المصارف التّقليديّة، ثمّ فلقد كان للتكنولوجيا الماليّة محاسن و مزايا عدّة في المصارف الإسلاميّة، ساعدت بشكل ملحوظ في تعزيز أدائها و زيادة كفاءتها، و بذلك تمكينها من تحقيق أهدافها، من جهة أخرى، و في إطار سعي الدراسة معرفة الدور الذّي تلعبه التكنولوجيا الماليّة في تطوير خدمات و منتجات المصارف الإسلاميّة، تمّ التّركيز على بنك البركة

[1] فؤاد عثامنية، أمينة عثامنية، ياسمينة عمامرة، " دور التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في تعزيز الخدمات المصرفيّة: دراسة حالة عيّنة من متعاملي القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري"، مجلّة شعاع للدراسات الإقتصاديّة، الجزائر، المجلّد 08، العدد 01، 2024.

الإسلامي الجزائري، الذّي و بالتوازي مع متطلبّات التوّجه نحو رقمنة المعاملات الماليّة و المصرفيّة، فإنّه يقوم بمجموعة من الخدمات المبتكرة التّي تعتمد على أحدث تقنيّات التكنولوجيا، لذلك تمّت عمليّة تقييم عبر قياس بعض المؤشرات لمعرفة مدى تأثير تطبيقات التكنولوجيا الماليّة على الخدمات المصرفيّة في بنك البركة الجزائري، كما تمّ تسليط الضوء على بعض المعوّقات التّي قد تعيق تحقيق الريادة الرقميّة، فكما أوضحت النتائج، فإنّ التكنولوجيا الماليّة تسهم في رفع مستوى الخدمات المصرفيّة في البنوك الإسلاميّة، بحيث تعمل على تحسين دقّة المعاملات المصرفيّة، و تسريع تنفيذها، و تقليل تكاليفها، ممّا يعزّز إستطاعتها على تحقيق الشّمول المالي، مثلما يعتبر بنك البركة أوّل بنك إسلامي في الجزائر، يعمل على تقديم جملة من الخدمات المصرفيّة لعملائه تتفّق مع الأسس الإسلاميّة و هي معتمدة من قبل هيئة الفتوى و الرقابة الشّرعيّة، و انسجاما مع التكنولوجيا الماليّة و متطلبّاتها، فإنّه يقوم بخدمات مبتكرة ترتكز على تقنيّات التكنولوجيا الحديثة، بالرّغم من ذلك تعدّ تمويلات و ودائع بنك البركة لا تزال منخفضة مقارنة بباقي عناصر السوق المحلّي، ممّا يشير إلى ضعف في أداء الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة للبنك، هذا يعني أيضا عدم قدرته على التوّسع بقوّة، و قد يعود ذلك بشكل كبير و عدم إحراز تقدّم كافي في مجال رقمنة المعاملات الماليّة و التكنولوجيا الماليّة.[1]

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبيّة

- **دراسة عفاف بشيري، سنة 2022، بعنوان** " Fintech a way to promote financial inclusion in light of the Covid pandemic case study: Al Salam Bank".

لقد عالجت الدراسة، دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشّمول المالي في ظلّ جائحة كوفيد-19، من خلال دراسة حالة بنك السلام البحرين، حيث تهدف إلى تسليط الضوء على أهميّة التكنولوجيا الماليّة في البنوك و المؤسسات الماليّة و التّي أصبحت من أساسيّات الحياة الإقتصاديّة، ممّا جعلها في متناول جميع شرائح المجتمع، و ذلك من خلال ما يعرف

[1] خديجة خرافي، المرسي السيّد حجازي، " أثر التكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة -دراسة حالة بنك البركة بالجزائر-"، مجلّة دفاتر، الجزائر، المجلّد 20، العدد 02، 2024.

بالشّمول المالي و الذّي يعرّف بأنّه توافر فرص متساوية للوصول إلى الخدمات الماليّة، و قد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، إلى جانب دراسة حالة تأسيس بنك السلام و منتجاته التّي يقدّمها في مجال التكنولوجيا الماليّة، و في سياق هذا الموضوع، وفرّت الدراسة تعريف التكنولوجيا الماليّة على أساس أنّها كلّ إبتكار جديد في المجال المالي، من خلال إستخدام التقنيّات الحديثة في المعاملات الماليّة كبديل للتطبيقات و الأساليب التّقليديّة، و أيضا تطوّراتها عبر التّاريخ، حيث تعتبر هذه التغيّرات بمثابة تحوّل نحو مستقبل رقمي للتّمويل، إلى جانب إبراز أهميّتها المتزايدة و كذلك أشكال التكنولوجيا الماليّة التّي أحدث تغييرات جذريّة في قطاعات متعدّدة مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول، التّحويلات النّقديّة و القروض، إضافة إلى العديد من التحديّات و المخاطر التّي تفرضها، مع عرض إحصائيّات متعلّقة بتطوّر التكنولوجيا الماليّة خلال الأزمة الصحيّة العالميّة لجائحة كوفيد-19، في المقابل، تمّت دراسة حالة تأثّر بنك السلام بهذه الجائحة، حيث خلصت إلى أنّ جائحة كوفيد أدّت إلى تراجع إستثمارات التكنولوجيا الماليّة في جميع أنحاء العالم بشكل عامّ، و خاصّة في فترة الإغلاق، في حين ساهمت في تعزيز البنوك لخدماتها الإلكترونيّة، و يعدّ بنك السلام الإسلامي من البنوك التّي أطلقت أحدث الخدمات الإلكترونيّة، و التّي شهدت إقبالا واسعا من قبل العملاء.[1]

- **دراسة فتيحة طويل، والي عرقوب، خديجة إيمان عمروش، سنة 2023، تحت عنوان** " Stratégie d'application de la Technologie Financière et son role dans la promotion de la Finance Islamique au Royaume d'Arabe Saoudite".

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء، على مدى إستفادة القطاع المالي الإسلامي السعودي من مجال التكنولوجيا الماليّة، و كيف تعامل القطاع مع الإبتكارات الماليّة الجديدة التّي فرضتها التطوّرات العلميّة، بالإضافة إلى توضيح مدى توافق التكنولوجيا الماليّة مع مقاصد الشّريعة الإسلاميّة، فبالنظر إلى طبيعة الموضوع و تحقيقا لأهدافه، تمّ إتّباع المنهج الوصفي لوصف متغيّرات الدراسة، إلى جانب المنهج التّحليلي لتحليل العلاقة بين هذه المتغيّرات، و عليه أتاحت

[1] Afaf Bachiri, " Fintech a way to promote financial inclusion in light of the Covid pandemic case study: Al Salam Bank", The journal of El-Ryssala for studies and research in humanities, Algeria, Volume 07, Issue 05, 2022.

الدراسة فهم جوانبها المختلفة، من خلال معرفة مفهوم التكنولوجيا الماليّة بأنّه تطبيق و إستخدام التكنولوجيا في الصناعة الماليّة، ممّا يوّفر الخدمات الماليّة في إطار جديد و حديث من الإبتكار التكنولوجي للعميل، مع إبراز العديد من الجوانب لإستخدام التكنولوجيا الماليّة، بالإضافة إلى التطرّق لمفهوم التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، بحيث داخل القطاع المالي الإسلامي، تعمل هذه الأخيرة على ضمان توافق ممارسات المنتجات و الخدمات مع الشّريعة الإسلاميّة و المبادئ الإجتماعيّة و الأخلاقيّة، بغية تسريع الخدمات الماليّة للعملاء حتّى يتمّكنوا من الوصول بسهولة إلى الخدمات التّي تقدّمها الصناعة الماليّة، ثمّ بيان بعض تطبيقات التّمويل الإسلامي المبنيّة على التكنولوجيا الماليّة، ففي البلدان الإسلاميّة، يتزايد الطلب على التكنولوجيا الماليّة بسرعة، حيث تتوافق الأدوات الماليّة مع الشّريعة الإسلاميّة، و المصمّمة لتمكين البنوك الإسلاميّة من أن تكون أكثر كفاءة في معالجة المعاملات المعقدّة، و في هذا السياق، لقد أثبت التفاعل في السنوات الماضيّة إمكانات و أهميّة صناعة التكنولوجيا الماليّة في المملكة العربيّة السعوديّة، حيث و بناءًا على النّجاح الذّي تحقّق، تمّت الموافقة على إستراتيجيّة في مجال التكنولوجيا الماليّة لتكون السعوديّة من بين الدّول الرائدة في هذا المجال، حيث تتمثّل الرؤية في تحقيق التّنافسيّة العالميّة و جعل المملكة العربيّة السعوديّة مركزا للتكنولوجيا الماليّة، إذ يشكّل الإبتكار التّكنولوجي في الخدمات الماليّة أساسا لتعزيز التّمكين الإقتصادي للأفراد و المجتمع، و على هذا الأساس تمّ التوّصل أنّ تبنّي التكنولوجيا الماليّة و تطويرها في القطاع المالي و المصرفي الإسلامي، إلى جانب دعم إبتكار منتجات ماليّة تكنولوجيّة متوافقة مع الشّريعة الإسلاميّة، من شأنه أن يعطي هذا القطاع دفعة جديدة للمضي قدمًا و زيادة قدرته التّنافسيّة و تمكينه من تحقيق الشّمول المالي، على الرّغم من إمكانيّة تحقيق العديد من الفوائد للتّمويل الإسلامي السعودي من خلال التوّسع السريع في تبنّي التكنولوجيا الماليّة، إلاّ أنّه قد يواجه مجموعة من المخاطر المحتملة، و أهمّها تحديّات الأمن السّيبراني، و غسيل الأموال و غيرها.[1]

[1] Fatiha Touil, Ouali Arkoub, Khadidja Imene Amarouche, " Stratégie d'application de la Technologie Financière et son role dans la promotion de la Finance Islamique au Royaume d'Arabe Saoudite", Revue Abaad Iktissadia, Algeria, Volume 13, Issue 01, 2023.

- **دراسة شيماء بكوش، فاطمة بوادو، سنة 2024، بعنوان** " The impact of Financial Technologie on Financial Inclusion in Islamic Banks: Analytical study of Bahrain Islamic Bank for the period (2019-2022)".

إستهدفت هذه الورقة البحثيّة، معرفة واقع التكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة و مساهمتها في تعزيز الشّمول المالي، بإستخدام المنهج الوصفي لوصف الأطر النظريّة و المنهج التّحليلي لتحليل و دراسة مساهمة التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشّمول المالي في بنك البحرين الإسلامي للفترة من 2019 إلى 2022، ففي إطار فهم عناصر الموضوع، مكنّت الدراسة بالتطرّق إلى تعريف التكنولوجيا الماليّة حيث أنّها تسهّل المعاملات الماليّة من خلال تطبيق تقنيّات التكنولوجيا الحديثة، مع تحديد خصائصها الرئيسيّة، بالإضافة إلى إستعراض بعض مجالات أنشطتها، بحيث أتاحت هذه التكنولوجيا مجموعة واسعة من المنتجات و الخدمات الماليّة التّي تتسمّ بالبساطة و سهولة إستعمالها، ليتمّ خلال ذلك، تعريف البنوك الإسلاميّة بإعتبارها النّشاط أو النّظام المصرفي الذّي يتوافق مع مبادئ الشّريعة الإسلاميّة، و التّي يتمثّل مبدأها الأساسي في تحريم الرّبا أو إستخدامه لأغراض تجاريّة، مع كون المعيار الأساسي لمبادئها هو تقاسم الربح و الخسارة، إلى جانب ممارسة عدد من العمليّات و الأنشطة المتنوّعة، كما شملت الدراسة، تعريف الشّمول المالي و أبعاده، حيث أنّه يهدف إلى توفير الخدمات الماليّة لجميع شرائح المجتمع، بتكلفة منخفضة تتكيّف مع إحتياجاتهم، و أيضا إبراز الدّور الذّي تلعبه البنوك الإسلاميّة في تحقيق هذا التوّجه نحو الشّمول المالي، على صعيد آخر، من أجل فهم و قياس العلاقة بين متغيّرات الدراسة، تمّ تنفيذ دراسة تحليليّة لبنك السلام الإسلامي في البحرين خلال الفترة 2019 – 2022، لتحديد أثر التكنولوجيا الماليّة على واقع الشّمول المالي داخل البنك، و توصّلت الدراسة إلى عدّة نتائج، بأنّ الخدمات التّي يقدّمها بنك السلام للأفراد و الشّركات، ساهمت من خلال ميزات في زيادة كفاءة الخدمات الماليّة و نطاقها بشكل ملحوظ، ممّا أثّر إيجابا على الشّمول المالي، كما أنّه قد شهد قفزة نوعيّة في مجال التكنولوجيا الماليّة من خلال تقديم خدمات مصرفيّة متطوّرة مثل Apple Pay و منصّات الخدمة الذاتيّة، ممّا أدّى إلى زيادة إهتمام العملاء و أرباح البنك،

أيضا طبّق البنك حوافز لجذب عملاء جدد، بما في ذلك برنامج الهدايا الرقميّة، حيث أدّى إلى إنضمام 4000 عميل جديد، كذلك حصل مصرف السلام البحريني على جائزة أفضل مصرف للخدمات المصرفيّة للأفراد لعام 2022 لإنجازاته في مجال التكنولوجيا الماليّة و التحوّل الرّقمي.[1]

- **دراسة عادلة خنوسة، لحسن فضيل، سنة 2024، بعنوان** " The role of Financial Technology in developing Islamic Banking –The experience of Al Salam Bank of Algeria-".

لقد تركزّت هذه الدراسة، على معرفة أهميّة و دور التكنولوجيا الماليّة في تطوير الصيرفة الإسلاميّة، من خلال دراسة تجربة بنك السلام الجزائري كنموذج عملي، بالإعتماد على المنهج الإستنباطي بأدواته الوصفيّة للتعمّق في المفاهيم المتباينة المتعلّقة بالبنوك الإسلاميّة و التكنولوجيا الماليّة، و أداته التّحليليّة، لتحليل و تفسير مختلف الإحصاءات المتعلّقة بإستخدام بنك السلام الجزائري للتكنولوجيا الماليّة، حيث أتاحت الدراسة معالجة مختلف أبعاد الموضوع، من خلال التّعريف بالبنك الإسلامي بوصفه مؤسسة ماليّة تجري المعاملات المصرفيّة و تستثمر الأموال وفقا لأحكام الشّريعة الإسلاميّة، و أيضا إظهار بعض الخصائص التّي تميّز البنوك الإسلاميّة عن سواها من البنوك الأخرى، إلى جانب التطرّق إلى مراحل تطوّرها، لاسيما في ظلّ تصاعد التّيار الإسلامي، و المعارضة المتزايدة على النظام المصرفي الغربي القائم على الربا، تمّ كذلك التطرّق لمفهوم التكنولوجيا الماليّة بوصفها إستخدام و تطبيق التقنيّات المبتكرة في الصناعة الماليّة، بهدف إيجاد حلول عصريّة تتوافق مع التحديّات المستجدّة و تحسّن أداءها، كما جرى إدراك مجال التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، و الذّي يركّز على الإستفادة من التكنولوجيا لتقديم الحلول و المنتجات و الخدمات الماليّة و المصرفيّة المتوافقة مع الشّريعة الإسلاميّة، مع المراحل التاريخيّة للتطوّرات التّي شهدت عليها التكنولوجيا الماليّة، و إتّجاهاتها المختلفة، و التّركيز أيضا

[1] Chaima Bekkouche, Fatima Bouadou, " The impact of Financial Technologie on Financial Inclusion in Islamic Banks: Analytical study of Bahrain Islamic Bank for the period (2019-2022) ", Journal of Research in Finance and Accounting, Algeria, Volume 09, Issue 01, 2024.

على بيان أهميّتها البالغة و فوائد توظيفها في الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة، بالإضافة إلى إبراز الفرص المتاحة و التحديّات التّي تفرضها التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، ليتّم بذلك القيام بعرض تجربة بنك السلام بالجزائر في إستخدامه للتكنولوجيا الماليّة، من خلال تسليط الضوء على العديد من أهمّ الخدمات المصرفيّة المختلفة التّي يقدّمها في إطار هذا الإستخدام، إلى جانب تتبّع تطوّر أدائه عبر مجموعة من مؤشرات الأداء، و التّي تعكس دور تبنّي التكنولوجيا الماليّة على نشاطه المصرفي، حيث توّصلت الدراسة إلى أنّه يتعيّن على قطاع الخدمات الماليّة أن يتماشى بشكل ضروري مع التحوّل الرّقمي للحفاظ على تنافسيّته و إستمراريّته في السوق، كما إكتسبت التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، و هي التّي توّفر بإستخدام التكنولوجيا حلول و منتجات و خدمات متوافقة مع الشّريعة الإسلاميّة، أهميّة كبيرة للبنوك الإسلاميّة، للتكنولوجيا الماليّة فوائد عديدة للبنوك الإسلاميّة، إذ تمكنّها من إدارة مخاطرها بفعاليّة أكبر، من خلال توفير أدوات تحليل و مراقبة متقدّمة، و العمل على خفض تكاليف المعاملات و تبسيط العمليّات، ممّا يجعل وصول العملاء إلى الخدمات الماليّة أسهل و أكثر فعاليّة من حيث التكلفة، كما يستفيد بنك السلام الجزائري من التّطوير المستمرّ للتكنولوجيا الماليّة من خلال تقديم خدمات ماليّة تتميّز بسهولة تطبيق التقنيّات و الإستخدامات التّي تحافظ على الأمن الرّقمي للعملاء وسهولة الوصول إلى المعاملات الرقميّة.[1]

- **دراسة أنيسة أمزيان، سنة 2025، بعنوان** " Application of Financial Technology in the context of the islamic financial industry".

لقد تناولت هذه الورقة البحثيّة، تأثير تطبيقات التكنولوجيا الماليّة على تطوّر و نموّ القطاع المالي الإسلامي، و بذلك تستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقة من خلال التعرّف على التكنولوجيا الماليّة و التّي تشير إلى الإستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم و تقديم المنتجات و الخدمات الماليّة، إلى جانب إبراز أهميّتها المستمدّة

[1] Adila Khanoussa, Lahcene Fodil, "The role of financial technology in developing Islamic banking -The experience of Al Salam Bank of Algeria-", The journal of Economics and Finance, Algeria, Volume 10, Issue 02, 2024.

من إبتكاراتها و تقدّمها و الأهداف الجوهريّة التّي تسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى إستعراض المجالات الأساسيّة للتكنولوجيا الماليّة و تطبيقاتها، و الخدمات الرئيسيّة التّي تشملها عموما كخدمات الدّفع و تحويل الأموال، خدمات التّمويل، إدارة الأصول و الثّروات و التّأمين، كما تمّ التطرّق إلى تعريف و أهميّة التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة بإعتبارها تشمل الخدمات المالية القائمة على توظيف التكنولوجيا، و التّي تعمل وفقا للشّريعة الإسلاميّة، و كذا إلى مجموعة المبادئ التّي ترتكز عليها الصناعة الماليّة الإسلاميّة، و أيضا تمّت مناقشة الوضع الرّاهن لصناعة التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، مؤكدّة على الدور المحوري الذّي تؤدّيه التكنولوجيا الماليّة في تدعيم نموّ الصناعة الماليّة الإسلاميّة، حيث تعتمد التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة على تقنيّات المعلومات و الإتّصالات لتطوير تطبيقات و منصّات توّفر خدمات ماليّة شاملة مع الإلتزام بأحكام الشّريعة الإسلاميّة، و أيضا أهمّ التقنيّات و الحلول الماليّة المبتكرة المختلفة المستخدمة في هذا القطاع، إلى جانب عرض أهمّ الفرص و المزايا المرتبطة بتبنّي التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، و مع ذلك، يواجه تطويرها العديد من التحديّات التّي تؤثّر على نموّ و إعتماد الخدمات الماليّة المتوافقة مع الشّريعة الإسلاميّة، و قد خلصت الدراسة إلى، أنّ هذه التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة تلعب دورا حاسما في ضمان الإمتثال لمبادئ و لوائح الشّريعة الإسلاميّة، ممّا يمّكن المؤسسات الماليّة الإسلاميّة من تقديم خدمات مبتكرة تتوافق مع تفضيلات العملاء مع الحفاظ على التّوافق مع الشّريعة الإسلاميّة، فبشكل عامّ، يتيح دمج التكنولوجيا في تطوير التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة لمقدّمي الخدمات الماليّة لتقديم حلول فعّالة و آمنة و مبتكرة تلتزم بأخلاقيّات و مبادئ الماليّة الإسلاميّة، و أيضا على الرّغم من التحديّات المرتبطة بتطبيقها، تظلّ التكنولوجيا الماليّة المحرّك الرّئيسي للتحوّل نحو نظام مالي إسلامي أكثر شمولا و كفاءة.[1]

[1] Anissa Ameziane, "Applications of Financial Technology in the Context of the Islamic Financial Industry", Laboratory of Globalization and Economic Policies, University of El Oued, Algeria, Volume 10, Issue 01, 2025.

المبحث الثاني: المقارنة بين الدراسة الحاليّة و الدراسات السابقة

المطلب الأوّل: أوجه التّشابه و الإختلاف

– ترتكز جميع الدراسات السابقة، بما في ذلك الدراسة الحاليّة على الإحاطة بالإطار المرجعي للتكنولوجيا الماليّة خلال الشقّ النّظري للموضوع المطروح.

– تجري الدراسات السابقة كانت أو الحاليّة، حول غاية مشتركة تعبّر عن الدّور الذّي يلعبه أثر التكنولوجيا الماليّة سواء داخل القطاع المصرفي عامّة أو بالنّسبة للبنوك الإسلاميّة.

– إلمام الدراسات بأنّ الإرتباط بالتكنولوجيا الماليّة يساهم بتوفير خدمات، منتجات أو حلول ماليّة تتميّز بقلّة التّكلفة، السهولة و السرعة، ممّا يؤدّي بوضوح إلى تعزيز عمليّة الشّمول المالي.

– تستند المناهج العلميّة المطبّقة في أغلب الدراسات على الأساليب الوصفيّة، التحليليّة و الإستنباطيّة المشابهة للدراسة الحاليّة.

– أظهرت نتائج الدراسات السابقة و الحاليّة على وجود علاقة إيجابيّة و تحسّن تدريجي ملحوظ على نطاق إستخدام التكنولوجيا الماليّة.

و مع ذلك، توجد فروقات بين الدراسة الحاليّة و الدراسات السابقة تتمثّل في:

– تناولت مجريات بعض الدراسات السابقة مكان جغرافي و بيئة مختلفة، حيث تمّت في بلدان أخرى مثل دراسة فاطمة عبد الله محمد عطية في دراسة تطبيقيّة ببنك فيصل الإسلامي بمصر، و دراسة طويل فتيحة، والي عرقوب، خديجة إيمان عمروش بالسعودية، ثمّ دراسة بكوش شيماء، بوادو فاطمة في دراسة ببنك البحرين الإسلامي، دراسة طلحي كوثر، زوادي نهاد في بيت التّمويل الكويتي، دراسة إبتهاج إسماعيل يعقوب، فيحاء عبد الله يعقوب، زينب جمعة مطر داخل

القطاع المصرفي العراقي، أمّا دراسة عمر عبو، آمنة خلج، فاطمة زهراء قدور تشمل القطاع المصرفي في البلدان العربيّة، و فيما يخصّ الدراسة الحاليّة فقد أجريت في الجزائر و ببنك السلام تحديدا.

– بعض الدراسات إستعملت منهج علمي مختلف مثل دراسة إبتهاج إسماعيل يعقوب، فيحاء عبد الله يعقوب، زينب جمعة مطر، حيث تمّ إعتماد الإستبانة كأداة بحثيّة لإستطلاع آراء العاملين داخل القطاع المصرفي، دراسة أبرار عباس، روزينا شاهين، من خلال إستخدام أساليب البحث الكمّي و طريقة الإستبيان كوسيلة لجمع البيانات، ثمّ دراسة محمد المشهداني، حسن أحمد المشهداني، إعتمدت على المنهج الكمّي في البحث، أمّا دراسة فاطمة عبد الله محمد عطية تستند هذه على المنهجين الإستنباطي و الإستقرائي عن طريق الإعتماد على بيانات كميّة نصف سنويّة لبنك فيصل الإسلامي، أمّا الدراسة الحاليّة تمّت بواسطة المنهج الوصفي و التّحليلي.

المطلب الثّاني: ما يميّز الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة

– يتصدّى صلب الدراسة الحاليّة إلى منظور شامل تفصيلي يخصّ الجانب النّظري المتعلّق بالبنوك الإسلاميّة تليها التكنولوجيا الماليّة، ثمّ أنّ الجانب التّطبيقي يهتمّ بصميم بواقع التكنولوجيا الماليّة في بنك السلام – الجزائر، من خلال ما تقدّمه من الخدمات الرقميّة و المنتجات الحديثة، و تأثيرها على توّسع نشاطه و على تحسين أدائه من خلال تحليل أهمّ المؤشرات و البيانات الإحصائيّة السنويّة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، يمكن القول أنّ الدراسات السابقة ساعدت على بناء قاعدة معرفيّة وطيدة عن الموضوع الأساسي المدروس بالإستعانة على ما تضمنّته، من المفاهيم النظريّة المتعدّدة المتعلّقة بالتكنولوجيا الماليّة و البنوك الإسلاميّة، إضافة إلى المسارات المختلفة التّي عالجت أثر التكنولوجيا الماليّة على القطاع المصرفي عامّة و البنوك الإسلاميّة بوجه خاصّ، ليبرز من خلال ذلك الإهتمام الكبير بهذا المجال الذّي يساهم على دعم التّطوير التّكنولوجي و التحوّل المصرفي، كما تمّ العمل على بيان بعض جهات التّشابه و التّباين بين هذه الدراسات و الدراسة الحاليّة، ليتمّ تحديد محلّ بحثنا، و منحنى التميّز فيه، من حيث البيئة، المنهجيّة المدروسة، و من الناحية التّطبيقيّة.

الفصل الثالث: دراسة تأثير التكنولوجيا الماليّة على بنك السلام – الجزائر

مقدّمة الفصل

خلال هذا الفصل، سيتمّ التطرّق للدراسة التطبيقيّة الخاصّة بموضوع البحث، و ذلك بإلقاء الضوء على تجربة بنك السلام الجزائري في مجال توظيف التكنولوجيا الماليّة، و هذا بإعتباره أحد أهمّ البنوك الإسلاميّة العاملة في الجزائر الذّي مضى بخطوات ناحية دمج الحلول و المخرجات التكنولوجيّة الحديثة في خدماته المصرفيّة و التّي يجب أن تلتزم في الوقت نفسه بالتّوجيهات الشرعيّة التّي تقوم عليها الصيرفة الإسلاميّة، و هذا في إطار سعيه لمواكبة التطوّرات الحاصلة، لذلك سنجري دراسة تحليليّة لتحديد تأثير هذه التكنولوجيا الماليّة على البنوك الإسلاميّة، حيث تمّ تقسيم الفصل وفق ثلاثة مباحث أساسيّة على النّحو التّالي:

المبحث الأوّل: نظرة عامّة حول البنك محلّ الدراسة

المبحث الثّاني: تطبيقات التكنولوجيا الماليّة في بنك السلام –الجزائر

المبحث الثالث: تحليل أثر التكنولوجيا الماليّة على تطوّر مؤشرات أداء بنك السلام – الجزائر

المبحث الأوّل: نظرة عامّة حول البنك محلّ الدراسة

سنتناول خلال المبحث، التّعريف ببنك السلام الجزائري محلّ الدراسة التطبيقيّة، من خلال عرض موجز تعريفي له، إضافة إلى أهمّ العمليّات و المعاملات الإسلاميّة التّي يشملها.

المطلب الأوّل: نبذة تعريفيّة عن بنك السلام – الجزائر

جاء الإعلان عن تأسيس بنك السلام – الجزائر بتاريخ 08/ 07/ 2006 بموجب القانون الجزائري، ليبدأ نشاطه برأس مال قدره 7,2 مليار دينار جزائري، ثمّ رفعه لاحقا إلى 10 مليار دينار جزائري سنة 2009، و بعدها إلى 15 مليار دينار جزائري خلال سنة 2019، و في سنة 2021، تمّت زيادة الجزء الثّاني من رأس المال ليبلغ 20 مليار دينار جزائري، و ذلك إمتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 18 – 03 المؤرّخ في 04/ 11/ 2018 المتعلّق بالحدّ الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسّسات الماليّة العاملة في الجزائر.

بنك السلام الجزائري يعتبر فرعا لمجموعة بنك السلام – البحرين، يمثّل مؤسسة مصرفيّة إسلاميّة خاصّة، متعدّدة المهام و الخدمات، تعمل في إطار القوانين الجزائريّة، و تلتزم في جميع تعاملاتها لأحكام الشريعة الإسلاميّة، تمّ إعتمادها رسميّا من طرف بنك الجزائر في 10/ 09/ 2008، لتبدأ فعليّا في مزاولة نشاطها بـ 20/ 10/ 2008، بهدف تقديم خدمات مصرفيّة حديثة و مبتكرة.

يعتمد بنك السلام الجزائري على إستراتيجيّة بيّنة تتماشى مع متطلبّات التنميّة الإقتصاديّة في كافّة القطاعات الحيويّة، عبر توفير خدمات مصرفيّة عصريّة منبعها من القيم و المبادئ الأصيلة التّي يتمسّك بها المجتمع الجزائري، و ذلك لتلبيّة حاجيّات السّوق، المتعاملين، و المستثمرين، على حدّ سواء، كما تخضع عمليّاته لرقابة هيئة شرعيّة تضمّ كبار العلماء المختصّين بالشّريعة و الإقتصاد.

تشتمل شبكة فروع بنك السلام في الجزائر حاليّا على 26 فرعا، موّزعة على مختلف أرجاء الوطن، حيث يوضّح الجدول التّالي توزيع فروع بنك السلام الجزائري حسب المناطق.

الجدول رقم (01): توزيع فروع بنك السلام الجزائري حسب المناطق الجغرافيّة.

الوسط	الشّرق	الغرب	الجنوب
فرع دالي إبراهيم (2008)	فرع سطيف (2012)	فرع وهران (2014)	فرع ورقلة (2018)
فرع القبّة (2015)	فرع قسنطينة (2016)	فرع وهران العثمانية (2020)	فرع أدرار (2018)
فرع باب الزّوار (2009)	فرع باتنة (2018)	فرع الشلف (2023)	فرع بسكرة (2018)
فرع البليدة (20)	فرع عنابة (2019)		فرع عين وسارة (2019)
فرع حسيبة (2018)	فرع مسيلة (2019)		
فرع سيدي يحي (2018)	فرع بجاية (2021)		
فرع سطاوالي (2019)	فرع عين مليلة (2021)		
فرع العناصر (2022)	قسنطينة رتاج مول (2022)		
فرع الرويبة (2024)	فرع برج بوعريريج (2022)		
فرع دالي إبراهيم 2 (2025)			

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر.

نلاحظ أنّ، بنك السلام الجزائر قد وزّع فروعه في جميع أنحاء البلاد لتشمل مختلف المناطق، حيث يظهر أنّ التركزّ الكبير لفروع البنك في منطقة الوسط، خاصّة في العاصمة و محيطها مثل، (دالي إبراهيم، القبّة، باب الزّوار، حسيبة، سيدي يحي..)، كما نرى أنّ هناك توّسع واضح بالجهة الشرقيّة بمدن كبيرة مثل، (قسنطينة، باتنة، عنابة، سطيف، و غيرها)، بينما نلاحظ أنّ المنطقتين الغربيّة و الجنوبيّة، لا تزالان بحاجة إلى تغطيّة من البنك للإستفادة من خدماته، حيث نلاحظ

تواجد محدود، إذ يوجد بالغرب فرعين في ولاية واحدة، و هي وهران، إضافة إلى فرع الشلف، أمّا في الجنوب الكبير يوجد أربعة فروع في كلّ من ورقلة، أدرار، بسكرة، عين وسارة.

المطلب الثّاني: منتجات بنك السلام – الجزائر

إنّ بنك السلام الجزائري يقدّم جملة من العمليّات، المنتجات الإسلاميّة و الخدمات المبتكرة المستوحاة ممّا طرحته الصيرفة الحديثة، حيث أنّه يهتمّ بحسن و جودة تقديمها.

– عمليّات التّمويل: حيث يقوم بتمويل المشاريع الإستثماريّة و مختلف الإحتياجات في المجال الإستغلالي و الإستهلاكي، و ذلك من خلال صيغ تمويليّة مختلفة، نذكر من بينها، المضاربة، المشاركة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السَّلَم، البيع بالتّقسيط، البيع الآجل..إلخ، و تشمل منتجات التّمويل داخل البنك ما يلي، التّمويل الإستهلاكي لإقتناء سيارة، التّمويل العقاري لإمتلاك منزل، التّمويل الإستهلاكي لإقتناء دراجة ناريّة، التّمويل الإستهلاكي لإقتناء الأجهزة الكهرومنزليّة و الأثاث، تمويل الأشغال الهندسيّة و المدنيّة، تمويل العقارات، ليزبرو للعقّار.

– التّجارة الخارجيّة: حيث يضمن تنفيذ تعاملات التّجارة الدوليّة، عن طريق تقديم خدمات سريعة و فعالّة تشمل، وسائل الدّفع على المستوى الدّولي: العمليّات المستنديّة، التعهدّات و خطابات الضمان.

– الإدّخار و الإستثمار: و بغية تنميّة رأس المال و إستثمار فائض السيولة، يقترح بنك السلام – الجزائر حلولا جذّابة و آمنة، و ذلك من خلال، إكتتاب سندات الإستثمار، فتح دفتر التّوفير "أمنيتي"، بطاقة التّوفير، حسابات الإستثمار..إلخ.

– إضافة إلى أنّ بنك السلام – الجزائر، يضع في متناول عملائه مجموعة من الخدمات التّي تتماشى و تماثل المعايير المصرفيّة المعاصرة و تعتمد على تقنيّات عالميّة مبتكرة.

المبحث الثّاني: تطبيقات التكنولوجيا الماليّة في بنك السلام – الجزائر

بالتّزامن مع متطلّبات رقمنة المعاملات الماليّة و المصرفيّة، يقوم بنك السلام – الجزائر بتوظيف مجموعة من الخدمات و الآليّات المبتكرة في مجال التكنولوجيا الماليّة، لينطوي هذا المبحث على أهمّ الإستخدامات في هذا المجال.

المطلب الأوّل: الخدمات الرقميّة في بنك السلام – الجزائر

يعمل البنك على تقديم باقّة واسعة من الخدمات الرقميّة، نذكرها فيما يلي:

– خدمة البنك عن بعد: من خلال خدمة "السلام مباشر"، تمنح تقنيّة الإطّلاع المباشر عبر الموقع الإلكتروني على مختلف العمليّات المصرفيّة بكلّ سهولة و أمان ممّا يوّفر الوقت و عناء التّنقل للفروع، و هي مخصّصة للأفراد و المؤسّسات.

بالنّسبة للأفراد: فإنّها توّفر إمكانيّة التطلّع على الحسابات، البحث في عمليّات الحساب، تحميل كشوفات الحساب، طبع كشوفات الحساب، طبع بيانات الحساب البنكي، دمج الحسابات، متابعة العمليّات الإلكترونيّة، طلب دفتر الشيكات، متابعة التّسهيلات، الإطّلاع على الودائع لأجل، التّحويل بين الحسابات، التّحويل للمستفيدين، طلب البطاقة.

أمّا بالنّسبة للمؤسّسات: فيمكن تصنيفها وفقا للجدول التّالي:

الجدول رقم (02): خدمات "سلام مباشر" المقدّمة للمؤسّسات.

حزمة بريميوم	حزمة غولد
الإطّلاع على الأرصدة، مراجعة الأرصدة، الإطّلاع على العمليّات الأخيرة، خدمة الرسائل النصيّة، المعارضة على الشيك، البحث عن عمليّات الحساب، تحميل كشوفات الحساب، طبع كشوفات الحساب البنكي، طاب دفتر	و تضمّ كلّ خدمات حزمة بريميوم + دمج الحسابات، التخليص الإلكتروني للمستحقّات الضريبيّة.

الشيكات، متابعة التّسهيلات، الإطّلاع على الودائع لأجل، التّحويل بين الحسابات، التّحويل للمستفيدين، إدخال التّحويلات المكثفّة، إرسال ملّفات التّحويلات المكثفّة، تقرير التّنفيذ.	

المصدر: بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر.

– التّطبيق الهاتفي البنكي: حيث يقدّم بنك السلام – الجزائر تطبيقه البنكي "السلام سمارت بنكنغ"، و هو عبارة تطبيق هاتفي يفتح للبنك بابا جديدا على مدار السّاعة و طيلة أيّام الأسبوع بواسطة الهاتف الذكيّ أو اللّوحة الإلكترونيّة، ليوّفر خدمات نذكر منها: الكشف عن الأرصدة و آخر العمليّات، البحث و ترتيب آخر العمليّات، محاكاة التّمويل، تحويل العملات.

– منصّات التجارة الخارجيّة: و هي لجعل التّحويلات المصرفيّة الدوليّة آمنة، حيث يوّفر بنك السلام – الجزائر طرق دفع مستنديّة أكثر أمانا، تتوافق مع المعايير الدوليّة و تلبّي إحتياجات العملاء، سواء كانوا بائعين أو مشترين، و يتوّفر نوعان هما: منصّة ما قبل التّوطين، و منصّة الإعتماد المستندي.

– الدّفع عبر المسح ويمباي: تتيح هذه الخدمة للعميل تسديد مشترياته عبر هاتفه الذكيّ، فما عليه سوى مسح رمز (QR Code) المعروض على صفحة هاتف التّاجر.

كما يمكن للعميل أيضا طلب أو تحويل الأموال بسرعة إلى الأفراد المشتركين في ويمباي، فيختار رقم هاتف أحدهم من قائمة جهات الإتّصال، بعدها يقوم بإدراج المبلغ، ثمّ تجرى العمليّة بإدخال الرّمز السّري، فبالإستطاعة مع التّطبيق ويمباي الكشف عن الرّصيد، تسديد المستحقّات بمجرّد لمسة على مستوى صندوق المتجر، اقتسام الفاتورة أو المصاريف عند

المتجر، التّحويل بين الحسابات لمستخدمي " ويمباي"، الكشف عن الأرصدة و آخر العمليّات، إدارة الميزانيّة (المداخيل و المصاريف).

المطلب الثّاني: البطاقات البنكيّة في بنك السلام الجزائر

هنالك مجموعة متنوّعة من البطاقات البنكيّة يوّفرها بنك السلام الجزائري، نوردها كما يلي:

– بطاقات الدّفع و السّحب: يقدّم بنك السلام الجزائري هذه البطاقات لتلبيّة إحتياجات الأفراد و الشّركات، مع الإلتزام بأحكام الفقه الإسلامي، و التّي نوجزها في:

البطاقة الإلكترونيّة للأفراد "آمنة" (E-Amina)، تتيح لحامليها الإستفادة من المرونة في سقوف السّحب و الدّفع، إمكانيّة إستخدام الرّصيد على مدار السّاعة طوال أيّام الأسبوع، دفع قيمة المشتريّات في جميع نقاط البيع المزوّدة بأجهزة دفع آليّة تحمل شارة CIB، سحب النّقود في جميع أنحاء البلاد من أيّ صرّاف آلي يحمل علامة CIB، دفع قيمة المشتريّات أو الفواتير عبر الإنترنت.

البطاقة الإلكترونيّة " أعمال" للشّركات، و هي بطاقة سحب و دفع موّجهة خصيصا لتغطيّة النّفقات المهنيّة، تظهر إسم حاملها إلى جانب إسم الشركة، من أهمّ مزاياها: تمكّن من تخليص النّفقات (Cnas، Casnos، الجمارك ...إلخ)، شراء تذاكر السّفر، الحجوزات الفندقيّة، و غيرها من مصاريف الموّظفين، حيث توّفر هذه البطاقة وسيلة آمنة و مريحة لإدارة هذه النّفقات، كما يمكن إستخدامها للسّحب من كافّة أجهزة الصّراف الآلي الحاملة لشعار CIB، إضافة إلى الدّفع لدى نقاط البيع أو عبر الإنترنت في أيّ وقت، كما توّفر كشفا شهريّا للمعاملات البنكيّة المنجزة لكلّ حامل بطاقة، ما يمنح رؤية شموليّة و مراقبة دقيقة لحركة التّدفقات.

– بطاقة الإدّخار، و تتمثّل في بطاقة التّوفير " أمنيتي"، فهي أداة إدّخار بسيطة و آمنة، مصمّمة لتكون في متناول جميع الأفراد، ممّا يسمح للرّاغبين بإستثمار أموالهم بسهولة، مع ضمان إمكانيّة الوصول إليها في أيّ وقت، و من خصائصها:

إتاحة فتح الحساب عند الطلب، إيداع الأرباح في الحساب ربع سنوّي، حريّة الإيداع و السّحب، يبدأ إحتساب الأرباح على المبالغ المودعة من اليوم التّالي لعمليّة الإيداع، سقف مرن للسّحب و الدّفع، إمكانيّة إستخدام الرّصيد على مدار السّاعة طوال أيّام الأسبوع، دفع قيمة المشتريّات من جميع نقاط البيع المجهزّة بماكينات دفع آليّة تحمل شارة CIB، سحب النّقود من أيّ صرّاف آلي عبر الوطن على مدار السّاعة و طوال أيّام الأسبوع، دفع ثمن المشتريّات أو الفواتير عبر الإنترنت.

– بطاقات فيزا (Visa): يعرض بنك السلام الجزائري العديد من أنواع بطاقات فيزا، لفائدة عملائه المتعاملين بالعملة الصّعبة، كلّ منها حسب خصوصيّتها، و هي كالتّالي:

بطاقة فيزا مسبقة الدّفع: فيتمّ تعبئة هذه البطاقة من خلال تحويل المبالغ النّقديّة من الحساب الجاري نحو العملة الصّعبة (يورو) في الحساب على البطاقة وفقا للرّصيد المطلوب الأدنى، حيث تمنح البطاقة حامليها سقفا أسبوعي مناسبا، يمكّنهم من: سداد ثمن المشتريّات بكافّة المحلاّت حول العالم بإستخدام أجهزة الدّفع الإلكتروني التّي تحمل شارة VISA، التّسوق في المواقع التّجاريّة الإلكترونيّة المعتمدة من قبل VISA على مدار الوقت و طوال أيّام الأسبوع، و أيضا السّحب المالي من كلّ الصّرافات الآليّة ذات الشّارة VISA بشكل مستمرّ.

بطاقة "السلام فيزا" الكلاسيكيّة: هي بطاقة تمنح أصحابها سقفا أسبوعيّا إستثنائي يمكّن من: تسديد ثمن مشتريّاتهم بالمحلاّت التّجاريّة حول العالم بواسطة أجهزة الدّفع الإلكترونيّة الحاملة لعلامة VISA، كما تسمح بالتّسوق على مدار السّاعة و طيلة أيّام الأسبوع من المواقع التّجاريّة الإلكترونيّة المعتمدة من VISA، إضافة إلى السّحب النّقدي من جميع الصّرافات الآليّة الحاملة لشعار VISA على مدار السّاعة و طول الأسبوع.

بطاقة "السلام فيزا" الذهبيّة: هي بطاقة مخصّصة لكبار متعاملي البنك، توّفر لهم سقفا أسبوعيّا إستثنائيّا يمكّنهم من: سداد المشتريّات بالمحلاّت التّجاريّة عبر العالم بإستعمال وسائل الدّفع الإلكتروني التّي تحوز على شارة VISA، التّسوق

داخل المواقع التّجاريّة الإلكترونيّة المعتمدة من VISA طيلة الوقت و على مدار الأسبوع، و أيضا إمكانيّة السّحب النّقدي من جميع الصّرافات الآليّة ذات الشّارة VISA دائما و على طيلة أيّام الأسبوع.

بطاقة "السلام فيزا" البلاتينيوم: و هي بطاقة دوليّة للسّحب و الدّفع، تمنح حامليها سقف أسبوعي إستثنائي، يتيح لهم: إمكانيّة تسديد مبلغ المشتريّات بمختلف المحلاّت التّجاريّة حول العالم بآليّات الدّفع الإلكتروني التّي تملك شارة VISA، إضافة إلى التّبضع عبر المواقع التّجاريّة الإلكترونيّة المعتمدة من جانب VISA في كافّة أيّام الأسبوع، و إتاحة سحب النّقود من كافّة ماكينات الصّراف الآلي ذات علامة VISA في أيّ وقت و على مدار الأسبوع.

بطاقة "السلام فيزا" تصدير: هي بطاقة دوليّة مخصّصة لمتعاملي بنك السلام – الجزائر النّاشطين في إطار التّصدير، تسمح لهم بإجراء العمليّات الماليّة للسّحب و الدّفع في الخارج بكلّ أمان و فعاليّة أثناء سفراتهم المهنيّة بهذا النّشاط، حيث تمنح البطاقة للشّركات إمكانيّة سداد مصاريف التّرويج لأنشطة التّصدير حول العالم عن طريق أجهزة الدّفع الإلكترونيّة الحاملة لشعار VISA، كما تمكّن حاملي البطاقة من السّحب النّقدي لتغطيّة مصاريف التّرويج على أنشطة التّصدير من كافّة أجهزة الصّراف الآلي ذات الشّارة VISA على مدار 24 ساعة و طيلة الأسبوع.

المطلب الثالث: تطوّر الخدمات المقدّمة من طرف بنك السلام – الجزائر

في إطار مواكبة التكنولوجيا الماليّة، يقدّم بنك السلام – الجزائر خدمات رقميّة متنوّعة إلى جانب بطاقات دفع بمختلف أنواعها، لتوفير السيولة، السهولة و الأمان لعملائه، و ذلك بهدف الحفاظ على العملاء و كسب جدد، حيث يوضّح الجدول التّالي تطوّر الخدمات الإلكترونيّة التّي يقدّمها.

الجدول رقم (03): تطوّر الخدمات المقدّمة من بنك السلام – الجزائر.

السّنة	الخدمات المقدّمة من طرف بنك السلام الجزائري
2012	تفعيل تقنيّة إرسال كشف حسابات المتعاملين نهاية كلّ شهر عبر الإيميل.

2013	إطلاق الخدمات الإلكترونيّة عبر منتوج "السلام مباشر"، و كذا بطاقات الدّفع "آمنة".
2015	إستخدام البريد الإلكتروني للتّواصل، كما تمّ تحديث التّجهيزات و التّطبيقات الخاصّة بنظام المقاصة الآليّة و وضع قيد العمل مشروع الدّفع الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت.
2016	إطلاق منتجات جديدة كالتّوطين الإلكتروني لعمليّات التجارة الخارجيّة و فتح الإعتمادات المستنديّة، و تمّ تفعيل خدمة الدّفع الجبائي (جبايتك).
2017	تطوير بطاقة "أمنيتي" للإدّخار و السّحب و الدّفع.
2018	تمّ إطلاق تطبيق الموبايل الهاتفي "السلام سمارت بنكنغ"، كما تمّ إطلاق بطاقة فيزا الدوليّة بمستوياتها الثلاث (مسبقة الدّفع، الذّهبيّة، بلاتينيوم)، كما تمّ خلال هذه السّنة إطلاق موقع مصرف السلام الجزائر الإلكتروني الجديد و المتطوّر و تدعيمه بخصائص و أدوات تكنولوجيّة تسهّل من عمليّة إستخدامه.
2019	فتح صفحة فيسبوك خاصّة بالبنك، و الشّروع في الإنتقال للنسخة الجديدة من البنك الرّقمي المتعدّد القنوات.
2020	أطلق البنك خدمة دعم العملاء للتّكفل بطلبات و شكاوى المتعاملين، كما أطلق البنك خدمة "chatpot" للردّ بإستخدام الذكاء الإصطناعي على أسئلة المتعاملين، كما تمّ إعداد منصّة رقميّة مع سافيتام من أجل توفير خدمة تمويل الأفراد بالتّقسيط عبر الإنترنت و إطلاقها بداية 2021، تفعيل خدمة "3D secure" مع الشركة النقديّة الجزائريّة Satim لتسهيل و تسريع عمليّات الشراء عبر الإنترنت، إطلاق النسخة الجديدة من تطبيق الهاتف "My Salam" تسمح بالتّنفيذ الآلي للتّحويلات.

2021	تمّ تطوير بطاقات السّحب المحليّة للشركات، و إصدار البطاقات البنكيّة اللاتلامسيّة فيزا، و تطوير عمليّات الدّفع بالبطاقة المحليّة عبر الإنترنت بالإندماج مع منصّة بريد الجزائر، إنشاء منصّة للدّفع الإلكتروني و التّحويل السّريع عبر الهاتف، بتطوير تطبيق المحفظة الذكيّة "WIMPAY"، للدّفع بتكنولوجيا QR كود، التّي تسمح بتسديد الفواتير والمستحقّات.
2022	إنشاء بطاقة الدّفع بالتّقسيط، و البطاقة الإئتمانيّة، تفعيل التّأكد من رصيد البطاقة بصفة آنيّة في كلتا البطاقتين المحليّة و الدوليّة، إضافة إلى تطوير منتج بطاقة فيزا للشّركات.

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر

المبحث الثالث: تحليل أثر التكنولوجيا الماليّة على تطوّر مؤشرات أداء بنك السلام – الجزائر

ترتكز هذه الدراسة على المنهج الوصفي في شقّها النّظري، من خلال التطرّق إلى مختلف الجوانب المفاهيميّة المرتبطة بموضوع البحث، إلى جانب الإعتماد على المنهج التّحليلي في الجانب التّطبيقي، حيث تمّ إجراء دراسة تحليليّة على بنك السلام – الجزائر كنموذج عملي خلال الفترة من 2016 إلى 2022، بهدف تقييم مدى مساهمة و تأثير التكنولوجيا الماليّة على تعزيز خدماته المصرفيّة و تطوير أدائه العامّ، إذ تتمّحور الدراسة حول تحليل مجموعة من مؤشرات الأداء ذات الصلة. التّي من شأنها الكشف عن أثر مساهمة عمليّات التكنولوجيا الماليّة في الإستفادة من تحسين جودة و كفاءة الخدمات المصرفيّة المقدّمة من خلال الحلول التّكنولوجيّة الحديثة.

المطلب الأوّل: تحليل مؤشرات أداء بنك السلام – الجزائر

1/ مؤشر تطوّر عدد أجهزة الدّفع الإلكتروني و الصّرافات الآليّة لبنك السلام – الجزائر

الجدول رقم (04): تطوّر عدد أجهزة الدّفع الإلكتروني و الصّراف الآلي خلال الفترة من 2019 إلى 2022

السّنوات	2019	2020	2021	2022
أجهزة الدّفع الإلكتروني	34	65	137	337
أجهزة الصّراف الآلي	16	21	29	33

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ بنك السلام الجزائري، قد شهد توّسعا ملحوظا في عدد أجهزة الدّفع الإلكتروني و الصّراف الآلي خلال السّنوات المبيّنة، بحيث أنّ عدد أجهزة الدّفع الإلكتروني يتضاعف تقريبا من سنة إلى أخرى، فقد إشتمل البنك على 34 جهاز بـ 2019، و بزيادة 29 جهاز سنة 2020 بلغت 65 جهازا، و تمّ إضافة 72 جهاز سنة 2021 ليصبح عددها 137، ثمّ تليها سنة 2022 بنحو 200 جهاز جديد ليصبح 337 جهازا، كما قام البنك بتوّسع تدريجي في عدد الصّرافات الآليّة البالغ عددها 16 سنة 2019، و بتثبيت 05 منها سنة 2020 أصبحت 21 جهاز، ليعمل البنك على إضافة 8 أجهزة جديدة سنة 2021 و تصبح بذلك 29 جهازا، و في سنة 2022 تثبيت 04 لتبلغ 33 جهازا للصّرف الآلي، حيث يعبّر هذا النموّ في عدد الأجهزة إلتزام بنك السلام الجزائري بتطوير بنيته التقنيّة و توسيع قاعدة خدماته لتحسين الوصول إليها و تلبيّة إحتياجات العملاء، حيث تساهم هذه الجهود في دعم الشّمول المالي و التحوّل الرّقمي.

2/ مؤشر تطوّر عدد البطاقات المصرفيّة الإلكترونيّة

الجدول رقم (05): تطوّر عدد البطاقات المصرفيّة الإلكترونيّة خلال الفترة من 2018 إلى 2021

السّنوات	2018	2019	2020	2021
عدد البطاقات المحليّة	4457	10336	14730	21171
عدد البطاقات الدوليّة	434	1154	1677	2868

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر

تشير البيانات المعروضة في الجدول أعلاه، إلى إرتفاع ملحوظ في عدد البطاقات المحليّة و الدوليّة خلال السّنوات الوارد ذكرها، فقد عرف عدد البطاقات المحليّة الموّزعة زيادة من 4457 بطاقة سنة 2018، إلى نحو 10336 بطاقة سنة 2019، ليبلغ عددها 14730 بطاقة سنة 2020، و ترتفع سنة 2021 إلى ما يتراوح 21171 بطاقة، تزامنا مع توسيع خدمات الدّفع عبر الإنترنت لحاملي البطاقة المحليّة من خلال منصّة بريد الجزائر ممّا يعكس تعزيز و تعميم إستخدام البطاقات المحليّة و توسيع قاعدة العملاء المستفيدين منها، كما قد تزايد عدد البطاقات الدوليّة من 434 بطاقة سنة 2018 إلى غاية 1154 بطاقة لسنة 2019، ثمّ إلى نحو 1677 و 2868 بطاقة خلال سنتي 2020 و 2021 على التّوالي، بالتّماشي مع تطوير تقنيّة الدّفع اللاّتلامسي في بطاقات فيزا، ممّا يساهم في تعزيز ثقة العملاء بالخدمات الرّقميّة الدوليّة و تلبّي الإحتياجات المتنوّعة.

3/ مؤشر تطوّر عدد الحسابات الإلكترونيّة

الجدول رقم (06): تطوّر عدد حسابات "السلام مباشر" خلال الفترة من 2018 إلى 2021

السّنوات	2018	2019	2020	2021
عدد الحسابات	2058	4062	6297	7860
نسبة الزّيادة	-	% 97.3	% 55	% 24,8

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر

يتبيّن من خلال هذا الجدول، وجود نموّ تصاعدي ظاهر في عدد حسابات "السلام مباشر" خلال الفترة الممتدّة من 2018 إلى 2021، حيث يبلغ عدد الحسابات المفتوحة 2058 سنة 2018، ليتضاعف تقريبا بنسبة 97.3 % سنة 2019 و يصبح عددها بذلك 4062 حساب، ثمّ يواصل سنة 2020، عدد الحسابات إرتفاعه بنسبة 55 % و يصل إلى6297 حساب، كما أنّها تستمرّ بالنموّ في سنة 2021، ليؤول مجموعها إلى 7860 حساب، أي بنسبة زيادة تقدّر بـ 24,8 %، هذا التصاعد المستمرّ في عدد حسابات "السلام مباشر"، عبارة عن مؤشر إيجابي على التوّسع و القبول المتزايد على هذه الخدمة المصرفيّة الإلكترونيّة من طرف العملاء.

4/ مؤشر تطوّر مجموع أصول بنك السلام – الجزائر

الجدول رقم (07): تطوّر مجموع أصول بنك السلام – الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022

السّنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الأصول	53104	85775	110109	131019	162626	237804	261693
نسبة النموّ	% 31	% 62	% 28	%19	% 24	% 46	% 10

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر الوحدة: مليون دينار جزائري

إستنادا على الجدول أعلاه، نلاحظ حدوث إرتفاع ظاهر و مستمرّ بكلّ سنة في مجموع أصول بنك السلام الجزائري خلال الفترة الممتدّة من 2016 إلى 2022، حيث سجّلت الأصول قفزة كبيرة بنسبة 62 %، تزايدت فيه من 53 مليون دج سنة 2016، إلى مبلغ 85 مليون دج سنة 2017، ما يعكس التوّسع المشهود في نشاط البنك، خاصّة بعد إدخال تكنولوجيا المعلومات، ثمّ إنّ وتيرة النموّ قد أدركت تباطؤ في الفترة بين 2018 و 2019، إذ بلغت نسب النموّ 28 % و 19 % على التّوالي، ليصل إجمالي الأصول إلى مبلغ 110 مليون دج و 131 مليون دج، و في سنة 2020، و رغم صدمة جائحة كوفيد – 19 التّي أثرّت على مختلف القطاعات الإقتصاديّة في الجزائر، بما في ذلك القطاع المصرفي، فقد سجّل البنك نموّا بنسبة 24 %، ليصل إجمالي الأصول إلى 162 مليون دج، و ليتواصل هذا المنحى التطوّري الإيجابي في 2021، حيث قفزت الأصول إلى 237 مليون دج بنموّ قدره 46 %، نتيجة التوّسع في تقديم الخدمات الرقميّة، قبل أن تسجّل في سنة 2022 نموّا إضافيّا بنسبة 10 %، لتبلغ 261 مليون دج، هذا النموّ المستمرّ في الأصول يعكس التوّسع الناجح في نشاط البنك.

5/ تطوّر النتيجة الصافيّة لبنك السلام – الجزائر

الجدول رقم (08): تطوّر الأرباح الصافيّة لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022

السّنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الأرباح	1080	1181	2418	4007	3069	3389	4393
نسبة النموّ	%259	% 09	% 105	% 66	% -23	% +10	% +30

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر الوحدة: مليون دينار جزائري

توّضح البيانات المبيّنة في الجدول، أنّ بنك السلام – الجزائر قد حقّق نتيجة صافية تقدّر بـ 1080 مليون دج بزيادة معتبرة سنة 2016، ثمّ بلوغها 1181 مليون دج سنة 2017 بنسبة نموّ 9 %، متبوعة بتصاعد كبير سنة 2018، حيث تضاعف فيها نموّ الأرباح بنسبة 105 % و بلغت 2418 مليون دج، و مع إستمرار هذا النموّ سنة 2019

ليتراوح صافي الأرباح 4007 بتحقيق نسبة 66 %، لتعرف بعدها سنة 2020 تراجع بنسبة 23 % و ينخفض مستوى الأرباح إلى 3069 مليون دج ما يمكن ربطه بتداعيّات جائحة كوفيد، ليتمكّن البنك من تسجيل نموّ بنسبة 10 % سنة 2021، و يرتفع إلى 3389 مليون دج، كما تزايدت بنسبة أكبر تقدّر بـ 30 % سنة 2022، فبلغت أرباح البنك الصافيّة 4393 مليون دج، هذه النتيجة التّصاعديّة إجمالا لبنك السلام – الجزائر في صافي الأرباح خلال الفترة المدروسة، تعكس توّسعه في الأنشطة المصرفيّة بواسطة إستراتيجيّاته التّشغيليّة و التّمويليّة الفعالّة، ممّا يساهم بنجاحه في تعزيز أدائه المالي و العملي.

6/ مؤشر تطوّر ودائع العملاء

الجدول رقم (09): تطوّر مجموع ودائع العملاء في بنك السلام الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022

السّنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الودائع	34512	64642	85432	102405	129320	195031	215076
نسبة النموّ	% 46	% 88	% 32	% 21	% 62	% 51	% 10

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر الوحدة: مليون دينار جزائري

كما هو موّضح في الجدول، فإنّ بنك السلام – الجزائر قد حقّق تطوّرا متواصلا في مجموع ودائع العملاء من سنة 2016 إلى 2022، ما يعكس زيادة ثقة العملاء بالبنك و توّسع قاعدة زبائنه و خدماته المصرفيّة المقدّمة، إذ رصدت ودائع العملاء قفزة نوعيّة بنسبة 88 %، منتقلة من 34 مليون دج سنة 2016 إلى ما يراوح 64 مليون دج في 2017، و هو ما يشير إلى تنامي النّشاط المصرفي، بالتّكامل مع تطوير منتجات جديدة كبطاقة "أمنيتي" للإدّخار، ليستمرّ هذا النموّ في سنة 2018 بنسبة 32 %، حيث قدّرت الودائع بـ 85 مليون دج، يليها معدّل نموّ أقلّ في 2019 بلغ حوالي 21 % ليصل حجمها إلى 102 مليون دج، بسبب الأحداث الأمنيّة و السيّاسيّة التّي عرفتها الجزائر، ثمّ فإنّ سنة 2020 عرفت تحسّنا ملحوظا بنسبة 62 %، حيث إرتفعت الودائع إلى نحو 129 مليون دج،

نتيجة التّحوّل نحو الإدّخار بفعل التّأثير الذّي فرضته الأزمة الصحيّة العالميّة لكوفيد – 19، كما في سنة 2021، واصلت الودائع في الإرتفاع بنسبة 51 %، لتبلغ 195 مليون دج، و هذا راجع للتوّسع في الخدمات الرقميّة، أمّا في سنة 2022، بلغت الودائع 215 مليون دج، بوتيرة نموّ بلغ مقدارها 10 %، يعكس تطوّر حجم ودائع العملاء نشاطا ملحوظا في أداء بنك السلام – الجزائر.

7/ مؤشر تطوّر حجم تمويلات العملاء

الجدول رقم (10): تطوّر حجم تمويلات العملاء لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022

السّنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تمويلات العملاء	29377	45454	75340	93510	99252	150267	170759
نسبة النموّ	% 38	% 55	% 66	% 24	% 06	% 51	% 14

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر الوحدة: مليون دينار جزائري

وفقا للجدول المبيّن أعلاه، نرى أنّ التّمويلات المقدّمة للعملاء شهدت إرتفاعا ملموسا في بنك السلام – الجزائر خلال السّنوات (من 2016 إلى 2022)، حيث تزايدت بنسبة 55 % سنة 2017، و إرتفعت من مبلغ 29 مليون دج بسنة 2016 إلى ما مجموعه 45 مليون دج، لتواصل منحاها التّصاعدي و تحقّق أعلى نسبة نموّ 66 % سنة 2018 بحجم 75 مليون دج، ما يشير إلى زيادة في طلبات التّمويل، لتعرف سنوات 2019 و 2020 تباطؤا تدريجي بنسبة 24 %، 6 %، نتيجة الظروف الصحيّة و بتراجع تمويلات الأفراد لتوّقف نشاط مصانع تركيب السيّارات بالجزائر، حيث بلغت التّمويلات إلى مبلغ 93 مليون دج و 99 مليون دج على التّوالي، ليليها تنامي كبير بنسبة 51 %، وصل فيها حجم التّمويلات إلى 150 مليون دج سنة 2021 بسبب نموّ رصيد تمويلات المؤسّسات، لتستمرّ في الإزدياد سنة 2022 وصلت إلى 170 مليون دج بنسبة 14 %، حيث يعدّ التطوّر الملحوظ في التّمويلات المقدّمة للعملاء

مؤشرا إيجابيّا على أدائه الجيّد و توّسع نشاط بنك السلام – الجزائر، و نجاحه في تلبيّة إحتياجات العملاء، من خلال الطلّب المتزايد على خدماته التّمويليّة، ممّا أكسبه ثقة العملاء.

7/ مؤشر الإنتشار الجغرافي لبنك السلام – الجزائر

الجدول رقم (11): تطوّر عدد الموّظفين و الفروع لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة من 2008 إلى 2022

السّنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الموّظفين	69	69	85	120	169	203	218	228	272	325	496	566	590	640	694
عدد الفروع	1	1	1	2	3	4	5	6	7	7	13	17	18	20	23

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع الرّسمي لبنك السلام – الجزائر

يمثّل الجدول المرفق أعلاه، المسار التوّسعي لبنك السلام – الجزائر في عدد الفروع و سلك الموّظفين العاملين فيه، حيث يشير إلى ثبات في عدد الفروع خلال السّنوات الأولى من بدأ نشاطه منذ سنة 2008 بفرع وحيد و 69 موّظف، مع زيادة طفيفة في عدد الموّظفين سنة 2010، ليبدأ التوّسع التّدريجي من فرعين و 120 عامل سنة 2011، إلى 7 فروع سنة 2016، مقابل 272 موّظف، ثمّ لتشهد سنة 2018 خاصّة، توّسعا ملحوظا قد بلغ إلى 13 فرعا ليصاحبه عدد إجمالي لـ496 موّظفا، ثمّ يستمرّ النموّ سنوّيا حتّى سنة 2022، ليكون ما مجموعه 694 موّظف في 23 فرع، ممّا ينوّه إلى تطوّر و تنامي تدريجي في كلّ من الموارد البشريّة و شبكة فروع بنك السلام – الجزائر، و هذا يدّل على مواكبته لزيادة النشاط و توّسع أعماله لتقديم مختلف الخدمات أو المنتجات المالية الإسلاميّة للعديد من العملاء.

خلاصة الفصل

يتبيّن خلال هذا الفصل من التّطبيق، أنّ بنك السلام الجزائري يعمل على إستخدام التكنولوجيا الماليّة لتطوير خدماته و تحسين أدائه وفق إطار مصرفي إسلامي، حيث أظهر توّجها ملموسا نحو رقمنة مختلف خدماته، فقد أدمج عدّة آليّات مبتكرة و تقنيّات رقميّة ساهمت في تسريع المعاملات، و تسهيل التّعامل مع المتعاملين و الوصول إلى شرائح متعدّدة، بالرّغم أنّه لا تزال بعض التّحديّات المتعلّقة بالبنيّة التحتيّة للإتّصالات و شبكة الإنترنت، محدوديّة الإطار القانوني المنظّم لعمل البنوك الإسلاميّة، إضافة إلى قصور الوعي التّكنولوجي لدى بعض الفئات، رغم ذلك، البنك يشهد تحوّلا تدريجيّا على مستوى جودة و فعاليّة عمليّاته و الخدمات الماليّة التّي يوّفرها، و تقدّما واضحا في أدائه المالي، حيث أظهر نتائج إيجابيّة في مؤشرات الأداء، ممّا يدّل على تحقيق أثر إيجابي لإعتماد التكنولوجيا الماليّة في إطار البنك الإسلامي مع الإمتثال لمبادئ الشّريعة الإسلاميّة.

الخاتمة العامّة

الخاتمة:

في خاتمة صفحات هذه الدراسة، يمكن القول أنّه، و بالتّزامن مع التّسارع الرّقمي المتصاعد الذّي يشهده العالم، لقد واكبت البنوك الإسلاميّة التطوّر التّكنولوجي بالقطاع المالي و المصرفي في السّنوات الأخيرة، بالرّغم من أنّها لا زالت ضمن مراحلها الأولى من التّطوير، ففي ظلال الطّلب المستمرّ على الخدمات الماليّة، و التحوّل في سلوك العملاء نحو الرّقمنة، أصبح تبنّي التكنولوجيا الماليّة أمرا في بالغ الأهميّة للبنوك الإسلاميّة، حيث أنّه يخوّل توفير خدمات مبتكرة تتوافق مع تفضيلات المتعاملين، مع ضمان إلتزامها بمبادئ الشّريعة الإسلاميّة، و بشكل عامّ، فإنّ دمج هذه التكنولوجيا يسمح بتحسين الخدمات عن طريق طرح منتجات جديدة، إضافة إلى تقديم حلول فعالّة، آمنة و مبتكرة، تتميّز بالجودة، والتّكلفة المنخفضة مقارنة بمثيلتها التّقليديّة، فبالرّغم من التّحديّات المرتبطة بتطبيقها تظلّ التكنولوجيا الماليّة المنهل الأساسي للتحوّل نحو نظام مالي إسلامي أكثر شمول و كفاءة.

و من هذا المنطلق، يمكن للبنوك الإسلاميّة الإستفادة من الفرص التّي تتيحها التكنولوجيا الماليّة مع الحفاظ على مبادئها الإسلاميّة، و ذلك لتحديث بنيتها التحتيّة، و تحسين خدماتها، و الحفاظ على قدرتها التّنافسيّة باستمرار، ممّا يمكن أن ينعكس على أدائها العامّ عبر تحسين الأداء المالي، و الكفاءة التّشغيليّة، و توفير خدمات و منتجات متنوّعة و حديثة، إضافة إلى تحسين تجربة العملاء، وتوسيع قاعدة المتعاملين، و هذا ما يسفر عن طرح الإشكاليّة التّي تعدّ محور الدراسة.

و على ضوء الدراسة التطبيقية، تمّ التّركيز على إجراء دراسة تحليليّة على بنك السلام – الجزائر كنموذج واقعي، بهدف معرفة تأثير إعتماد التكنولوجيا الماليّة على تطوير الأداء العامّ للبنك الإسلامي، خلال الفترة من 2016 – 2022.

إختبار فرضيّات الدراسة:

– الفرضيّة الأولى مقبولة، حيث تبيّن أنّ تبنّي التكنولوجيا الماليّة يؤثّر على كفاءة و جودة الخدمات الماليّة و المصرفيّة المقدّمة في البنك الإسلامي، و هذا بجعلها أكثر سرعة، فعاليّة و سهولة، و بتكاليف منخفضة لتحسين تجربة العملاء، حيث تثبت النتائج التّزايد المشهود في إستخدام الآليّات الرقميّة مثل الخدمات عبر الإنترنت، تطبيقات الهاتف المحمول، البطاقات البنكيّة، و التوّسع بعدد أجهزة الدّفع الإلكتروني، الصّرافات الآليّة بغية تلبيّة إحتياجات العملاء المتنوّعة.

– الفرضيّة الثانيّة، نعم يمكن أن تساهم أدوات و تطبيقات التكنولوجيا الماليّة، في تطوير و تعميم خدمات و منتجات البنك الإسلامي، بما من شأنه أن ينعكس ذلك إيجابا على مستوى أعماله و أدائه العامّ، حيث أنّ التكنولوجيا الماليّة ساهمت بتطوير الخدمات التّقليديّة و ظهور حلول ماليّة مبتكرة تدعم الوصول لشريحة واسعة من العملاء، و منه تعميم و توسيع دائرة الشّمول المالي، و هو ما يؤثّر بشكل مباشر أيضا على مؤشرات النّشاط المصرفي لحجم أعماله و الأداء العامّ و منه المالي، و بالتّالي تعزيز قدرته التّنافسيّة داخل القطاع المصرفي.

نتائج الدراسة: و قد توصّلت إلى النتائج التاليّة:

– يعدّ البنك الإسلامي مؤسّسة ماليّة تعمل على تأديّة شتّى الأنشطة و المعاملات الماليّة و المصرفيّة من خلال الإلتزام بأحكام و مقاصد الشّريعة الإسلاميّة، حيث تتميّز بمجموعة من الخصائص تفصلها عن البنوك التقليديّة، كما يدعم تحقيق العديد من الأهداف المتنوّعة.

– توّفر التكنولوجيا الماليّة العديد من الفوائد للبنوك الإسلاميّة، فهي تتيح وصولا أوسع للمستخدمين إلى الخدمات الماليّة و أكثر سهولة، مع الحفاظ على فعاليّة الأداء و تخفيض تكاليف المعاملات.

– يستفيد بنك السلام الجزائري من التّطوير و التّحديث المستمرّ في إطار مواكبة التكنولوجيا الماليّة، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الرقميّة المبتكرة إلى جانب البطاقات البنكيّة بمختلف أنواعها، لتوفير السيولة، السّهولة و الأمان لعملائه، و ذلك بهدف الحفاظ على العملاء و جذب شرائح جدد.

– يعرف بنك السلام الجزائري إقبال متزايد على الخدمة الإلكترونيّة "سلام مباشر"، و على البطاقات المحليّة و الدوليّة، مع توّسع في إنتشار أجهزة الدّفع الإلكتروني و الصّراف الآلي.

– تطوّر بمؤشرات الأداء المالي للبنك تتجسّد في توّسعه الناجح بنشاطه بإرتفاع مجموع الأصول، و تحسّن في الأرباح الصافية خلال الفترة المدروسة، كما أدرك البنك نموّا ملحوظ في حجم الودائع يدّل على توّسع قاعدة زبائنه و خدماته المصرفيّة المقدّمة، إضافة إلى زيادة حجم التّمويلات الممنوحة ممّا يعكس أدائه الجيّد و نجاحه في تلبيّة إحتياجات العملاء.

– لقد أظهرت الدراسة أنّ إعتماد التكنولوجيا الماليّة كان له تأثير إيجابي ملموس على أداء بنك السلام الجزائري، من خلال مساهمته في تحسين جودة الخدمات، و الرّفع من كفاءته التّشغيليّة، و توسيع قاعدة المتعاملين، بالإضافة إلى دعم الأداء المالي لهذا البنك الإسلامي.

توصيّات الدراسة:

– تشجيع العملاء و تعزيز الوعي بإستخدام التكنولوجيا الرقميّة في العمل المصرفي الإسلامي.

– معالجة الأطر القانونيّة و التّنظيميّة التّي تعيق تطوّر البنوك الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة.

– تشجيع تطوير خدمات و منتجات تتوافق مع إحتياجات العملاء.

– تحديث البنيّة التحتيّة الرقميّة للبنوك الإسلاميّة، إضافة إلى خفض تكاليف الخدمات و المنتجات لجعل الخدمات المصرفيّة في متناول جميع شرائح المجتمع، و تشجيع تبنّيها على نطاق أوسع.

قائمة المراجع

المراجع باللّغة العربيّة:

➢ الكتب:

1- إبراهيم الكراسنة، "البنوك الإسلاميّة: الإطار المفاهيمي و التحديّات"، معهد السياسات الإقتصاديّة، صندوق النّقد العربي أبوظبي، الإمارات العربيّة المتحدّة، رقم 24، 2013.

2- أحمد شعبان محمد على، "البنوك الإسلاميّة في مواجهة الأزمات الماليّة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطّبعة الأولى، 2010.

3- أياد عماد علي، "الحوسبة السحابيّة"، البنك المركزي العراقي، دائرة تقنيّة المعلومات و الإتّصالات، العراق، 2014.

4- إيهاب خليفة، "مجتمع ما بعد المعلومات -تأثير الثورة الصناعيّة الرابعة على الأمن القومي-"، العربيّ للنّشر و التّوزيع، الطّبعة الأولى، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى، 2019.

5- شاكر القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، الطّبعة الثّانيّة، 1992.

6- الطاهر قانة، "المصارف الإسلاميّة و دورها في رفع الكفاءة الإنتاجيّة للملكيّة الوقفيّة"، دار الخليج للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2018.

7- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "أساسيّات العمل المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2015.

8- عبد الكريم أحمد قندوز، "التّقنيّات الماليّة و تطبيقاتها في الصناعة الماليّة الإسلاميّة"، صندوق النّقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربيّة المتحدّة، 2019.

9- علي سيد إسماعيل، "مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلاميّة"، دار التّعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطّبعة الأولى، 2018.

10- فادي محمد الرفاعي، "المصارف الإسلاميّة"، منشورات الحلبي الحقوقيّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الثانيّة، 2004.

11- فليح حسن خلف، "البنوك الإسلاميّة"، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2006.

12- محمد الزحيلي، "المصارف الإسلاميّة"، دراسات إسلاميّة، دار المكتبي للطّباعة و النّشر و التّوزيع، دمشق، سوريا، الطّبعة الأولى، 1998.

13- محمد الطاهر الهاشمي، "المصارف الإسلاميّة و المصارف التقليديّة: الأساس الفكري و الممارسات الواقعيّة ودورها في تحقيق التنميّة الإقتصاديّة و الإجتماعيّة مع دراسة تطبيقيّة على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربيّة"، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا، الطّبعة الأولى، 2010.

14- محمد جعفر، حكيم براضية، "دور التّصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلاميّة"، دار اليازوري العلميّة للنّشر والتّوزيع، عمان، الطّبعة الأولى، 2016.

15- محمد طه عبد العظيم، "الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلاميّة و التقليديّة في ضوء قرارات بازل III"، دار التّعليم الجامعي، الإسكندريّة، مصر، الطّبعة الأولى، 2020.

16- محمد محمود العلجوني، "البنوك الإسلاميّة: أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفيّة"، دار المسيرة للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2008.

17- محمود حسين الوادي، حسين سمحان، "المصارف الإسلاميّة – الأسس النظريّة و التطبيقات العمليّة"، دار المسيرة للنّشر و التّوزيع، عمان، 2007.

18- محمود عبد الكريم إرشيد، "المدخل الشامل إلى معاملات و عمليّات المصارف الإسلاميّة"، دار النفائس للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2015.

19- مصطفى ناطق صالح مطلوب، "المصارف الإسلاميّة: دراسة قانونيّة في أهمّ المستجدات الحديثة"، المركز القومي للإصدارات القانونيّة، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى، 2020.

20- ناصر الغريب، "أصول المصرفية الإسلاميّة و قضايا التشغيل"، دار أبوللو للطّباعة و النّشر و التّوزيع، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى، 1996.

21- نعيم نمر داوود، "البنوك الإسلاميّة نحو إقتصاد إسلامي"، دار البداية، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، 2012.

- **الأطروحات و الرسائل الجامعيّة:**

1- رقية بوحيضر، "إستراتيجيّة البنوك الإسلاميّة في مواجهة تحديّات المنافسة"، أطروحة دكتوراه في علوم التّسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، ص 2012.

2- فؤاد بن حدو، "مدى مساهمة البنوك الإسلاميّة في حلّ أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة الماليّة العالميّة"، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال تخصّص ماليّة، كليّة العلوم الإقتصاديّة، علوم التّسيير و العلوم التّجاريّة، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

3- ميلود بن مسعودة، "معايير التمويل و الإستثمار في البنوك الإسلاميّة"، مذكرة ماجستير في تخصّص الإقتصاد الإسلامي، كليّة العلوم الإسلاميّة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2008.

4- نعيمة هداجي، "البنوك الإسلاميّة في مواجهة التحديّات الدوليّة الجديدة و إتّفاقيّة بازل –دراسة تطبيقيّة على دول مجلس التعاون الخليجي بإستعمال نموذج Sherrod–"، أطروحة دكتوراه في تخصّص بنوك و تأمينات، كليّة العلوم الإقتصاديّة، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان، الجزائر، 2021.

- **المجلّات العلميّة:**

1- أحمد النجار، "البنوك الإسلاميّة و أثرها في تطوير الإقتصاد الإسلامي"، مجلّة المسلم المعاصر، مصر، العدد 24، 1980.

2- اعمر بن موسى، أحمد علماوي، "التكنولوجيا الماليّة كمدخل لتطوير الخدمة المصرفيّة الإلكترونيّة في البنوك العموميّة -دراسة تجربة الإمارات المتحدّة-"، مجلّة البحوث الإقتصاديّة و الماليّة، جامعة غرداية، الجزائر، المجلّد 07، العدد 02، 2020.

3- جلال رفين، زوليخة بختي، "واقع التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليليّة للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023"، مجلّة التّمويل و الإستثمار و التنميّة المستدامة، الجزائر، المجلّد 09، العدد 02، 2024.

4- جمال عسالي، سويسي طه عبد الرحمان، "البنوك الإسلاميّة: قراءة في المبادئ و الأسس و أساليب التّمويل"، مجلّة دفاتر إقتصاديّة، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، المجلّد 04، العدد 01، 2013.

5- خديجة خرافي، المرسي السيّد حجازي، " أثر التكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة -دراسة حالة بنك البركة بالجزائر-"، مجلّة دفاتر، الجزائر، المجلّد 20، العدد 02، 2024.

6- د. محمد بن بوزيان، نجيم بن منصور، "تجربة البنوك الإسلاميّة في الجزائر و موقعها في المنظومة المصرفيّة الإسلاميّة العالميّة"، مجلّة الإقتصاد و التّنمية، جامعة المدية – الجزائر، المجلّد 03، العدد 01، 2015.

7- د. ناصر صلاح الدين غربي، "دراسة أثر تعميم إستخدام التكنولوجيا الماليّة على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائريّة"، مجلّة العلوم الإقتصاديّة و التّسيير و العلوم التجاريّة، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، المجلّد 15، العدد 01، 2022.

8- ربيعة بن زيد، آمنة قاجة، لمياء عماني، "أثر تطبيق التكنولوجيا الماليّة على ربحيّة القطاع المصرفي بالجزائر: دراسة تحليليّة و إحصائيّة قياسيّة للفترة (2010–ماي 2022)"، مجلّة إقتصاد المال و الأعمال، الجزائر، المجلّد 06، العدد 04، 2022.

9- زبير عياش، فطيمة الزهراء فنازي، إيمان مطلاوي، "دراسة تحليليّة لواقع التكنولوجيا الماليّة في البنوك الإسلاميّة العربيّة -تطبيقات البلوكتشين نموذجا-"، مجلّة إقتصاد المال و الأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، المجلّد 05، العدد 01، 2020.

10- زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، "مفاهيم أساسيّة حول التكنولوجيا الماليّة"، مجلّة الإجتهاد للدراسات القانونيّة و الإقتصاديّة، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، المجلّد 09، العدد 01، 2019.

11- سارة بوزيد، "دور التكنولوجيا الماليّة في إبتكار الحلول للمنتجات الإسلاميّة -دراسة حالة منصّة إشهاد لمعهد البنك الإسلامي للتنمية"، مجلّة العلوم الإنسانيّة لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلّد 09، العدد 01، مارس 2022.

12- سعيدة حرفوش، "التكنولوجيا الماليّة صناعة واعدة في الوطن العربي"، مجلّة آفاق علميّة، الجزائر، المجلّد 11، العدد 03، 2019.

13- سعيدة نيس، "التكنولوجيا الماليّة فرصة لتطوير الخدمات الماليّة"، مجلّة البحوث الإقتصاديّة المتقدّمة، جامعة حمه لخضر – الوادي، الجزائر، المجلّد 07، العدد 02، 2022.

14- شافية كتاف، "واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدوليّة و التحدّيات المستقبليّة"، مجلّة دفاتر بوادكس، جامعة سطيف1، الجزائر، المجلّد 11، العدد 01، 2022.

15- صالح صالحي، نوال بن عمارة، "الصيغ التمويليّة و معالجتها المحاسبيّة بمصارف المشاركة -دراسة تطبيقيّة ببنك البركة الإسلامي"، مجلّة الباحث، الجزائر، العدد 02، 2003.

16- صبرينة شراقة، "تكنولوجيا التأمين: إتّجاه جديد لصناعة تأمين متطوّرة و متحوّلة تكنولوجيا -دراسة حالة الشركة الأمريكيّة Lemonade-"، مجلّة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة فرحات عبّاس- سطيف 1، الجزائر، المجلّد 12، العدد 02، 2021.

17- صليحة فلاق، سامية شارفي، "دور صناعة التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي -تجربة مملكة البحرين-"، مجلّة العلوم الإجتماعيّة و الإنسانيّة، جامعة باتنة 01، الجزائر، المجلّد 21، العدد 01، 2020.

18- عبد الغالي مولودي، فتيحة علالي، "الإبتكار في التكنولوجيا الماليّة كآليّة للرقمنة و مساهمتها في الحدّ من إستخدام الورق و المحافظة على البيئة"، مجلّة الإقتصاد و البيئة، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، المجلّد 03، العدد 02، 2020.

19- عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، "تحليل واقع التكنولوجيا الماليّة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: قراءة للتحديّات والإمكانيّات"، مجلّة البحوث في العلوم الماليّة و المحاسبة، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، المجلّد 06، العدد 01، 2021.

20- عمار زيتوني، مراد خروبي، "المعاملات الماليّة في البنوك: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلاميّة و البنوك التجاريّة"، مجلّة الإحياء، جامعة باتنة، الجزائر، المجلّد 09، العدد 01، 2007.

21- عمر عبو، آمنة خلج، فاطمة زهراء قدور، "دور التكنولوجيا الماليّة في تطوير منظومة الشّمول المالي بالقطاع المصرفي في الدّول العربيّة"، مجلّة شعاع للدراسات الإقتصاديّة، الجزائر، المجلّد 07، العدد 01، 2023.

22- فاطمة عبد الله محمد عطية، "التكنولوجيا الماليّة و دعم القدرة التنافسية للمصارف الإسلاميّة: دراسة تطبيقيّة لبنك فيصل الإسلامي 2005 - 2019"، مجلّة الدّراسات التجاريّة المعاصرة، كليّة التّجارة، جامعة كفر الشيخ – مصر، المجلّد 07، العدد 12، 2021.

23- فؤاد عثامنية، أمينة عثامنية، ياسمينة عمامرة، " دور التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في تعزيز الخدمات المصرفيّة: دراسة حالة عيّنة من متعاملي القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري"، مجلّة شعاع للدراسات الإقتصاديّة، الجزائر، المجلّد 08، العدد 01، 2024.

24- كوثر طلحي، نهاد زوادي، " دور إبتكارات التكنولوجيا الماليّة في تطوير الخدمات الماليّة الإسلاميّة -بيت التمويل الكويتي نموذجا- "، مجلّة دراسات في الماليّة الإسلاميّة و التنميّة، الجزائر، العدد 07، 2023.

25- محمد جاسم محمد، "دور التكنولوجيا الماليّة في تحقيق الشمول المالي -دراسة في مجموعة من الدول العربيّة للمدّة (2014-2018)-"، مجلّة الإقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، كليّة الإدارة و الأعمال، العدد 44، 2020.

26- محمد موسى علي شحاتة، "نموذج محاسبي مقترح للقياس و الإفصاح عن معلومات إبتكارات التكنولوجيا الماليّة كمرتكز لتعزيز الشمول المالي و أثره على معدّلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقيّة"، مجلّة البحوث المحاسبيّة، كليّة التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر، المجلّد 09، العدد 01، 2019.

27- مصطفى سلام عبد الرضا، كريم محمد حيدر، سنان عبد الله حرجان، "التكنولوجيا الماليّة و دورها في تحقيق التنميّة المستدامة: دراسة إستطلاعيّة لعيّنة من موّظفي مصرفي بغداد التجاري و التجارة العراقي"، مجلّة أربيل للعلوم الإنسانيّة و الإجتماعيّة، جامعة جيهان، العراق، المجلّد 04، العدد 02، 2020.

28- مصطفى ناطق صالح مطلوب، "معوّقات عمل المصارف الإسلاميّة و سبل المعالجة لتطويرها"، مجلّة البحوث و الدّراسات الإسلاميّة، ديوان الوقف السني، بغداد، العراق، العدد 29، 2012.

29- مليكة بن عقلمة، يوسف سائحي، "دور التكنولوجيا الماليّة في دعم قطاع الخدمات الماليّة و المصرفيّة"، مجلّة الإجتهاد للدراسات القانونيّة و الإقتصاديّة، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، المجلّد 07، العدد 03، 2018.

30- هوارية بن حليمة، علي بطاهر، "البنوك الإسلاميّة و علاقتها بالسوق الماليّة الإسلاميّة التجربة الماليزيّة"، مجلّة الحقوق و العلوم الإنسانيّة –دراسات إقتصاديّة–، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلّد 26، العدد 01، 2012.

31- وسام بن فضة، حكيم بن حسان، "واقع إستخدام التكنولوجيا الماليّة في الوطن العربي"، مجلّة العلوم الإداريّة و الماليّة، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر، المجلّد 04، العدد 03، 2020.

32- وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، "دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع و التحديّات"، مجلّة الإقتصاد الجديد، الجزائر، المجلّد 12، العدد 04، 2021.

- **التّقارير و الملتقيّات العلميّة:**

1- إبتهاج إسماعيل يعقوب، فيحاء عبد الله يعقوب، زينب جمعة مطر، "التكنولوجيا الماليّة كأحد إستراتيجيّات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد- 19: دراسة إستطلاعيّة"، مجلّة دراسات محاسبيّة و ماليّة، المؤتمر العلمي الدّولي الثّاني و الوطني الرابع، حول الرّيادة و الإبداع في بناء السياسات الماليّة و المحاسبيّة في الوحدات الإقتصاديّة، 2021.

2- إتّحاد المصارف العربيّة، "التكنولوجيا الماليّة و الذكاء الإصطناعي في القطاع المالي و المصرفي"، إدارة البحوث و الدراسات، 04 سبتمبر 2018.

3- تقرير ومضة و بيرفورت، "التكنولوجيا الماليّة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا –توّجهات قطاع الخدمات الماليّة–"، مختبر ومضة للأبحاث، 2017.

4- سارة جناد، فضيلة بلقاسمي، " نحو تفعيل دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول المالي و تسهيل الوصول إلى الخدمات الماليّة الإسلاميّة –دراسة حالة بنك البركة و مصرف الراجحي السعودي–"، أبحاث الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظلّ التحوّل الرّقمي و الإدارة الإلكترونيّة في المؤسّسات الجزائريّة رهانات و تحديّات – تقييم الواقع و إستشراف الواقع، الجزائر، 2023.

5- معتز أبو جيب، أشرف هاشم، "أنواع العملات الرقميّة المشفرّة"، بحث مقدّم لندوة العملات الإلكترونيّة، مجمّع الفقه الإسلامي الدّولي، الأكاديميّة العالميّة للبحوث الشرعيّة في الماليّة الإسلاميّة، السعوديّة، (9-11 سبتمبر 2019).

- المراجع باللّغة الأجنبيّة:

- **الكتب:**

1- Hazim Mohamed, Hassnian Ali, "Blockchain, Fintech, and Islamic Finance: Building the Future in the New Islamic Digital Economy", by Walter de Gruyter Inc., Boston, Berlin, (December 2018)

2- Imad A. Moosa, "FINTECH: A Revolution or a Transitory Hype ?", Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2022.

3- Jan Monkiewicz, Lech Gasiorkiewicz, "Digital Finance and The Future of The Global Financial System: Disruption and Innovation in Financial Services", by Routledge an imprint of the Taylor & Francis Group, New York, 2022.

4- Sofie Blakstad, Robert Allen, "Fintech Revolution: Universal Inclusion in the New Financial Ecosystem", by Springer International Publishing, Cham, Switzerland, February 2018.

- **المجلّات العلميّة:**

1- Abrar Abbas, Rozina Shaheen, "Role of Financial Technologie in The Banking Sector of Saudi Arabia", Palarch's Journal of Archaeology, Egypt, Volume 18, Issue 13, 2021.

2- Adila Khanoussa, Lahcene Fodil, "The role of financial technology in developing Islamic banking -The experience of Al Salam Bank of Algeria-", The journal of Economics and Finance, Algeria, Volume 10, Issue 02, 2024.

3- Afaf Bachiri, " Fintech a way to promote financial inclusion in light of the Covid pandemic case study: Al Salam Bank", The journal of El-Ryssala for studies and research in humanities, Algeria, Volume 07, Issue 05, 2022.

4- Anissa Ameziane, "Applications of Financial Technology in the Context of the Islamic Financial Industry", Laboratory of Globalization and Economic Policies, University of El Oued, Algeria, Volume 10, Issue 01, 2025.

5- Chaima Bekkouche, Fatima Bouadou, " The impact of Financial Technologie on Financial Inclusion in Islamic Banks: Analytical study of Bahrain Islamic Bank for the period (2019-2022)", Journal of Research in Finance and Accounting, Algeria, Volume 09, Issue 01, 2024.

6- Fatiha Touil, Ouali Arkoub, Khadidja Imene Amarouche, " Stratégie d'application de la Technologie Financière et son role dans la promotion de la Finance Islamique au Royaume d'Arabe Saoudite", Revue Abaad Iktissadia, Algeria, Volume 13, Issue 01, 2023.

7- Grace Fraser, "Fintech: A Field Day of Arbitrage Gone Awry", Legislation and Policy Breif, Washington College of Law, Volume 11, Issue 01, Article 04, 2022.

8- Leila Abderrahim, Fatiha Beldjilali, "The Reality of financial inclusion in the arab countries and the role of financial technologie in promoting it (country experiences)", Journal of Research in Financial and Accounting Sciences, Algeria, Volume 07, Issue 01, 2022.

9- Mohamed Kharroubi, Asma Bouzaghou, "The Development of Financial Technology and Its Impact on Financial Inclusion (Case Study: Algeria)", Beam Journal of Economic Studies, Algeria, Volume 09, Issue 01, 2024.

10- Mohammed Almashhadani, Hasan Ahmed Almashhadani, "The Impact of Financial Technologie on Banking Performance: A study Foreign Banks in UAE", International Journal of Scientific and Management Research, Volume 06, Issue 01, 2023.

11- Patrick Schueffel, "Taming the Beast: A Sceintific Definition of Fintech", Journal of Innovation Management, University of Economics, Fribourg, Switzerland, JIM 4, 04, Décembre 2016.

12- Patrycja Ratecka, "FinTech—definition, taxonomy and historical approach", The Malopolska School of Economics in Tarnów Research Papers Collection, Warszawa, Poland, Volume 45, Issue 01, 2020.

13- Samra Amrane, Ouahiba Damene, "Fintech adoption in the Algerian Banking Sector: Reality and Challenges", Journal of Economic Integration, Algeria, Volume 11, Issue 05 ,2023.

- **التّقارير و الملتقيّات العلميّة:**

1- Richard Bates, "Banking on the future: an exploration of Fintech and the consumer interest", A report undertaken for Consumers International, USA, July 2017.

- **المواقع الإلكترونيّة:**

1- Direct Bank, In Wikipédia, Date viewed: 13-09-24, Website link: https://en.wikipedia.org/wiki/Direct_bank#History.